الميزان AL-MIZAN

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جـريدة اقتصادية مستقلة

يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير

سليمان الفرزلي

العدد الحادي عشر - المجلد الثاني - اب / اغسطس ١٩٩٥

Issue 11.Vol. 2 August 1995

أسعار الموزعين

Algeria.........S.1.	Lebanon..LL.1000.
Austria.........AS.26.	Libya.......L.Din. 0.75
Bahrian.........Fils.250.	Morocco...Dh.6.
Belgium.........BF.50.	Oman.......Peiza.300.
Canada.........C$.2.50.	Palestine.........$.1.
Cyprus.........C£.1.	Qatar.........Rials.3.
Egypt.........E£.1.	Saudi Arabia...R.3.
France.........FF.8.	Spain.......Pts.3.50.
Germany.....DM.2.,5.	Switzerland....SFr.3.
Greece.........DR.400.	Syria...........L.S.15.
Iraq..........$.1.	Tunisia.... M.600
Italy.......L.3000.	U.A.E.......Dirh.3.
Jordan.........Fils.200.	UK.......£.1.
Kuwait.......Fils.200.	USA.......$.2.

لماذا زار الحريري قيادة الجيش؟

جيش الشعب.. وجيش القمع!

■ لرئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري موقف إيديولوجي من المال، وبالتالي فهو موقف غير رأسمالي. وهذا الموقف الإيديولوجي يقصد به أن رئيس الحكومة يعطي المال قيمة بذاته، بينما الموقف الرأسمالي الحقيقي هو اعتبار المال وسيلة للإنتاج. والدليل الدامغ على ذلك ان الحريري وصل الى رئاسة الحكومة لمجرد انه يملك المال، لا لأي فضيلة أخرى تميزه عن السياسيين من أهل البلد، وهم في غالبيتهم من غير الميسورين إن لم يكونوا من الفقراء.

وقد سبق لنا في «الميزان» ان شخصنا هذا الموقف بالقول إن الحريري والحريريين يشكلون «حزب الإنجاز» ضد «حزب الإنتاج» في لبنان. والقصد من ذلك ان النظرة الحريرية إلى الأمور في الجمهورية اللبنانية تقوم على الطريقة التي حقق بها الحريري «إنجازاته» في المملكة السعودية . أي تدبير المشاريع الكبيرة غير الإنتاجية، ثم تدبير ميزانياتها، ثم انجازها بأسرع وقت بصرف النظر عن الكلفة، بل يكون من الأفضل كلما زادت السرعة وزادت الكلفة!

ولعل أصرح إعلان عن موقف «حزب الإنجاز» الذي يمثله الحريري والحريريون ضد «حزب الإنتاج» الذي يضم الكثرة الساحقة من أهل البلد المسحوقين هو الموقف القمعي الصريح ضد الفاعليات الإنتاجية ممثلة باتحاد العمال في الدرجة الأولى.

وهذ الموقف القمعي من الفاعليات الإنتاجية في البلاد هو في الوقت ذاته موقف انتهازي من الجيش والقوات المسلحة. فالحريري كما هو معروف ومتوقع، له في الأصل موقف سلبي من الجيش مغلف تحت شعار «خفض النفقات غير المجدية» باعتبار ان الميزانية العسكرية في مرحلة السلام هي نوع من الهدر. وما زال اللبنانيون يتذكرون ذلك الحادث الذي تعرض له قبل سنتين وزير مالية الحريري فؤاد السنيورة على يد جماعة من الجيش! الدليل على انتهازية موقف الحريري من الجيش بعدما عزم على



رفيق الحريري



اميل لحود

إنتهاج سياسة قمعية ضد المظاهرات العمالية، انه توجه بنفسه إلى وزارة الدفاع للقاء قائد الجيش العماد إميل لحود بحجة انه زار القيادة في اليرزة للتهنئة مسبقاً بعيد الجيش (يوم الأول من أب/ أغسطس) نظراً لتغيبه في زيارة رسمية إلى فرنسا أثناء احتفالات عيد الجيش.

لكن عيد الجيش لم يبدأ هذه السنة فقط. فاللبنانيون يحتفلون به منذ الإستقلال. وقد مكث الحريري في الحكم حتى الآن ثلاث سنوات، وخلال تلك السنوات الثلاث لم يحتفل بعيد الجيش أو لم يزر قيادته إلا في هذه السنة التي احتاج فيها إليه وإلى قائده لغرض قمعي يحقق أغراضه ويشكل في الوقت ذاته لطخة أو علامة سوداء في سجل الجيش الجديد المؤمل ان يكون سنداً للشعب لا سوطاً مسلطاً عليه، على الأقل نظراً لأن عديد الجيش هو من أبناء الشعب الفقراء.

ولا نحب أن نصدق ما يتردد في بعض الدوائر الديبلوماسية من أن «المودة» المستجدة بين الحريري وقائد الجيش هي بوادر «صفقة سياسية» يجري إتمامها أو على الأصح «إنجازها» قبل انتخابات رئاسة الجمهورية، فيبقى الحريري راكباً في حال انتخاب العماد لحود رئيساً للجمهورية، بهدف تحويل الجيش إلى أداة للقمع ليس إلاّ.

ذلك أن العارفين بالشأن الحريري في لبنان يقولون أن رفيق الحريري، حتى قبل أن يصبح بصورة رسمية رئيساً للحكومة اللبنانية، حاول مراراً أن يخترق الجيش من وراء ظهر قائده، لكن الموقف الصلب للعماد لحود، كان بمثابة سد حاجز ضد هذا النوع من التسلل. وبالتالي فإنه من غير المستبعد أن يشير العقل الإنتهازي المفكر عن الحريري عليه بأن يحاول أخذ الجيش من فوق بعدما عجز عن أخذه من تحت.

فالنبض غير العادي الذي تحدث فيه الحريري أثناء وجوده في فرنسا عن الأحداث اللبنانية الأخيرة لا يشير فقط إلى ثقته بالإستناد إلى قوى غير عادية في الداخل وفي الخارج، بل يشير أيضا إلى ربط الجيش والقوى الأمنية اللبنانية بموقفه الإيديولوجي المشار إليه في البداية، من خلال تحديده للعدو الأساسي وهو الشعب ممثلا بالقوى الإنتاجية الممثلة بالإتحادات العمالية. وقد يكون من دواعي الأسف ان ينجح الحريري، أو من هم وراءه، في صياغة عقيدة عسكرية جديدة للجيش قوامها ان الشعب هو العدو، وأن وظيفة القوات المسلحة هي حماية «حزب الإنجاز وأموال المنجزين»! وإلا فما معنى ان يقول الحريري في باريس ان إسرائيل هي التي تقف وراء المظاهرات العمالية في لبنان. أليس ذلك يعني إلصاق صفة «العدو» بالقائمين بتلك المظاهرات؟

وما معنى أن يقول الحريري وفي باريس أيضاً ان القائمين بتلك المظاهرات كانت غايتهم «قلب الحكم». أليس ذلك يعني أن كل من هم ليسوا في الحكم، أي في «حزب الإنجاز»، تلصق بهم تلقائياً صفة «العدو»؟

إن ذلك منطق خطير. وهو ليس فقط معادياً للحرية والديموقراطية، بل إنه معاد للرأسمالية الحقيقية، أي الرأسمالية الوطنية الحريصة على الإنتاج والنمو، لمصلحة «المال الوحشي» الآتي من عمولات الإنجاز.

«الميزان»

بسبب التحفظات الروسية والإيرانية على مشروعه النفطي

روجيه تمرز «يغرق» في بحر قزوين!

■ عاد روجيه تمرز، الرئيس السابق لشركة «انترا» اللبننية في عهد أمين الجميل في الثمانينات، إلى الظهور على المسرح النفطي، ولكن في اسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين هذه المرة، بعدما باع قبل سنوات عمليات نفطية في إيطاليا كان قد اشتراها من شركة «اموكو» الأميركية إلى الحكومة الليبية.

وقد رافق ظهور روجيه تمرز على المسرح النفطي في بحر قزوين ظهوره الإعلامي في الصحف الأوروبية والصحف العربية الصادرة في أوروبا.

وعلى الرغم من أن الشكوك ما زالت تحيط بمشروع خط الأنابيب المقترح بين «تنغيز» في «قازاخستان» و«باكو» في أذربيجان على بحر قزوين، وبين «يومورتاليك» التركية على البحر المتوسط مروراً بأرمينيا، بسبب التعقيدات الإقليمية في تلك المنطقة والنزاعات الحدودية بين دولها، فقد أعلنت شركة «كابيتال اويل المحدودة» وهي شركة نفطية يرأسها تمرز ومسجلة في أميركا، انها أجرت ترتيبات التمويل اللازمة لمد خط الأنابيب الكبير بين بحر قزوين والبحر المتوسط.

وقد شككت مصادر مصرفية في لندن في ادعاء شركة تمرز بأن رئيسها حصل على دعم للمشروع من بنك التصدير والإستيراد الأميركي الذي تملكه الحكومة الأميركية، على اساس أن يكفل البنك المذكور سلفات التصدير للأنابيب الفولاذية التي ذكر ان شركة «بيت لحم للصلب» سوف تصنعها.

كذلك شككت تلك المصادر بادعاء آخر مفاده ان تمرز قد حصل على تمويل من الحكومةالصينية، (عبر شركة بترول الصين الوطنية التي تملكها حكومةبايجين)، مقداره ١,٥ مليار دولار مما يغطي تقريباً كامل كلفة المشروع المقدرة بمبلغ ٢,٥ مليار دولار.

وأشار مسؤول في شركة عالمية متخصصة بمشاريع بناء خطوط الأنابيب إلى أن الدول المعنية (قازاخستان، أذربيجان، أرمينيا، تركيا) لم توافق على مقترحات تمرز حول المشروع، كما أعرب عن اعتقاده (ردا على سؤال من «الميزان») بأن ما أثير حول تمرز وما أثاره من جدل أثناء توليه المسؤولية في لبنان قد تكون من أسباب تحفظ الدول المذكورة على المشروع.

وقد حاولت «الميزان» تقصي الموضوع بعد اتصال بها من مندوب لأحد بنوك الإستثمار الآسيوية كان مكلفاً، على ما يبدو، بالإستفسار عن هوية روجيه تمرز والتحقق من تقارير عن أعماله السابقة وبعضها يعود إلى بداياته الأولى مع شركة «كيدر بيبودي» الأميركية للمحاسبة، (التي تولت الإشراف على تفليسة بنك «انترا» في أيام يوسف بيدس قبل سنوات عدة من تولي تمرز نفسه مسؤولية «شركة انترا للإستثمار»). ثم في شركة «فيرست أرابيان» التي أسسها مع بعض المتمولين العرب الذين ظهرت اسماؤهم في مشاريع حفت بها شبهات كبيرة ومنها بنك «الإعتماد والتجارة الدولي» الذي انهار في مطلع التسعينات ولوحق بعض المعنيين فيه



روجيه تمرز

ومنهم شركاء تمرز السابقون أمام المحاكم في أوروبا وأميركا.

وتقول مصادر نفطية أن نقطة الضعف الأساسية في مشروع تمرز، حتى إذا أمكن الحصول على موافقة بعض الدول المعنية أو معظمها، انه مصمم من الأساس لاجتناب المرور في الأراضي الروسية مع ان روسيا هي أحد المشاركين في التجمع المعني بانتاج النفط في تلك المنطقة.

وأشارت تلك المصادر ايضا إلى أنه يجب عدم التقليل من شأن التحفظات الإيرانية، وخاصة أن المصالح النفطية المتجهة إلى تلك المنطقة تحاول بوضوح اجتناب إيران تحت وطأة الضغوط الأميركية.

وقالت المصادر المذكورة انه من غير المعقول ان يحصل تمرز على دعم أميركي لمشروعه القزويني لو كان فيه أدنى اعتبار لإيران.

وربما كان العنصر الإيراني في الموضوع هو الذي يشكل لروجيه تمرز تعقيدات لبنانية معينة، مما يفسر إلى حد ما بعض مضامين الحديث الذي أدلى به لجريدة «الحياة» اللندنية أخيراً، وحاول فيه أن يعطي أجوبته على التساؤلات المثارة حوله. (راجع «الضيف» الصفحة ١٦).

الأسواق النفطية تتهيأ لعودة العراق مضارباً

واشنطن تضغط لمنع انهيار الأسعار

■ يتوقع خبراء أسواق النفط عودة قريبة للنفط العراقي بعد رفع الحصار الدولي، وبانتظار المساعي الأميركية السرية لترتيب هذه العودة وتاثيراتها على أسعار النفط. وأبلغ أحد هؤلاء الخبراء «الميزان» ان نزول العراق إلى الأسواق بكميات كبيرة من غير ترتيب مسبق بشأن توزيع الحصص مع بقية الدول المنتجة، وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية والكويت وإيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، من شأنه أن يؤدي إلى «حرب أسعار» قد تهبط فيها إلى مستويات خطيرة تتراوح بين ١٢ دولار كحد أعلى و٩ دولارات كحد أدنى للبرميل الواحد.

وأشار الخبير المذكور إلى أنه من الصعب أن تقبل المملكة العربية السعودية خفض حصتها لإستيعاب الحصة العراقية، ليس فقط لأن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في عائداتها النفطية في وقت تعاني فيه من نقص في السيولة النقدية، بل لأنها لا تريد أن تعود إلى لعب دورها السابق كمنتج موازن، أي خفض ورفع انتاجها حسب متطلبات السوق.

ورداً على سؤال «الميزان» حول الموقف الأميركي من الأمر، أشار الخبير إلى أن الولايات المتحدة سوف تحاول إقناع المملكة السعودية بأن خفض إنتاجها يبقى أفضل من إنهيار الأسعار. ولم يستبعد أن تمارس واشنطن ضغطاً ملحوظاً على دول الخليج في هذا الإتجاه بعد إتمام الترتيبات التي تجري سراً مع بغداد.

وتعليقاً على هذا الرد قالت «الميزان» للخبير المذكور:

«لكن ذلك ينسف الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية الأميركية الراهنة التي يرعاها مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي انطوني لايك والتي اطلق عليها «سياسة الإحتواء المزدوج للعراق وإيران». فكيف توفق واشنطن بين مصالحها الخليجية وبين هذه المفارقة التي تؤدي إلى افتراق واضح عن سياستها المذكورة؟».

وجواباً عن ذلك، قال الخبير:

إن واشنطن في توجهاتها الأساسية ترى أن إيران هي التي تشكل الخطر الاكبر على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وعلى حلفائها هناك. ومع انها تنتهج الآن سياسة «الإحتواء المزدوج»، إلا أنها لا تضع العراق وإيران في مرتبة متساوية بالنسبة إلى هذه المصالح. ذلك انها ما زالت على الرغم من كل شيء تنظر إلى العراق على أنه «حليف محتمل» كما كان في الثمانينات، وبالتالي فإنها لا تمانع في النهاية بأن يكون العراق «حليفاً مدجناً» يفهم مقتضيات السياسة الأميركية ويتصرف على أساسها».

وحول الإحتمالات المتوقعة على المسرح النفطي في حال عودة العراق قريباً، أشار الخبير انه إضافة إلى المفارقة الأميركية المذكورة، حيث تجد واشنطن نفسها في موقع ضاغط على بقية الخليج، ومخالف للسياسة المعلنة، هناك أربعة سيناريوهات محتملة للوضع النفطي المتوقع.

[راجع تفاصيل هذه السيناريوهات الأربعة بعنوان «عودة العراق... مازق السعودية» على الصفحة ١٢]

«الميزان» رسالة إلى خلفان الرومي بقلم سليمان الفرزلي ... الصفحة ٩

خسائر بشرية وانتاجية... تضخم وعجز في الميزانية

التكاليف الإقتصادية للحرب اللبنانية



■ على الرغم من محدودية المعلومات الرقمية الدقيقة المتوافرة في مختلف المجالات لقياس كلف الخسائر الإقتصادية والبشرية التي مُني بها لبنان خلال فترة الإحتراب الداخلي (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، إلا أن الباحثين اللبنانيين والعرب والأجانب، تمكنوا من رصد هذه الكلفة.

فأصبح بإمكاننا عرض الجوانب الإقتصادية الأساسية لكلفة الحرب منطلقين من الطاقات الإنتاجية (الطاقة البشرية، ثم التجهيزات). وننتقل بعد ذلك إلى الخسائر على صعيد إنتاج الثروات وتوزيعها وإستعمالها، وما ينتج عنها من إنعكاسات على صعيد الدولة ومستوى المعيشة.

الخسار في الطاقة الإنتاجية

يقول خليل أبو رجيلي في كتابه «الخسائر البشرية في لبنان: جردة حساب» إن لبنان قد خسر من جراء الحرب بين نيسان/ ابريل ١٩٧٥ ونيسان/ ابريل ١٩٩٠ حوالى ٩٤ ألف قتيل و١١٥ ألف جريح وحوالى عشرة آلاف معاق جسدياً عدا ١٤ ألف مخطوف. وفي كتاب ابو رجيلي «التهجير القسري» ورد أن حوالى تسعمائة ألف لبناني (أي ثلث السكان) قد هُجّر من لبنان منذ سنة ١٩٧٥، مما تسبب ولا يزال في خسارة مهمة في إداناتهم الإقتصادي. ثم هناك الهجرة الخارجية التي شملت أيضاً حوالى تسعمائة ألف شخص والتي تؤثر تأثيراً حاسماً على النشاط الإقتصادي.

كما أن الحرب في لبنان قد أدت إلى ركود حجم السكّان، وانخفاض نسبة الذكور في السكان والقوى العاملة، ونقص في القوى العاملة، والبطالة. فاستناداً إلى تقريري غرفة التجارة والصناعة في بيروت سنة ١٩٩٠، إرتفعت نسبة العاطلين عن العمل في القوى العاملة من ٥,٤ في المائة سنة ١٩٧٠ إلى ٢١ في المائة سنة ١٩٨٥، فإلى حوالى ٣٠ في المائة سنة ١٩٨٩ . وإنخفضت نسبة السكان العاملين من مجمل السكان من ٢٧ في المائة سنة ١٩٧٠ إلى ١٤ في المائة سنة ١٩٨٥، فاستناداً إلى تقرير صادر عن وزارة التصميم سنة ١٩٧٦، فإن هذه الخسائر تقدَّر بحوالى ٢,٥ مليار دولار على أساس الدولار بسعر ثلاث ليرات لبنانية. كما أعد الإتحاد العمالي العام سنة ١٩٨٣ دراسة عن الخسائر التي وقعت منذ سنة ١٩٧٥، على صعيد الرأسمال الثابت والمتحرك وممتلكات المواطنين. وبالإمكان تلخيص نتائج هذه الدراسة بالجدول الآتي:

تقدير الخسائر بالرأسمال والبضائع وممتلكات المواطنين بين ١٩٧٥ و١٩٨٣:

القطاع	الخسائر بملايين الليرات اللبنانية ١٩٨٣	وصف الخسائر
ـ السكن	٣٦٠٠	١١٢٠٠ مسكن
ـ السياحة	١٢٠٠	٦٥ فندقاً في بيروت والجبل.
ـ التجارة والخدمات	٩٣٠٠	١٣٤٠٠ محل تجاري ومكتب والتجهيزات العامة في المناطق التجارية
ـ الصناعة	١٥٠٠	٣٠٠ مؤسسة مدمرة أو متضررة
ـ التجهيزات العامة	٤٠٠٠	الطرق، المرافىء، المشطارات، شبكات الهاتف والكهرباء والمياه، والمدارس والمستشفيات
ـ الخسائر بالراسمال	٢٠٠٠	مواد أولية، سلع مصنّعة، وسلع اخرى من ممتلكات المؤسسات، وسلع موجودة في المساكن الخاصة، وسيارات.

وفي كتاب «لبنان جردة حساب ١٥ سنة في الحروب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠»، يورد بطرس لبكي التقدير التالي للخسائر بالرأسمال والبضائع وممتلكات المواطنين كالأتي:

القطاع	الخسائر بملايين الدولارات	وصف الخسائر
ـ السكن	١٦	٢٢٠٠٠ مسكن متضرر ٥٠٠٠ مسكن مدمر بشكل كامل
ـ التجارة والخدمات	٢٠	حوالي الف مكتب ومتجر متضرر ١٦ مصرفاً متضرراً ٢٤٠ كراجاً مدمراً محطات للوقود، وكالات سيارات ووكالات سفر
ـ الصناعة	٥٠	٦٢٠ مصنعاً مدمراً ١٥٠ مصنعاً متضرراً.
ـ التجهيزات العامة	٢٥ ١٠٠ ٠,٩ ١٠٠ ٤٠	الطرق، المرافىء، المطارات شبكة الهاتف شبكة المياه الشبكة الكهربائية المدارس والمستشفيات
ـ الراسمال المتحرك ـ وممتلكات المواطنين	١٥٠ ٣٠	مواد أولية وسلع خالصة التصنيع سلع أخرى ملك المؤسسات، محتويات المنازل الخاصة والسيارات
المجموع	٥٣١	

الخسائر على صعيد الإنتاج



تراجع الإنتاج على صعيد الإقتصاد الوطني ككل: إستناداً الى التقرير السنوي لمصرف لبنان للعام ١٩٨٩، فإن الناتج المحلي اللبناني قد تدنى سنة ١٩٨٦ إلى ٤٧ في المائة من المستوى الذي كان عليه سنة ١٩٧٤ .

وقد تسارعت عملية انخفاض هذا الناتج في السنوات الأربع الأخيرة، وتفاقمت مؤشرات الركود والإنكماش الإقتصاديين في العامين ٨٩ و٩٠. إذ تراجع الناتج المحلي القائم سنة ١٩٨٩ بنسبة تتراوح ما بين ١٥ في المائة و٢٠ في المائة عن المستوى الذي بلغه سنة ١٩٨٨ . وفي ما يلي تفاصيل ذلك:

● القطاع الصناعي: تُقدّر غرفة الصناعة والتجارة في بيروت أن الصادرات الصناعية تراجعت بنسبة ٥٨ في المائة في الأشهر السبعة الأولى من سنة ١٩٩٠ . وإن الإنتاج الصناعي تراجع بنسبة تتراوح بين ٣٠ في المائة و٤٠ في المائة من سنة ١٩٩٠، وإن الإنتاج الصناعي تراجع بنسبة تتراوح بين ٣٠ في المائة و٤٠ في المائة في الأشهر الثمانية الأولى لسنة ١٩٩٠ . وينتج عن ذلك ضعف إستعمال الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً.

● قطاع البناء: تراجع الإنتاج، إذ تمنّع القطاع العام عن طرح مشاريع جديدة، من جهة، بسبب الوضع المالي والسياسي للدولة، واقتصار غالبية نشاط القطاع الخاص على إتمام المشاريع قيد التنفيذ، من جهة ثانية. وذلك نظراً الى إرتفاع أسعار مواد البناء المستوردة وزيادة الفوائد على التسليف للبناء وشراء المساكن.

● القطاع الزراعي: تقلّصت المساحات المزروعة بنسبة ٥٠ في المائة بين العامين ١٩٧٤ و١٩٨٩ . وتراجع الإنتاج بالأسعار الثابتة بسبب ندرة التسليفات، وارتفاع القيمة التأجيرية للأرض، وصعوبات التسويق الداخلي والخارجي، وموجات التهجير المتجددة منذ سنة ١٩٨٣ والتي طالت مناطق ريفية. كذلك تراجع حجم الطاقة الإنتاجية في مجال الإنتاج الحيواني (٤٥٪ للابقار و٧٣٪ للماعز و٨٢٪ للغنم). كما تراجع الإنتاج النباتي، فلم يعد يعادل مستواه في أواخر سنة ١٩٨٧ إلا ٥٤ في المائة من مستواه لآخر سنة ١٩٧٣ و٣٩ في المائة إذا إستثنينا زراعة المخدرات.

وهناك تراجع في الحركة بسبب تدني مداخيل المواطنين الفعلية، ويظهر ذلك من خلال تدني إستيراد السلع بنسبة ٥٠ في المائة بين ١٩٨٣ و١٩٨٩ .

● القطاع السياحي: سُجل شلل واسع في النشاطات بسبب فقدان الأمن والإستقرار وتدمير قسم كبير من التجهيزات السياحية (فنادق، مطاعم، ملاهي..).

● *العجز في الميزانية العامة:* نتج هذا العجز عن زيادة نفقات الدولة الإدارية، ودعمها لبعض السلع وللطاقة، وطغيان الطابع غير الإنتاجي لنفقاتها ونضوب مواردها مما زاد من حجم الدين العام الذي يموّل من خلال الإستدانة من المصارف التجارية ومن مصرف لبنان. وإذا كانت نسبة العجز في موازنة سنة ١٩٨٩ تقارب ٩١ في المائة من مجموع الموازنة، فقد تجاوز العجز سنة ١٩٩٠ تلك النسبة لإستمرار عوامل إستنزاف موارد الدولة. ولذا، فقد استمر التصاعد المتعاظم للمديونية العامة الداخلية للدولة. وبلغت هذه المديونية في أواخر سنة ١٩٨٩ مبلغ ٩٨٢١٣٧ مليار ليرة، كما ترتب هذه المدينة فوائد على الخزينة توازي ٢٥٠ في المائة من مداخيلها.

● العجز في ميزان المدفوعات وتراجع الإحتياطي بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان: إستناداً الى النشرة الفصلية الصادرة عن مصرف لبنان والتقارير السنوية وغرفة تجارة وصناعة بيروت، مال ميزان المدفوعات إلى العجز ابتداء من سنة ١٩٨٢، اذ بلغ ٥١٢١ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٨٣ و١٢٠٢٨ مليوناً سنة ١٩٨٤ . ثم سجل هذا الميزان فائضاً بقيمة ٦٩٨٧ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٨٥ ليعود إلى العجز سنة ١٩٨٦ (٢٢٥٢٧ مليون ل. ل.) ثم إلى فائض طفيف سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ (٣٩٠ مليون ليرة لبنانية حتى تموز/يوليو). وهذا العجز يستنزف إحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية ويحد من إمكانياته للتدخل في سوق القطع ولتأمين إحتياجات القطاع العام من العملات الأجنبية، خصوصاً في مجالات إستيراد القمح والمحروقات مما يسبب أزمات تموينية شبه دورية في هذين الميدانين.

● إنخفاض دخل الفرد: أدى كل ذلك إلى إنخفاض متوسط دخل الفرد من ٢٩١٧ دولاراً سنة ١٩٨٢ الى حوالى ٥٠٠ دولار أميركي في أواخر سنة ١٩٨٩، أي بما يوازي ١٧ في المائة من مستواه قبل سبع سنوات.

وقد أدى كل ذلك إلى تدني مستوى التقديمات الإجتماعية، وتفشي النشاطات الهامشية، وتدني مستويات المعيشة بشكل عام، وتدني مستوى الخدمات العامة، وخسارة دور لبنان الإقتصادي والثقافي والتربوي والعلمي الإقليمي والدولي.

إعداد: محمد عطوي

الخبير الإقتصادي الدكتور حسين سلوم لـ«الميزان»:

النظام الضريبي اللبناني عثماني وفرنسي ولا يجاري المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية

للدكتور حسين سلوم، مدير الفرع الرابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في «الجامعة اللبنانية»، رف من الكتب منها «الأوجه الإقتصادية والإجتماعية في النظام الضريبي اللبناني» «القانون المالي والضريبي»، «المالية العامة»، «تاريخ القوانين»، «المبادئ الإقتصادية» وعدد أخر من المؤلفات التي جعلت منه مرجعاً وحجة في تاريخ النظام الضريبي اللبناني وتطوره.

■ يرى الدكتور سلوم إن «النظام الضريبي اللبناني، حديث في بعض جوانبه، ومتخلف في البعض الأخر، فعلى الرغم من إرتكازه على بعض القوانين والمبادئ حديثة العهد، التي تأخذ بأحدث أوجه التطور والنظريات العلمية الحديثة، فإنه في الوقت ذاته، يرتكز أيضاً على قوانين متخلفة قديمة العهد تعود إلى أبعد من مائة عام، ماتزال تُطبق على ابنائه منذ أيام الحكم العثماني والإنتداب الفرنسي. بحيث يبقى قاصراً عن مجاراة أوضاع البلاد الإقتصادية والإجتماعية والمالية. وغير متجاوب مع حاجات التمويل العادي والإنمائي».

ويعتقد، «إنه على الرغم مما يتميز به النظام الضريبي اللبناني، من عدم المرونة، ومن طغيان نسبة الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، ومن عدم مجاراة المبادئ الحديثة للعلم الضريبي في كثير من قواعده وأحكامه، والجمود الذي يسيطر على قسم كبير من نصوصه، وعلى الرغم من القصور الذي تلمسنا أوجهه على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي وغير ذلك من الشوائب الأخرى، وعلى الرغم من ذلك، لم تتمكن الدولة منذ الإستقلال، من تطوير نظامها الضريبي حتى يستوعب المستجدات التي طرأت على البنى الإقتصادية والإجتماعية فيه، من أجل مواكبة ركب الحضارة الدائم والمتطور».

وفي نظر الدكتور حسين سلوم، أن الوضع الإقتصادي، قبل الإحتراب الداخلي، كان «يهيئ فرصاً ممتازة من أجل تحسين الإقتطاع الضريبي. ذلك ان ارتفاع مستوى الدخل القومي في هذه الفترة والثروات الكبيرة التي تكونت، وارتفاع مستوى الدخل الفردي، هذه الأمور كلها كانت تمثل أرضاً خصبة للإقتطاع الضريبي، وطاقة تكليفية لا يستهان بها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإيرادات الضريبية كانت بالكاد تغطي نفقات الجزء الأول من الموازنة، وهي النفقات الإدارية التي تقوم بتسيير الجهاز الحكومي، ولم يكن بمقدورها تغطية أعباء نفقات التجهيز والإنشاء».

حيال هذا الواقع، برزت قناعة لدى المسؤولين بتطوير النظام الضريبي لمجاراة المستجدات والمتغيرات الحاصلة في البنية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد. فوضعت دراسات عدة تحضيرية. واعدت مشاريع متكاملة إشترك في وضعها خبراء أجانب ومحليون. إضافة إلى ذلك، فقد جرى إعداد وتحضير الجهاز الفني المؤهل للتنفيذ. فعدلت شروط تعيين مراقبي الضرائب لجهة توافر الشهادات العليا، وأنشئ معهد التدريب على الضرائب وجرى تدريب مجموعات من الموظفين القدامى والجدد في لبنان وخارجه.

على ماذا انطوت المشاريع الضريبية المقترحة؟

يعددها الدكتور حسين سلوم كالآتي:

● مشروع جديد لقانون الضريبة الموحدة على الدخل: وقد تضمن هذا المشروع الضريبة التصاعدية على مجموع الدخل، كما تضمن ضريبة نسبية على الشركات المحدودة المسؤولية. وقد أبقى على نظام الضرائب النوعية على فروع الدخل، بحجة أن الدوائر المالية المختصة قد إعتادت على تطبيق هذا النظام. وبحجة أنه يعامل مختلف المداخيل وفقاً لقواعد إجتماعية واقتصادية مهمة هادفة. وقد قسم هذا المشروع الدخل إلى ا لفروع الثلاثة التالية:

١ - الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد.
٢ - إيرادات رؤوس الأموال المنقولة.
٣ - إيرادات الأموال المبنية.

● الضريبة على الأرباح الناتجة عن بيع العقارات: ومعلوم أن هذه الأرباح في ضوء أحكام القانون الحالي لضريبة الدخل، لا تخضع للضريبة على الدخل فيما لو كانت محققة نتيجة عمليات منفردة، وبغير نية المتاجرة. وقد جاء المشروع الجديد يخضع هذه الأرباح للضريبة على الدخل.

● الضريبة التصاعدية على الخلو: من المعلوم أن الارباح عن الخلو لا تخضع في ظل القوانين المعمول بها حالياً إلاّ لضريبة نسبية. والمشروع الجديد يخضعها لضريبة تصاعدية.

● محاولة المرسوم رقم ١٩٤٣: والواقع أن هذه المحاولة تُعتبر من أهم محاولات الإصلاح الضريبي في لبنان. وقد قام بها الدكتور إلياس سابا يوم كان وزيراً للمالية سنة ١٩٧١، عن طريق زيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية، إلا أنها، مع الأسف، كانت نهايتها الفشل الذريع.

ماذا كان رد فعل الحكومة اللبنانية على هذه المشاريع؟

يقول الدكتور حسين سلوم: «في الواقع، إن هذه المشاريع المختلفة كان يجب أن تكون جزءاً من خطة إصلاحية متكاملة، تصدر تباعاً وعلى مراحل وتتضمن تعديلات ضريبية أخرى، على صعيد الضرائب المباشرة وغير المباشرة.. إلا أن الذي حصل هو أن الدولة قد إستعاضت عن هذه الخطة المنشودة بالحل الذي وجدته أسهل بالنسبة إليها. فقامت بزيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية تاركة موضوع إصلاح الضرائب المباشرة الاكثر إلحاحاً إلى وقت أخر. وهذه الخطوة تمت بموجب المرسوم المشهور رقم ١٩٤٣ تاريخ ٥ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٧١.

ما هو إذاً مصير هذا المشروع؟

يقول الدكتور سلوم: «إن صدور هذا المشروع قد أدى إلى ضغط كبار التجار وممثليهم في الحكم، وبالتالي إلى إلغائه بعد فترة وجيزة. ومهما قيل فيه، فإنه، ولا شك، يشكل خطوة ولو متعثرة في الإتجاه الصحيح. وإن فشل هذا المرسوم، على الرغم من أنه إستدرك بشكل معاد بالمرسوم رقم ٩٦٣٨ تاريخ ١٩٧٥/٢/٥ الذي عدّل الرسوم الجمركية على السيارات وقطع غيارها وإطاراتها، وكذلك البرادات، والمشروبات الروحية. وإن فشله كان كافياً لتجميد أية خطة مستقبلية لجهة تعديل وإصلاح النظام الضريبي. وهذا ما حصل بإستثناء التعديل الذي جرى على قانون ضريبة الدخل سنة ١٩٧٥ والذي عدّل قيمة التنزيل العائلي المعفي من الضريبة، بزيادته وزيادة معدل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية. وكذلك التعديل الذي جرى على الضريبة على الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد. ثم أعقب ذلك تعديل أخر جديد بموجب القانون رقم ٨٠/٢٧ تاريخ ١٩ تموز/يوليو ١٩٨٠، ثم تعديل حدث سنة ١٩٩٤».

ويضيف الدكتور سلوم: «إن لجوء الدولة إلى الإصلاح الضريبي، أو الإستعاضة عنه بفرض زيادة على الرسوم الجمركية، كانت ترمي من خلاله إلى زيادة إيرادات الخزينة أكثر من تنفيذ سياسة تدخلية عن طريق هذه الزيادة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المرسوم المذكور، وبالنظر الى أنه أقر الزيادة في الرسوم الجمركية دفعة واحدة على مجموعة كبيرة من السلع، قد أثار ضده ردات فعل عنيفة، مما اضطر الدولة الى الرجوع عنه. وهذا التراجع أدى إلى تجميد كل المشاريع الضرائبية الأخرى، فتكون الدولة، بذلك، قد دفعت ثمن فشلها غالياً. وتحمل الشعب بالنتيجة مسؤولية هذا الفشل. ولنا فيه للمستقبل أكثر من عبرة. ورب قائل، إن مرحلة ما قبل الحرب الأخيرة، كانت مرحلة إزدهار لم يسبق أن عرفها لبنان في وقت سابق، ومع ذلك لم تقدم الدولة في هذه المرحلة على تشديد العبء الضريبي، لإمتصاص الفائض من المقدرة التكليفية التي حققها الإدزهار. فكيف بالدولة اليوم، وهي في مرحلة ضيق تعاني من تضرر معظم قطاعاتها، ومن فوات الربح، وهلاك الديون، وتدمير المنشآت والتجهيزات، وفقدان الأسواق وتراكم الديون والفوائد، وفقدان المواسم».

أما واجب الدولة اللبنانية في الشأن الضريبي، يقول فيه الدكتور سلوم: «إن تطوير المردود الضريبي، مهما أعطي من أهمية، فإنه لن يكون كافياً لكي يؤمن معاً نفقات الدولة العادية، وتعويض ما أحدثته الحرب من تدمير، وما ألحقته بالإقتصاد اللبناني من أضرار هائلة. فالواجب يقضي بمواجهة المتطلبات الجديدة التي أفرزتها الحرب بوسائل تمويل إستثنائية، وإن لا نتطلب من الإصلاح الضريبي الحلول مكان هذه الوسائل وتأمين الإيرادات المطلوبة. بل المطلوب منه، هو المساهمة في إعادة بناء الإقتصاد الوطني على أسس سليمة، وتأمين الموارد لإعادة التعمير وتنفيذ سياسة إنمائية تتوافق مع مقتضيات العدالة الإجتماعية».

وكيف كيف يمكن تحقيق هذا الهدف؟

يقول الخبير الإقتصادي اللبناني: «إن تحقيق هذا الهدف يقتضي إعادة النظر في التشريع الضريبي حتى يأتي متوافقاً مع متطلبات العدالة، بمعناها المعروف في العلم الضريبي الحديث، وذلك باعتماد ضريبة عامة تصاعدية على مجموع الدخل، وشمول الضريبة لجميع الدخول، وسد ثغرات التهرب وتقوية صلاحيات جهاز الضرائب، وإيجاد نيابة عامة مالية، إضافة إلى حسن التطبيق وزيادة فعالية الإدارة في فرض الإنضباط الضريبي».

ويستطرد الدكتور سلوم: «إن المطلوب، إذاً، إصلاح شامل للنظام الضريبي، خصوصاً لقانون ضريبة الدخل، وليس فقط تعديل النظام الحالي. وإن إصلاح نظام ضريبة الدخل يشمل ليس فقط القانون، بل أيضاً إصدار المرسوم التطبيقي وإصدار تعليمات داخلية موحدة، يشكل دليل عمل يضعه مراقبو ضريبة الدخل، من دون إجتهادات من قبلهم، مع تحديد الجهة التي يحق لها إجراء التفسيرات، وبالطبع تطور الجهاز الفني والإداري في دوائر وزارة المالية.

وإزاء كل هذا، لا بدّ من تحديث التشريع الضريبي في إطار خطة متكاملة للتطوير الإقتصادي تأخذ في الإعتبار ما سيواجهه لبنان بعد الحرب من متغيرات ستفرزها الأحداث. فالتطور العفوي الذي كان ممكناً في ظل الظروف السابقة، والذي أدى إلى ما أدى إليه، لا يمكن أن يقبل في لبنان ما بعد الحرب، بحيث على الدولة ان تلعب دوراً كبيراً في التخطيط بما لديها من وسائل في طليعتها النظام الضريبي. وهذه المهمة، قصرت السلطة في القيام بها في لبنان الماضي مما أدى إلى تفاقم تناقضات النظام، فكان الإنفجار الإجتماعي الذي نعيش. وتبقى سرية المصارف علاقتها بالنظام الضريبي.

يقول الدكتور سلوم: «معلوم أنه بسبب حظر الإطلاع على حسابات الزبائن، بمقتضى قانون سرية المصارف، يتعذر إدخال الفوائد الناتجة عن الودائع في مجموع دخل المكلف. وبالتالي تبقى هذه الفوائد خارج إطار ضريبة الدخل فتفلت منها. لذا، يجب تعديل قانون سرية المصارف بحيث يصبح بالإمكان إجازة التدقيق الضريبي، ضمن الحدود التي رسمت في إطار الحديث عن قانون سرية المصارف، وتمكين مراقب ضريبة الدخل من الإطلاع على حسابات المكلفين. ورب قائل بأن من شأن ذلك أن يقلل من أهمية قانون سرية المصارف. والجواب عن ذلك هو أنه بمقتضى العمل المصرفي، هناك أكثر من موظف في المصرف يطلع على الحسابات، مما يضعف مبدأ السرية، فإذا أضيف شخص أخر إلى الأشخاص الذين يعملون في المصرف، فليس أمراً مهماً ينتج عنه تغيير أساسي في قضية السرية، لا سيما إذا عرفنا أن مراقب الدخل هو موظف ملزم بسر المهنة، شأنه في ذلك شأن موظف المصرف إن لم يكن أكثر».

حادثه في بيروت: محمد عطوي

على الرغم من أداء حكومة الحريري السيء

المؤسسات والشركات العالمية تعود تدريجاً إلى بيروت

■ يرتفع تدريجياً عدد الشركات الخاصة الغربية والمؤسسات العالمية التي عادت وأعلنت عن عودتها الى بيروت التي غادرتها خلال سنوات الحرب (١٩٧٥ - ١٩٩٠).

●اخر هذه الشركات شركة IBM الأميركية التي أعلنت عن عودتها الى بيروت بعد غياب استمر ٢٠ سنة، والمعروف أن IBM تتخذ من بيروت مركزاً إقليمياً رئيسياً لها.

واعلن الفرنسي «سايروس ساليس» رئيس مجلس إدارة شركة «كوانتيك» بأن شركته التي أسسها «اي بي إم» مع مجموعة من الشركاء اللبنانيين ستقوم بتسويق وتأمين الخدمات في لبنان.

وكانت شركة الخطوط الجوية البريطانية قد اعلنت كذلك عن نقل مركزها الإقليمي للشرق الأدنى وشمال افريقيا من القاهرة إلى بيروت.

كما نقلت المؤسسة العالمية للإتصالات السلكية واللاسلكية «سيتا» التي تؤمن خدماتها عبر شبكة دولية تضم نحو ٤٠٠ شركة طيران مقرها الإقليمي إلى بيروت.

وعاد إلى بيروت أو أعلن عن قرار العودة إليها عدد من منظمات الأمم المتحدة: المكتب الإقليمي لمنظمة اليونيسكو ومكتب الاسكوا للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب اسيا التي تعود من عمان في نهاية الصيف الجاري.

واعاد عدد من المصارف فتح ابوابه في بيروت، فعاد «كريدي ليونيه الفرنسي» لاعادة شراء الحصص التي كان قد باعها إلى لبنانيين، وفتحت بعض المصارف مكاتب تمثيلية لها في العاصمة اللبنانية ومنها «باريبا» الفرنسي و«درسدنر بنك» الألماني.

ومنذ مطلع السنة الجارية فتحت مجدداً خمس سفارات ابوابها ولجأت السفارات التي لم تنقطع عن العمل خلال الحرب إلى زيادة عدد موظفيها. ومنذ نهاية الحرب استأنفت ٣٠ شركة طيران استخدام مطار بيروت الدولي الذي قاطعته سنة ١٩٨٥ بعد ان قام «حزب الله» الموالي لإيران باختطاف طائرة TWA وقتل احد ركابها على ارضه.

واجتذبت مشاريع اعادة اعمار لبنان المقدرة كلفته بـ ٣٥ مليار دولار عشرات الشركات الأجنبية خاصة من اوروبا والشرق الأقصى ومنها «بوينغ» و«فرانس تلكوم» و«هيونداي» و«انسالدو» و«اريكسون» و«سيمنز» و«هوشتيف».

يذكر بان بيروت شكلت قبل الحرب للرعايا العرب، وعلى الخصوص رعايا الدول الخليجية، موقعا أساسيا للخدمات خاصة المالية منها وراس جسر لعبور الغربيين الى السوق العربية.

ومع ان عدد السواح الذين يأتون إلى لبنان لزيارة قلاعه الاثرية ومنها بعلبك، وجبيل، وصور، ليس كبيرا، فإن العاصمة اللبنانية تستقبل شهرياً الافا من رجال الأعمال الأجانب الساعين إلى الفوز بعقود اعمارية. وعشرات الوفود الرسمية وشبه الرسمية التي تأتي لدراسة «سبل مساهمة بلادها في عملية اعادة اعمار لبنان». وابرز دليل على ذلك وتيرة المعارض الصناعية والإعمارية التي تتوالى منذ عدة اشهر وعدد المؤتمرات والحلقات التي تتمحور حول موضوعين: متطلبات الإعمار ودور لبنان الإقليمي على الصعيد المالي.

وحدها الولايات المتحدة الأميركية ما زالت ملتزمة بمقاطعة لبنان وتحظر على رعاياها زيارته لإنتظار حلول السلام العربي - الإسرائيلي ونزع سلاح «حزب الله» الموالي لإيران، الذي ينفذ عمليات عسكرية لمقاومة احتلال إسرائيل لمنطقة حدودية في جنوب لبنان.

عمر كرامي يصب على نار معارضة الحريري زيتاً:

«الهاتف الخليوي أكبر صفقة نصب في التاريخ»...

■ اعتبر رئيس الحكومة السابق عمر كرامي ان الهاتف الخليوي «يشكل أكبر صفقة نصب في التاريخ» وتحدى كشف أسماء «أولاد المسؤولين الذين هم شركاء في شركات الهاتف الخليوي».



وكلام كرامي الذي جاء في معرض انتقاد لأداء حكومة رفيق الحريري، يردده اللبنانيون الذين ابتلوا بالهاتف الخليوي.

فبعد خمسة أشهر على بدء العمل به رسميا لا يزال الهاتف الخليوي يعمل بشكل سيء جدا على الرغم من الآمال الكبيرة التي علقت عليه لسد النقص الكبير في شبكة الهاتف العادية.

وكانت شركتا «فرانس تليكوم» و«فنلند تليكوم» قد حصلتا على حق توزيع الهاتف الخليوي في لبنان بالإشتراك مع لبنانيين مقربين من مسؤولين كبار في الدولة.

وقد تهافت اللبنانيون من رجال أعمال ومواطنين عاديين متوسطي المستوى على الحصول على الهاتف الخليوي على الرغم من سعره الباهظ، بعضهم مدفوعاً بالحاجة إليه والبعض الأخر لمجرد التباهي به. وبات من السهولة الإلتقاء بشبان صغار يتنزهون في الشوارع او على شواطيء البحر وهم يضعون في وسطهم الهاتف الخليوي. كما انه لا يفارق أحيانا بعض النساء في جولاتهن التسويقية او في زيارتهن لمزين الشعر.

الا ان المشتركين السبعين الفا في الهاتف الخليوي لا يكتمون غضبهم الشديد. فالجهاز الذي دفعوا ثمنه غاليا إضافة الى ثمن الإشتراك يعمل بصعوبة ووضعه يشبه وضع الخطوط الـ ٣٠٠ ألف العادية التي اصابتها الحرب بأضرار جسيمة.

واقر رفيق الحريري بأن «الهاتف الخليوي لا يعمل جيداً لأن الشركتين المستثمرتين باعتا من الخطوط اكثر مما تتحمله الشبكة الحالية».

واعتبر الحريري ان الدولة اللبنانية «ارتكبت خطأ» و«كان عليها ضمان عدم تجاوز سعة الشبكة» قبل السماح بجباية الفواتير من المشتركين لمجموعة «سيليس اللبنانية - الفرنسية» و«ليبانسيل» اللبنانية - الفنلندية، اللتين اقامتا شبكة الهاتف الخليوي لقاء حق استغلال لمدة عشر سنوات. وكان وزير البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية الفضل شلق وجه قبل فترة تحذيراً إلى الشركتين طالبهما بـ «تحسين الشبكة بشكل عاجل» قبل البدء بجباية الفواتير. (راجع «الميزان» - العدد العاشر - المجلد الثاني تموز/يوليو ١٩٩٥).

وقامت شركة «ليبانسيل» خلال الأيام القليلة الماضية بنشر عدد من الإعلانات في الصحف تخطر فيها المشتركين بأنها ستجري اعمالا على الشبكة خلال الأيام العشرة المقبلة «مما قد يحدث خللا جزئيا في الإتصالات». واضافة الى التعرفة المرتفعة التي تفرضها الشركتان فان الخبراء يعتبرون انهما تبغيان «الربح السريع باقل التكاليف». إذ نجحتا بفضل الحملات الدعائية وتسهيلات الدفع في جذب سبعين ألف مشترك بينما الشبكة غير مهيأة سوى لاستيعاب نصف هذا العدد. ولا يسمح العقد الموقع مع الحكومة اللبنانية للشركتين سوى بوضع خمسين الف خط في الخدمة حتى نهاية سنة ١٩٩٥ . اضافة الى ذلك فإن الكلفة المتوسطة لشراء جهاز دفع الإشتراك تصل إلى ١٥٠٠ دولار يضاف إليها الإشتراك الشهري البالغ ٢٥ دولارا، و١٠ سنتات على دقيقة التخابر تضاف إلى تعرفة الدولة.

ويعتقد التقنيون ان الخلل في عمل الهاتف الخليوي يعود إلى النقص في عدد محطات الربط التي اقامتها الشركتان (خمسون محطة). ويعتبرون انه «حتى مع صغر مساحة لبنان (١٠٤٥٢ كلم مربعا) فإن طبيعته الجبلية تستوجب مضاعفة عدد الهوائيات لتغطية جميع المناطق».

ويزيد من تعقيد مهمة الشركتين ايضا تشابك الموجات اللاسلكية التي يستخدمها هواة اللاسلكي. وكان تخلي الدولة عن استثمار الهاتف الخليوي لصالح شركات أثار انتقاد خصوم الحريري الذين يأخذون عليه «التخلي للقطاع الخاص عن عقد مربح (حوالى مليار دولار) في الوقت الذي تبحث فيه الدولة عن مصادر تمويل لتغطية نفقات اعادة الإعمار» المقدرة بـ ١٥ مليار دولار.

سوريا

في وقت تحاول الحكومة تشجيع الإستثمار في مشاريع زراعية كلفتها ٢٢٠ مليون دولار

المجلس الأعلى للإستثمار يرخص لستة عشر مشروعاً إستثمارياً

■ في إطار قانون تشجيع الإستثمار رقم ١٠، وافق «المجلس الأعلى للإستثمار» على منح ستة عشر من خمسة وعشرين مشروعا عرضت عليه ترخيصا لمشاريع إستثمارية جديدة، فوصل بذلك عدد المشاريع المرخص لها ١٣٣٠ مشروعاً منذ صدور القانون في ايار/مايو سنة ١٩٩١ . وقد بلغ اجمالي كلفة المشاريع نحو ٢٤٣ مليار ليرة سورية من المقرر ان توفر نحو ٩٠ ألف فرصة عمل جديدة في سورية.

حافظ الاسد

والمشاريع الستة عشر المرخص لها يربو قدرهاعلى نحو ٤ مليارات ليرة سورية.

واكبر هذه المشاريع يعود إلى النائب هاشم انور العقاد، والهدف من المشروع الذي يقام في ريف دمشق، انتاج مركزات العصائر المكثفة الطبيعية والعصائر العادية بطاقة ٤,٩ ألف طن عصير حمضيات طبيعي مكثف وعصير فاكهة مختلفة بطاقة ١٩٥٠ طناً وعصير حمضيات طبيعي معبأ في عبوات بطاقة ٢٢ ألف طن وعصير فاكهة بطاقة ٨,٧٧٥ ألف طن. وجاء في دراسة المشروع ان كلفته الإجمالية تبلغ نحو ثلاثة مليارات ليرة سورية.

وكانت مصادر مقربة من رئيس الحكومة محمود الزعبي الذي ترأس اجتماع «المجلس الأعلى للإستثمار»، ذكرت أن المجلس رخص مشروعاً لإنتاج الات البناء وتجهيزاته والروافع بكلفة ١٤,٦ مليون ليرة سورية ومشروعاً في مدينة جبلة الساحلية لإنتاج الأدوية واللقاحات بكلفة إجمالية قدرها ٤٢٠ مليون ليرة سورية.

وتعمل المشاريع الأخرى المرخصة في قطاع النقل وصار عدد المشاريع المرخصة في هذا المجال ٦٩٧ مشروعاً، لكنها لا تحظى سوى بنسبة ٢٦ في المائة من كلفة المشاريع الإجمالية، وتتجاوز نسبة كلفة المشاريع الصناعية الـ ٦٧ في المائة (نحو ٢١٥٩ بليون ليرة) ويبلغ عددها نحو ٥٨٦ مشروعاً.

وأوضحت المصادر الرسمية ان كلفة المشاريع النقلية المرخصة أخيراً تبلغ نحو ١٧٠ مليون ليرة سورية وتشمل إقامة مشاريع نقل بضائع. ويعتبر استيراد ستة باصات واربعة ميكروباص اكبر هذه المشاريع وتقدر كلفته بـ ٣٥ مليوناً.

وأشارت المصادر ذاتها الى ان الدراسات التي قام بها مجلس الإستثمار للمشاريع المرخصة حتى الجلسة الرابعة من السنة الجارية تدل على ان ٧٦,٦ في المائة من كلفة المشاريع المرخصة (نحو ٢٣٢ مليار ليرة سورية)، لنحو ١٣٠٠ مشروع، أتت من الخارج بالقطع الأجنبي، وأن ٦٦,٤ في المائة (١٥٧,٥ مليار) منها توظف في المشاريع الصناعية الـ ٥٨١ مشروعاً و٢٥,١ في المائة توظف في مشاريع النقل الـ ٥٨١ مشروعاً. وذهب ٧,٨ في المائة من الأموال إلى المشاريع الزراعية الـ ٢٩.

وعلى صعيد أخر، اعلنت مصادر رسمية ان حكومة محمود الزعبي تروج لثمانية مشاريع زراعية من اصل ٢٤ مشروعاً صناعياً وزراعياً وخدماتياً كانت طرحتها في لقاءات رجال الأعمال العرب ووزعتها على المستثمرين السوريين والعرب باعتبارها تشكل أولوية في سياساتها.

وأوضحت الحكومة، ان كلفة تلك المشاريع تبلغ ١١,١٠٢ مليار ليرة سورية (ما يزيد على ٢٢٠ مليون دولار تقريباً). فيما بلغت كلفة ١٢ مشروعاً صناعياً نحو ٢٥ مليون دولار وأربعة مليارات ليرة سورية.

وتشمل الخطة في القطاع الزراعي مشاريع بينها ري عشرة الاف هكتار على نهر الخابور وزرعها بالمحاصيل الشتوية لإنتاج ألفي طن من الحبوب و١١١ ألف طن من البقوليات و١٢ ألف طن من الأعلاف.

وقدرت المصادر الرسمية كلفة هذا المشروع بـ ١٣٤ مليون ليرة سورية و«المطلوب تحويل ١,١ مليون دولار اميركي من مستثمرين من الخارج. وأفادت، ان المشروع الثاني يرمي إلى تطوير أساليب الري لصغار المزارعين في حلب بطريقة الرذاذ لمساحة ٤٦ ألف هكتار لزرعها بالمحاصيل الشتوية والسقاية بالتنقيط لمساحة ٧,٧ ألف هكتار لزرعها بالأشجار المثمرة. وقدرت المصادر كلفة المشروع الثاني بـ ٦,٥ مليار ليرة سورية بمعدل عائد داخلي قدره ٢٠ في المائة. وقالت ان المساهمة المطلوبة من الخارج تبلغ ١٦٤ مليون دولار اميركي. واشارت الى مشروع أخر للري في البادية كلفته ٩٩ مليون ليرة سورية.

وتضمنت الدراسة مشروع تربية الحيوانات لانتاج ستة ملايين بيضة و٥٠٠ طن من لحم الدجاج و٩٧ طنا من لحم الغنم و٣٧٥٠ طناً من الحليب و٥٠٠ ألف رأس غنم وانتاج تسعة الاف طن عسل، وطالبت بتمويل قدره ٣,٥ مليون دولار من كلفة المشروع البالغة ٤٠٢ مليون ليرة سورية.

وافادت دراسة أخرى ان مشروعاً لإستثمار المياه الجوفية في البادية لإنتاج الحبوب وتربية الأغنام يسمح باستثمار ٤٢ ألف هكتار كمراع للاغنام وبتربية ٥٠ الف رأس غنم وأنتاج ٤٠ ألف طن من الحبوب و٣,٨ الف طن من الحليب و١٣ ألف طن من الصوف، وقدرت كلفته بـ ١,٦٧ مليار ليرة سورية بمعدل عائد قدره ٤٩ في المائة، وتضاف المساحة المروية إلى مساحة أخرى تعمل الوزارة على استصلاحها وتبلغ ١٣ ألف هكتار لإنتاج الحبوب والأعلاف بكلفة ١,٧ مليار ليرة سورية. وذكرت الدراسة الرسمية في هذا الصدد ان المشروع يرمي الى زيادة الأرض المروية لإنتاج ٤٠ ألف طن من الحبوب و٣٧ ألف طن من الذرة و٢٤٥ ألف طن من الأعلاف و١٢ ألف رأس غنم. وتخطط الوزارة لإقامة مشروع مشترك مع الأردن في المنطقة الحدودية بكلفة ١٠,٨ مليون دولار اميركي، واوضحت المصادر انه يشمل تربية ١٣٠ ألف رأس غنم وتسمين ٤٨ ألف حمل وانتاج ألفي طن من اللحوم و٧,٢ الف طن من الحليب و٣٥٠ طناً من الصوف و٢٨ ألفاً من الجلود. ودعت المستثمرين إلى المساهمة بإجمالي كلفة المشروع.

الاردن ـ العراق

لجنة وزارية اردنية تدرس جدواه الإقتصادية

أنبوب للنفط من «حديثة» إلى «الزرقاء» طاقته ٢٥٠ ألف برميل يومياً

■ باشرت لجنة وزارية شكلت لغرض درس الجدوى الإقتصادية لمد أنبوب نفط العراق والأردن، إجتماعاتها، وسط إلحاح رسمي للبت فيه لتفادي الكلفة المرتفعة لنقل النفط من العراق الى الأردن.

وتتشكل اللجنة من وزير الطاقة والثروة المعدنية، ووزير البريد والإتصالات ووزير النقل ووزير الأشغال العامة ووزير التخطيط.

ويقضي المشروع بمد أنبوب لنقل النفط العراقي من مدينة «الحديثة» العراقية الواقعة في الشمال الغربي للعراق إلى مدينة «الزرقاء» الأردنية الواقعة على بعد ٣٠ كيلومترا تقريباً إلى الشرق من عمان.

وتشير التقديرات الأولية الى أن طول هذا الأنبوب سيبلغ ٦٠٠ كيلومتر في حين يبلغ قطره نحو ١٢٢ سنتمتراً. ويشكل مد هذا الأنبوب جزءاً من مشروع اردني طموح لإيصال هذا الأنبوب من مدينة الزرقاء إلى ميناء العقبة الجنوبي الذي يبعد نحو ٣٥٠ كيلومتراً عن الزرقاء التي توجد على مقربة منها مصفاة النفط الأردنية، وهي الوحيدة في الأردن.

غير ان هذا الجزء من المشروع متعلق بانشاء مصفاة ثانية للنفط في العقبة، وهو ما لم يقر بعد.

وقالت مصادر وزارة الطاقة والثروة المعدنية، إن المشروع باكمله سيستغرق وقتاً يمتد من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠. إذ ستنفذ المرحلة الأولى من المشروع في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، تنفذ المرحلة الثانية في حالة اقرارها في السنتين التاليتين.

واضاف ان هذا المشروع الذي تبلغ كلفته، بحسب التقديرات الأولية ١,٤ مليار دولار، سيعرض على المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا المقرر عقده في عمان في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر المقبل. وأوضحت المصادر ان طاقة الأنبوب المقترح القصوى ستكون في حدود ٢٥٠ ألف برميل يومياً، غير ان الكمية التي سينقل عبر الأنبوب لن تزيد على ١٠٠ ألف برميل يومياً، إذ يتم تكريرها في مصفاة البترول الأردنية والتي لا تزيد طاقة التكرير فيها على ذلك.

أما ما تبقى من الكمية التي يمكن نقلها، فهو رهن بانجاز المرحلة الثانية من المشروع، إذ سيتم تكرير الجزء الثاني من الكمية في مصفاة العقبة في حال بنائها.

ويدأ الأردن يفكر جدياً في إقامة انبوب النفط المذكور بسبب الكلفة العالية لنقل النفط العراقي إلى الأردن، والذي يتم في صهاريج، وليس عبر أنابيب النفط وتبلغ كلفة نقل ما يقدر بنحو ٨٠ الف برميل يوميا ما قيمته ٣٠ إلى ٤٠ مليون دينار أردني (٤٢ ـ ٥٧ مليون دولار) سنوياً، وهو رقم مرشح للزيادة في المستقبل، بعد تطبيق نظام الحمولات المحورية ليصبح ٤٥ إلى ٥٠ مليوناً. وذلك فضلاً عن إستهلاك الصهاريج والشاحنات والطرقات.



الملك حسين

ومعلوم أن الأردن يحصل على هذه الكمية من النفط العراقي بموجب استثناء خاص من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذي يحظر على العراق تصدير نفطه إلى الخارج.

ويصل النفط العراقي إلى الأردن في هذه الصهاريج في شكل نفط خام ومحروقات. حيث يكرر النفط الخام والذي يبلغ نحو ٦٠ ألف برميل يومياً في مصفاة النفط الأردنية، اما الجزء الثاني فيوزع من خلال المصفاة.

ويحصل الأردن على النفط العراقي بموجب اتفاق خاص يقل بمقدار دولار واحد عن السعر المحدد للنفط في الأسواق العالمية، اما التسديد من جانب الأردن فيتم في صورة أدوية ومواد أساسية معفاة من قرار الحظر الدولي على العراق، كما يتم في صورة تسوية لديون اردنية على العراق تعود إلى أيام الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت مستحقة للقطاع الخاص الأردني، قبل أن تقوم الحكومية الأردنية بشرائها تمهيدا لتحصيلها من الحكومة العراقية. وكان سمير دروزة، وزير الطاقة والثروة المعدنية قد جدد الإتفاقية الأردنية ـ العراقية في شهر نيسان/ إبريل الماضي لمدة سنة واحدة وذلك خلال زيارة قام بها إلى بغداد وبحث فيها مع المسؤولين العراقيين في مسألة مد أنبوب النفط المشار اليه.

وفي الشهر الماضي زار الأردن حسين كامل وزير الصناعة العراقي حيث التقى عدداً من المسؤولين الأردنيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر ووزير الصناعة والتجارة علي ابو الراغب، وبحث معهما في عدد من المواضيع المشتركة من بينها مد أنبوب النفط.

الأردن ـ فلسطين

بمبادرة من «الرابطة الهاشمية»

إنشاء مكتب فلسطيني ـ أردني للتعريف بفرص الإستثمار

■ تم التفاهم بين رجال أعمال أردنيين وعدد من رجال الأعمال من الوسط العربي في اسرائيل على إنشاء مكتب دائم للإستمرار في تعريف رجال الأعمال في الجانبين بالفرص الإستثمارية في شتى المجالات الصناعية والخدماتية لدى كل منهما.

واوكل رجال الأعمال من الطرفين مهمة إنشاء هذا المكتب إلى «الرابطة الهاشمية» التي بادرت إلى دعوة حوالى ١٦٥ من رجال الأعمال الفلسطينيين ممن بقوا في إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨ إلى الأردن للإجتماع مع رجال الأعمال الأردنيين في اللقاء التنفيذي الأول بين الطرفين الذي جاءت التوصية بإنشاء المكتب المشار إليه في ختام أعماله التي استمرت ثلاثة أيام.

وجاء في البيان الختامي الذي صدر عن اللقاء ان الجانبين عازمان على الإسراع في تنفيذ توجيهات الأمير الحسن ولي عهد الأردن في عقد لقاءات تنفيذية تخصصية مقبلة، على ان يبدأ في مجال الزراعة بين المستثمرين في القطاع الزراعي ورجال الأعمال من الطرفين.

وكان الأمير الحسن الموجه الأول للنشاط الذي بادرته «الرابطة الهاشمية»، وأثناء اللقاء اجتمع وفد رجال الأعمال في الوسط العربي في اسرائيل مع الأمير الحسن والملك حسين وعدد من المسؤولين والوزراء الأردنيين وبينهم المهندس علي ابو الراغب وزير الصناعة والتجارة.

وشرح ابو الراغب للوفد الفلسطيني الذي رأسه السيد سامي شاهين، رئيس الغرفة الصناعية والتجارية في الناصرة، جهود الحكومة الرامية إلى تحديث القوانين والتشريعات، سواء منها ما يتعلق بتشجيع الإستثمار او ضريبة الدخل وتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين، مشيراً إلى ان هذه العملية وصلت الى مراحلها التشريعية النهائية. كما عرض لهم جهود الحكومة والقطاع الخاص في الأردن استعداداً لعقد المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في عمان اواخر تشرين الأول/ اكتوبر المقبل.

ودعا ابو الراغب رجال الأعمال العرب في إسرائيل إلى المشاركة في هذا المؤتمر.

البيان الختامي عرض الأنشطة التي قام بها الوفد اثناء زيارته بما في ذلك اللقاءات التي تمت بين اعضائه ونظرائهم من رجال الأعمال الأردنيين للتعرف إلى مجالات التعاون الإقتصادي بين الطرفين.

إضافة الى هذه اللقاءات الثنائية والقطاعية قام عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين، الذين بقوا في إسرائيل بعد ١٩٤٨، بزيارات ميدانية لبعض المصانع والمعارض الصناعية المتخصصة اطلعوا خلالها على المنتوجات والسلع الأردنية المنشأ.

وقال هشام عبد الرازق الناطق الإعلامي باسم الوفد، ان اللقاء التنفيذي الأول بين رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين يشكل فرصة لاعادة الصلة بين الوسط العربي في إسرائيل والأشقاء الأردنيين، مؤكداً ان الهم الأول للطرفين هو تعزيز التعاون في المجالات الإقتصادية المختلفة على اسس من المصلحة المشتركة.

وقال ان هناك امكانات لعقد الصفقات التجارية بين الطرفين مشيرا الى ان اللقاء كان فرصة لرجال الأعمال من الوسط العربي في إسرائيل للإطلاع على هذه الإمكانات عن كثب ودرسها تمهيداً لبلورتها في إتفاقات محددة وواضحة.

اسـرائـيـل

لأن حكومة رابين لا تريد فرض ضرائب قبل الإنتخابات

خفض الإنفاق لمنع انهيار النمو الإقتصادي

■ بطلب من اسحق رابين تم ابلاغ وزراء حكومته بأن عليهم خفض انفاق وزاراتهم او مواجهة احتمال زيادة الضرائب في عام تواجه فيه إسرائيل انتخابات عامة.

فرابين ووزير ماليته ابراهيم شوحات مصممان على المضي في خفض العجز في الموازنة الإسرائيلية. وهذا الخفض حاسم الأهمية بالنسبة إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلية الذي من المنتظر ان تصل أرقامه الى ما بين اربعة مليارات و٤,٨ مليارات السنة الجارية، وبالنسبة الى تعزيز الإدخارات الخاصة في الإقتصاد العام.

وكان ابراهيم شوحات ذكر من أسابيع قليلة ماضية، ان خفض الإنفاق العام حاسم الأهمية إذا كانت الرغبة هي فعلاً في التقيد بالقانون الخاص بخفض العجز في الموازنة العامة، في الوقت الذي يطالب فيه الجيش بمقادير اضافية مهمة من المال لتمويل عمليات اعادة نشر القوات المسلحة وانشاء الطرقات التي تلتف حول مدن وبلدات الضفة الغربية المحتلة، وهي العمليات التي تشكل جزءا من اتفاقات السلام المقبلة مع الفلسطينيين.

وقال الوزير الإسرائيلي ايضا: «أفضل خفض الإنفاق على زيادة الضرائب رغم انني ادرك أن الخفض يسبب لي مشاكل مع الوزراء ومع الكنيست. وتتأتى ضرورة خفض الموازنة لا من الأسباب والإعتبارات السياسية وحسب، بل ان هذا الخفض يفيد الإقتصاد العام كثيراً».

ويذكر ان القانون الخاص بخفض العجز في الموازنة يتطلب خفض هذا العجز بالتدريج سنوياً، كما يذكر ان وزير المال الإسرائيلي الحالي كان مسؤولاً عن خفض هذا العجز من ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٢ إلى ٢,٧٥ في المائة من هذا الناتج السنة الجارية.

وعلى الرغم من ان الوزير رفض ذكر ارقام محددة، الا ان المسؤولين في وزارته قالوا انه يرغب في ان تصل نسبة الخفض في الموازنة إلى نحو اثنين في المائة اي ان يكون مقدار الخفض نحو مليارين إلى مليارين ونصف المليار شاقل. على ان يصيب الخفض في المقام الأول موازنات الوزارات التي تنفق اموالا طائلة مثل وزارات التربية والنقل والدفاع. ويتعين على المجلس الوزاري الأعلى أن ينهي مناقشاته الخاصة بموازنة ١٩٩٦ بإنتهاء الشهر الجاري.

وقال المسؤولون ان شوحات يشن حرباً وقائية ضد ما يطالب به الجيش من مخصصات اضافية تبلغ ٢,٥ مليار شاقل للإنفاق على اعادة نشر القوات.

وذكر شوحات انه سبق لوزارته ان خصصت مبلغ ٦٠٠ مليون شاقل لإنفاقه على اعادة نشر القوات السنة الجارية، وان اي طلبات جديدة من الجيش يجب ان تخضع للتدقيق لاكتشاف اذا ما كان بالإمكان توزيع مقاديرها على سنوات عدة، او إذا ما كان بالإمكان تمويلها من ضمن موازنة الدفاع الراهنة بدلا من تمويلها من مخصصات إضافية من وزارة المال.

وقال شوحات: «إن عملية السلام لن تتوقف وتتأخر بسبب المشاكل المرتبة بالموازنة».

يذكر ان موقف وزير المال الإسرائيلي المتصلب حيال عائدات الحكومة ونفقاتها يأتي بعدما وجه تقرير، صدر عن «صندوق النقد الدولي» أخيراً، انتقادات لاذعة الى السياسة الإقتصادية الإسرائيلية العامة (راجع «الميزان»، العدد العاشر - المجلد الثاني - تموز/يوليو ١٩٩٥).

وقد جاء في التقرير، ان ازدياد العجز في الحساب الجاري الإسرائيلي والتراجع الملحوظ في مدخرات القطاع الخاص يهددان، في المدى البعيد، إمكان إستمرار النمو الإقتصادي في إسرائيل.

وانتقد التقرير افتقار موازنة ١٩٩٥ الى «الطموح» وحض الحكومة على «تشديد الخناق» على الإنفاق العام لكي يتجاوز الخفض في عجز الموازنة الحد غير الطموح الذي كانت تسعى إلى اجرائه، وعلى اعتماد موازنة لسنة ١٩٩٦ تتوجه نحو زيادة مدخرات القطاع العام اجمالاً. وعلى الرغم من ان الحكومة الإسرائيلية تستطيع بكل سهولة في الوقت الراهن تمويل العجز في حسابها الجاري بفضل ضمانات القروض الأميركية، وبفضل السندات الإسرائيلية واللجوء في المستقبل إلى حمى أسواق السندات الأميركية والأوروبية، إلا ان وزير المال الإسرائيلي بدا وكأنه يقر بالحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة تهدف إلى خفض الإستهلاك العام وإلى زيادة المدخرات الخاصة.

● شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة وزارية لدراسة طلب وزارة السياحة باستثمار ٥ مليارات دولار في المشروعات السياحية على مدى السنوات العشر المقبلة.

وقالت متحدثة بإسم الوزارة: «تبنى مجلس الوزراء برنامج وزير السياحة عوزي برعام السياحي».

وقالت الوزارة، إن الإستثمارات ستزيد إلى المثلين عدد السياح إلى إسرائيل إلى اربعة ملايين سائح سنوياً في أوائل العقد المقبل.

وستزيد الإيرادات من السياحة إلى سبعة مليارات دولار سنويا لتصبح بذلك القطاع الثاني في الإقتصاد الإسرائيلي.

وسيخصص معظم المبلغ الذي طلبه برعام لبناء فنادق بها ٥٠ ألف غرفة إجمالا إضافة إلى الفنادق الحالية التي يوجد بها ٣٨ ألف غرفة.

وفي إحصائية صادرة عن وزارة السياحة ان عدد السياح في النصف الأول من العام زاد ١٥ في المائة قياساً على الفترة نفسها السنة الماضية ليبلغ ١,٢ مليون سائح. وزاد عدد السياح في النصف الأول من مصر بنسبة ٨٧ في المائة ومن كوريا الجنوبية ٤١ في المائة ومن روسيا ٣١ في المائة ومن الولايات المتحدة ١٧ في المائة.

الاردن

الحكومة تنتظر التمويل الفرنسي والألماني لمشاريع زيادة المياه

لندن تعيد جدولة ١٦٦ مليون جنيه من ديون عمّان

■ تم التوقيع بين الأردن وبريطانيا على اتفاق لاعادة جدولة بعض المديونية الأردنية لبريطانيا التي تربو على ١٦٦ مليون جنيه إسترليني.

نص الإتفاق على أن يسدد الأردن المبلغ خلال عشرين سنة مع فترة سماح لمدة خمس سنوات.

وستبدأ الحكومة الأردنية التسديد سنة ١٩٩٩، على ان يتم ضمن ٣٠ قسطاً تسدد على اساس نصف سنوي.

وتقدر مديونية الأردن المستحقة إلى بريطانيا بنحو ٣٦٩ مليون دينار، بعد ان قامت هذه الأخيرة بشطب ٥٢ مليون دينار سنة ١٩٩٢ و٤٢ مليون جنيه إسترليني نهاية السنة الماضية، وهي في معظمها قروض ثنائية. واعلنت بريطانيا وقتها ان عملية شطب الديون تندرج في إطار تشجيع ودعم اتفاق السلام الذي وقعه الأردن مع إسرائيل في تشرين الثاني/ اكتوبر ١٩٩٤ .

وكانت الولايات المتحدة وعدت بشطب نحو ٧٠٠ مليون دولار من ديونها على الأردن على مراحل دعما منها هي الأخرى لعملية السلام الأردنية - الإسرائيلية. وقد تم شطب ٢٢٠ مليون دولار كمرحلة اولى وتعثرت عملية شطب الباقي مع وصول غالبية من «الحزب الجمهوري» الى الكونغرس في الإنتخابات الأخيرة التي جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ .

وكانت الغالبية الجمهورية طرحت مبدأ تقليص المساعدات الخارجية لتخفيف حدة العجز في الموازنة الأميركية مما ادى الى وقف تنفيذ المرحلتين التاليتين من مراحل الغاء الديون الأردنية، الأمر الدي اثار تساؤلات حول جدية الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ التزاماتها ووعودها.

وبموجب القوانين الأميركية تجتمع الإدارة الأميركية للبحث في طرق بديلة من اجل تنفيذ التزامات الإدارة.

على صعيد آخر، وضعت الحكومة الأردنية، بعد استكمالها جدولة ديونها مع بريطانيا، في حسبانها الاول، لدى تطبيق بنود معاهدة السلام مع إسرائيل، زيادة مصادر الأردن المائية في بلد قد يصل عجزه من المياه، بحسب الخبراء، إلى ٧٠ في المائة من احتياجاته عام ٢٠٠٥ خاصة مياه الشرب.

وقد اقرت معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية بحق المملكة في مياه «نهر الأردن» علما أن إسرائيل تستغل كامل مياه هذا النهر، اي ٦٦٤,٥ مليون متر مكعب سنوياً.

ويحسب المعاهدة ايضا سترتفع حصة الأردن من المياه جنوب «بحيرة طبرية» من خلال مشاريع السدود المقترحة، من ١٢٠ مليون متر مكعب إلى ٢٢٥ مليوناً بعد انجاز المشاريع المشتركة مع إسرائيل على نهري «الأردن» و«اليرموك».

وبالنسبة الى المشاريع الكبرى ينتظر الأردن تمويلا أوروبياً، خصوصا من المانيا وفرنسا، اللتين يفترض ان تقررا حجم هذه المساهمة عند الإنتهاء من وضع دراسة الجدوى الإقتصادية.

وعلى رأس «مشاريع السلام» هذه، يقع «خط العدسية» الناقل للمياه من قناة الملك عبد الله - نهر اليرموك شمالا باتجاه «دير علا» في وادي الأردن، والذي يتوقع انجازه سنة ١٩٩٦ .

ويؤكد صالح ارشيدات، وزير المياه والري، ان «الأردن طلب تمويلا فرنسيا بقيمة ٤٠ مليون دولار من اجل انجاز هذا الخط الوطني بطول ٦٠ كيلومتراً وقطر متر ونصف وهو احد الخطوط الرئيسية الناقلة لمياه السلام».

واشار ارشيدات ايضا إلى امكانية «إقامة محطتي ضخ في وسط الخط الذي سينقل المياه من قناة الملك عبد الله - نهر اليرموك إلى عمان لأغراض الشرب، حيث سيتضاعف حجم المياه الواصلة إلى العاصمة من ٤٠ مليون متر مكعب حالياً إلى نحو ٨٠ مليوناً في المستقبل».

وقد باشر الأردن بإقامة مشروعين قصيري المدى بتمويل محلي حيث انجز خطا ناقلا بطول ٣,٥ كلم وقطر ١,٠٤ متر من جنوب بحيرة طبريا إلى قناة الملك عبد الله.

وقد دشن الملك حسين أواخر حزيران (يونيو) هذا المشروع الذي كلف خزينة الدولة خمسة ملايين دولار واستغرق انجازه ١٢٠ يوماً.

واعتبر صالح ارشيدات ان انجاز هذا المشروع عكس مصداقية بنود السلام على الأرض، مشيرا الى ان الأردن يحصل على ٣٠ مليون متر مكعب من المياه من هذا الخط الناقل.

من جهة أخرى تجرى دراسات هندسية لإقامة سد تحويلي على نهر اليرموك لتنظيم عملية تقاسم المياه مع إسرائيل بكلفة تقديرية قدرها ١٥ مليون دولار ستحول من الخزينة ويمكن مباشرة العمل في هذا السد مطلع عام ١٩٩٦ .

وبالإجمال سترتفع حصة الأردن من مياه نهر اليرموك من ١٢٠ إلى ٢٢٥ مليون متر مكعب، حيث سيحصل على ٤٥ مليون متر مكعب من ما كانت تستغله إسرائيل في هذا النهر، يضاف إليها ٦٠ مليونا تجمع من مياه الفيضانات بعد إنشاء السد التحويلي بحسب وزير المياه والري.

وقال، إن المملكة ستتزود ايضا بخمسين مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن، ٢٠ مليوناً منها بعد انشاء سد على هذا النهر و٣٠ مليونا عند إقامة منشآت تخزين».

وأخيرا سيحصل الأردن أيضاً على ٦٠ مليون متر مكعب تأتي من مصادر أخرى منها ١٠ ملايين من انتاج محطة لتحلية المياه، ستقام جنوب بحيرة طبريا، أما الـ ٥٠ مليوناً الأخرى فلم تحدد بعد مصادرها.

● قال مسؤولون ان الأردن ومصر اتفقتا على اقامة مشروعات صناعية مشتركة في البلدين بمشاركة القطاع الخاص.

واتخذ قرار المضي قدما بإقامة ١١ مشروعاً صناعياً جديداً في الإجتماع السنوي للجمعية العمومية للشركة الأردنية المصرية للإستثمار.

ويبلغ رأسمال الشركة القابضة ٥٠ مليون دولار ويملك البلدان اسهمها وقد استثمرت ما يقدر بنحو ٧٠ مليون دولار منذ ١٩٨٧ في مشروعات زراعية وصناعية منها مشروعات لتعليب الأغذية والإليكترونيات والكيمياويات والمنسوجات.

وقال يوسف بطرس غالي، وزير الدولة المصرية للتعاون الدولي الذي ترأس الجانب المصري في الإجتماع للصحافيين، انه تم الإتفاق على استراتيجية جديدة لتعزيز دور الشركة في تقوية الروابط الإقتصادية الثنائية في المستقبل.

في حين صرح مرسي عباس الحلواني، المدير العام للشركة الأردنية - المصرية للإستثمار، بأن اجتماع الجمعية العمومية اقر ميزانية الشركة ووافق على بدء الدراسات لإقامة ١١ شركة جديدة.

وقال الحلواني، إن ستة مشروعات صناعية ستقام في مصر وخمسة في الأردن بمشاركة القطاعين العام والخاص.

ومن بين المشروعات التي ستقام في الأردن مصنع يتكلف اربعة ملايين دولار للسيور الصناعية ومصنع يتكلف ثلاثة ملايين دولار للملابس الداخلية ومصنع للجبس يتكلف ٢,٢ مليون دولار.

اما المشروعات التي ستقام في مصر، ومعظمها صناعية، فتتضمن مصنعاً لإنتاج «كبريد الكالسيوم» ومصنعاً «للميثانول» ومصنعا «لسماد كبريتات البوتاسيوم» ومصنعا لكريات الحديد.

توقعات إسرائيلية حول إقتصاد السّلام في المنطقة

دول المنطقة لن تعرف الإزدهار لأسباب داخلية!

■ البروفسور اليهودي إلياهو كنويسكي هو باحث في مركز الأبحاث الإستراتيجية في جامعة «بار إيلان». في نهاية سنوات السبعينات عندما توقعت «الوكالة المركزية الأميركية للإستخبارات» CIA وخبراء قيام شركة «أوبيك» بعمليات شراء كبيرة تسيطر من خلالها على إقتصاد الدول الغربية، قال كنويسكي: «إن هذا البالون سينفجر، وان أسعار النفط ستنخفض، وان دول الخليج ستعاني من أزمات إقتصادية».

وفي هذا الصدد يقول كنويسكي: «عندما قلت ذلك إعتقدوا بأن مكاني ليس في مؤسسة أكاديمية، بل في مؤسسة أخرى». لكن تحققت توقعاته، وتقدم له الآن، من حين الى آخر، دعوات لإلقاء محاضرات في مؤسسات كبيرة في واشنطن منها «راند كوربوريشن» المشهورة.

بالنسبة إلى إقتصاد السلام في الشرق الأوسط، يقول كنويسكي: «إنه من المحظور عرض أوهام بخصوص الإزدهار الإقتصادي المتوقع في دول عربية مع حلول السلام. إن هذه الدول لن تزدهر في عهد السلام لأن مشاكلها الإقتصادية ناجمة عن أوضاع داخلية وليس عن الصراع مع إسرائيل.

وطوال الوقت الذي لا يمر فيه إقتصاد هذه الدول بهزة عنيفة كما حدث في شرق أوروبا، لن تستطيع هذه الدول حل مشاكلها، ولا تستطيع اسرائيل تقديم مساعدات لها. لقد حاول الغرب ذلك لكنه فشل في ذلك. وإضافة لذلك، عندما تتحطم الآمال في شرق أوسط جديد، فستتفشى مشاعر الإحباط والعنف. وربما يسود عصيان وتمرد، وهذا الأمر قد يهدد السلام».

ويقول كنويسكي، بأن التوقيع على «إتفاقية السلام» سيؤدي إلى أزدياد الإستثمار الأجنبي في المنطقة. لكن وفقاً لأقواله، فإن حجم هذه الإستثمارات ستكون أقل بكثير مما هو متوقع.

وهو يقول في هذا الصدد: «إن الدول الأجنبية لن تقدم كل ما وعدت به. وإذا أعطت فستحاول تقديم هذه المساعدات خلال سنوات طويلة». وأكد على «ان عدد المتنافسين على المساعدات قد إزداد، وهناك في المقدمة ليس فقط دول فقيرة في إفريقيا وآسيا، بل أيضاً دول أوروبا الشرقية» ووفقاً لأقواله فإن السعوديين والكويتيين لن يحصلوا على الأموال من عملية السلام، «ولا يعود ذلك بسبب أوضاعهم السيئة، إذ أنه على الرياض ديون خارجية بحوالي ٢٠ مليار دولار، ولدى الكويتيين مصاريف كبيرة لإعادة إعمار بلدهم».

ويضيف كنويسكي قائلاً: إن الخلاص لن يأتي من القطاع الخاص. إذ أن أصحاب رؤوس الأموال يريدون الإستثمار في الأماكن التي توجد فيها مخاطر قليلة، وإحتمالات نجاح كبيرة، وهذه الأوضاع غير قائمة في العالم العربي».

وبالنسبة إلى الحكم الذاتي الفلسطيني يرى البروفسور اليهودي «إن إحتمالات إجتذاب الأموال لهذا الكيان ليست كبيرة. ويعود ذلك الى فساد منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها. إذ أنها حصلت، مع مرور السنين، على مليارات الدولارات. ولم تحسن تصريفها. ولهذا، فانني أستغرب كيف سيشرفون على معالجة أموال المساعدات الخارجية التي سيحصلون عليها، وهل سيستطيعون إستغلالها على خير ما يرام».

ووفقاً لأقوال كنويسكي، فانه بعد رفع المقاطعة الإقتصادية العربية ستوجد تجارة بين إسرائيل والدول العربية. لكنها ستبقى مقلصة. ويقول هنا: «الذي يتوقع قفزة كبيرة تراوده أحلام يقظة». واكد على أن البضائع الإسرائيلية تصل الآن إلى الأسواق العربية. ويدعي كنويسكي بشيء من العنصرية الصهيونية ويقول:

«لن يحدث تغيير جذري وذلك لأننا أكثر تطوراً من العرب، ولن يقدموا لنا أفضليات من طرف واحد. وأيضاً سنجد صعوبة في منافسة الغرب الذي يقدم للعرب ديوناً مقابل الإلتزام بشراء منتوجاته». ويرى كنويسكي أنه «لن يتم تشكيل سوق شرق أوسطي مشترك، وذلك لأن العرب يتخوفون من عدم قدرة اقتصادهم على منافسة الإقتصاد الإسرائيلي القوي.

وقد أدى تخوفهم، في سنوات الستين، من إغراق البضائع المصرية لأسواقهم إلى دراسة مشروع إقامة سوق مشتركة».

ويقترح كنويسكي على إسرائيل الحذر من المشاريع المشتركة الكبيرة، مثل مد أنبوب غاز من قطر، وتحلية مياه البحر ودمج شبكات الكهرباء. وأما السبب فهو التخوف من سيطرة مسلمين متطرفين على الدول العربية كما حدث في إيران. ويقول هنا:

«ربما ليس من الجدير بإسرائيل الإعتماد على التعاون مع دول أخرى عندما يدور الحديث عن موضوعات حيوية».

ولا يتوقع كنويسكي، وعلى الرغم من السلام، إنخفاضاً نوعياً في المصاريف العسكرية في المنطقة. إذ يقوم السعوديون ببناء جيشهم للدفاع عن أنفسهم من إيران والعراق. ويخوض السوريون صراعات مع العراق وتركيا.

فهل تستطيع إسرائيل تقليص جيشها في الوقت الذي لا يقوم فيه الآخرون بذلك؟ كما أن التهديدات الأصولية، وخصوصاً في مصر وإيران، تستوجب من إسرائيل الحفاظ على قواتها العسكرية؟».

أبو ظبي

٦,٢ مليار دولار للتنمية في سنوات ثلاث

عائدات النفط حققت ١١ ملياراً والفائض التجاري ٦ مليارات

■ من الأرقام والإحصائيات الصادرة مؤخراً، تمكن عدد من الإقتصاديين من التأكيد على أن إمارة أبوظبي حققت عائداً قدره ما يقرب من ١١ مليار دولار من صادرات النفط الخام طوال سنة ١٩٩٤ . كما حققت فائضاً تجارياً قدره ستة مليارات دولار في ١٩٩٤ على الرغم من التراجع في أسعار النفط الخام.

وفي أرقام الإحصائيات والتقارير ان ابوظبي استوردت ما قيمته ١٩,٣ مليار درهم (٥,٣ مليار دولار) من السلع وصدرت ما قيمته ٢٥٢ مليون درهم (٦٩ مليون دولار) من السلع غير النفطية في سنة ١٩٩٤ .

وبذلك تبلغ قيمة الصادرات النفطية حوالى ١١,٢ مليار دولار.

وتنتج أبوظبي معظم الإنتاج النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة وهي عضو في «أوبك» وحصتها ٢,١٦١ مليون برميل في اليوم.

ويلحظ الإقتصاديون ان قيمة السلع التي اعادت ابوظبي تصديرها في ١٩٩٤ أنخفضت إلى ٧٠٠ مليون درهم (١٩٠ مليون دولار) من ٣,٦ مليار درهم (٩٨٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٣) ويرجع الإنخفاض في معظمه إلى تقلص الأسواق العربية.

ويرى هؤلاء، ان ارتفاعاً نسبته ثلاثة في المائة في إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات إلى ١٣٤,٨ مليار درهم (٣٧ مليار دولار) في ١٩٩٤ أدى بطبيعة الحال إلى تمتع الإماراتيين بواحد من أعلى مستويات الدخول في العالم حيث بلغ دخل الفرد ١٧ ألف دولار.

ويقول «البنك الدولي» إن الرقم اقرب الى ٢٢ ألف دولار بينما يقدره بعض الإقتصاديين بما يصل إلى ٢٩ ألف دولار.

وتلحظ إمارة ابوظبي مبالغ ضخمة لمشروعات التنمية والصناعة في محاولة لتنويع اقتصادها.

وقد خصصت الإمارة ٤٨,١ مليار درهم (١٣ مليار دولار) لمشروعات التنمية في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧ وإمارة ابوظبي تخطط أيضاً لإنشاء ثلاث مناطق صناعية لصناعات البتروكيمياويات، وصناعات أخرى في إطار جهودها لتنويع الإقتصاد، اضافة إلى بيع شركات صناعية مملوكة للدولة تقدر قيمتها باكثر من مليار درهم (٢٧٣ مليون دولار) كخطوة أولية في إطار عملية التخصيص.

● نقل عن مسلم سعيد القبيسي، رئيس دائرة التخطيط في إمارة أبوظبي قوله، إن الإمارة انفقت ٢٢,٦ مليار درهم (٦,٢ مليار دولار) على مشروعات التنمية خلال السنوات الثلاث الماضية.

وقال القبيسي في مقابلة كانت نشرتها جريدة «الإتحاد»، إن من المشروعات الرئيسية في خطة التنمية في الإمارة إقامة ثلاث مدن جديدة والتوسعة الثانية من مشروع الطويلة للمياه والكهرباء بطاقة ٤٠٠ ميغاوات و٤٠ مليون غالون يومياً.

واضاف مسلم سعيد القبيسي، على ما نشرت «الإتحاد» «أهم المشروعات المستقبلية في التوسعة الثانية من مشروع الطويلة. وانشاء ثلاث مدن جديدة هي «الرحبة» و«خليفة أ» و«خليفة ب» والمشروع الضخم لإنشاء مسجد زايد الثاني الكبير في أبوظبي».

وقال القبيسي، إن الجزء الأكبر من الإنفاق في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ خصص لمشروعات الماء والكهرباء، التي حصلت على ٩,٧ مليار درهم (٢,٧ مليار دولار) بنسبة ٤٣,٢ في المائة من إجمالي المخصصات.

بينما اجمالي الناتج المحلي ارتفع ٦,٦ في المائة سنوياً في المتوسط خلال العشرين سنة الماضية حتى ١٩٩٤ بينما زاد الإجمالي غير النفطي ١٠,٨ في المائة في المتوسط.

وختم مسلم سعيد القبيسي، إن عدد العاملين في الإمارة ارتفع خلال العشرين سنة الماضية إلى ٤١٠ الاف من ١٢٢ ألف عامل بنسبة نمو بلغت ٦,٧ في المائة.

دبي

عبد الرحمن المطيوعي مدير عام غرفة التجارة والصناعة:

مطلوب إنشاء صناعات تكميلية لخفض الصادرات وتلبية الإحتياجات

■ أكد عبد الرحمن المطيوعي، المدير العم لغرفة تجارة وصناعة دبي، ان هناك فرصاً استثمارية صناعية عدة في الإمارة يمكن استغلالها مع زيادة حجم التجارة الخارجية غير النفطية.

فدولة الإمارات في نظر المطيوعي تتمتع بمناخ استثماري جيد نتيجة الإستقرار السياسي والنمو المستمر في تجارتها الخارجية وصناعتها.

وأعرب عن اعتقاده ان زيادة حجم التجارة الخارجية لدبي، لا سيما الواردات، يقود إلى زيادة فرص الإستثمار الصناعي. فقائمة واردات دبي متنوعة جداً وقد يكون من غير الممكن تبني سياسة احلال لها جميعاً، إلا أن هناك إمكانات لإنشاء مصانع لإنتاج بعضها محلياً.

ونفى المطيوعي ان تكون هناك اي قيود او ضرائب او تعقيدات بيروقراطية تحول دون إقامة أي نوع من أنواع الصناعة شريطة ان تستوفي المتطلبات الخاصة بالتصنيع في الإمارات.

وذكر المطيوعي ان الحكومة استثمرت مبالغ كبيرة في البنية التحتية في مجالات الصناعة والتجارة والسياحة، يمكن من خلالها الإستفادة في إنشاء صناعات تكميلية لا سيما في منطقة جبل علي التي وجدت أساساً لإستقطاب الإستثمارات المختلفة.

من جهة أخرى نفى عبد الرحمن المطيوعي ان يكون هناك اتجاه لدى «غرفة تجارة وصناعة دبي» لفرض رسوم إضافية لصالح مشروع تأهيل المواطنين، مؤكداً أن رسوم الغرفة تحددها الحكومة وحدها التي يحق لها فرض رسوم إضافية. أما مركز التدريب الذي تسعى الغرفة إلى إنشائه، فسيتقاضى رسماً يكون بمثابة تعبير عن التزام المتدرب لتأكيد جديته.

وفي هذا الصدد قال المطيوعي: إن المركز سيتولى تنفيذ دورات تدريبية ليس للاعضاء فقط وإنما للراغبين مهما كانوا. مضيفاً أن هناك اتصالات جارية مع المؤسسات التدريبية في الخارج والداخل للتعاون في مجال تقديم خدمات تدريبية. أما عن انشاء كلية للدراسات التجارية والإدارية والأعمال، فقال إن تأسيسها يتطلب خطوات كثيرة بدأتها الغرفة بالفعل.

وأكد المطيوعي أن تحديث قوانين الغرفة جاء بناء على التطورات التي طرأت على الساحة لا سيما في مجال النمو الإقتصادي في الدولة، وذلك لمواكبة التطور. وقال إن التعديل سيشمل اللجان العاملة من دون إستثناء.

وأضاف أن الزيارات التي قام بها مسؤولو الغرفة للأسواق الجديدة إلى إتحاد دول الكومنولث (جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق) ودول شرق ووسط أسيا وجنوب افريقيا، خلقت نوعاً من التجاوب من جانب التجار والمستهلكين.

وذكر أن هناك الكثير من فرص التصدير وإعادة التصدير إلى تلك الدول، قائلاً، إن «الغرفة تخطط للإشتراك في المعارض التجارية هناك، مثل المعرض التجاري بجنوب افريقيا في تشرين الأول/ أكتوبر المقبل وفي أيلول/ سبتمبر في أديس أبابا وتانزانيا».

وذكر المطيوعي إن بعض الشركات في جنوب أفريقيا قد أبدى رغبته في إقامة مشاريع صناعية بجبل علي من بينها إنشاء شركة لصنع القوارب.

سلطنة عمان

بينما تسعى الحكومة لتنويع الإقتصاد فلا يتكل على النفط وحده

الحد من العمالة الأجنبية لتخفيف النزيف المالي والعجز في الموازنة

■ اعلنت الحكومة العمانية اجراءات جديدة لملاحقة العمالة الأجنبية المخالفة لقوانين العمل في البلاد في حملة قال مراقبون في مسقط انها تستهدف تقليص هذه العمالة التي تشكل وحدها نحو ٧٠ في المائة من حجم قوة العمل المحلية وأحلال المواطنين العمانيين تدريجياً في الوظائف التي تشغلها العمالة الوافدة. وتشمل الإجراءات، التي تأتي في إطار توجهات وسياسات مشابهة في دول «مجلس التعاون الخليجي» الأخرى. فرض عقوبات صارمة كالسجن لمدة لا تزيد على شهر ولكن تتكرر مع كل مخالفة وفرض غرامات مالية بواقع مائة ريال عماني (٢٦٠ دولاراً) عن كل عامل.

وللمرة الأولى في الخليج، لن تطبق العقوبات على العامل الأجنبي وحسب، بل على الكفيل او رجل الأعمال المواطن الذي يكون على علم بمخالفة عامله لقوانين العمل العمانية. وتشمل هذه المخالفات العمل من دون ترخيص من دائرة العمل او العمل في مهنة غير التي تم الترخيص بمزاولتها او العمل لدى كفيل اخر غير الذي استقدم العامل الى الاراضي العمانية.

وقال المراقبون العارفون بشؤون البيت العماني، ان السلطات الإقتصادية في مسقط باتت تشعر بالقلق المزايد من ارتفاع حجم تحويلات العمال الأجانب الذين يشكل الاسيويون اكثر من ٩٠ في المائة منهم. وفي الواقع ارتفع حجم هذه التحويلات من ٣٣٥ مليون ريال عماني (٨٧٠ مليون دولار) سنة ١٩٩١ إلى ٥٩٢ مليون ريال عماني (١,٥٤ مليار دولار) سنة ١٩٩٤. اي انه زاد بمعدل الضعفين تقريبا في ٤ سنوات فقط.

ويعتبر الإقتصاديون في مسقط هذه التحويلات نزيفاً مالياً يؤثر سلباً في مستوى الإدخار المحلي والقومي الذي تعتبر معدلاته ضعيفة في الوقت الراهن، كما تشكل عائقاً امام الحفاظ على مستويات نمو إيجابية وعلى مستويات معيشة تم تحقيقها في اعوام الوفرة النفطية.

ويلاحظ هؤلاء، ان حجم التحويلات الخارجية للعمالة الوافدة يصل وحده إلى نحو ضعفي حجم العجز في الموازنة العمانية (٨٠٠ مليون دولار في موازنة سنة ١٩٩٥). وهو العجز الذي يعتبر اكبر تحد يواجه الإقتصاد العماني ويقف وراء سلسلة من التغيرات في السياسات الإقتصادية تشمل خفض الإنفاق الحكومي بنسبة كبيرة وتوسيع عملية التخصيص وسن قوانين اكثر انفتاحاً لإجتذاب رؤوس الأموال الخليجية والأجنبية للإستثمار في الإقتصاد العماني. ويسهم تقليص العمالة الوافدة، التي تبلغ نحو نصف مليون نسمة وتشكل نحو ربع عدد سكان السلطنة، في تخفيف الضغط الذي تتعرض له مرافق البنية التحتية العمانية والخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الطرق والمواصفات التي ينتظر ان تنخفض مخصصاتها بنسبة كبيرة كجزء من خفض الإنفاق الحكومي الذي سيتراجع بدءاً من سنة ١٩٩٦ بنسبة ١٥ في المائة تقريباً.

ووضع المسؤولون العمانيون نسبا ملزمة لـ «تعمين» الوظائف امام القطاع الخاص بحلول نهاية السنة المقبلة تصل في حدودها القصوى إلى ٦٠ في المائة والأدنى إلى ١٥ في المائة من حجم اليد العاملة. ويعتبر أستخدام العمانيين في القطاع الخاص المشكلة الرئيسية، إذ في حين تصل معدلات العاملين في القطاع الحكومي إلى نحو ٧٥ في المائة فانها تقدر باقل من ١٠ في المائة في القطاع الخاص.

على صعيد أخر، تسعى سلطنة عمان الى تنويع اقتصادها وتحريره بغية تقليل اعتماده على النفط.

ويؤكد المسؤولون العمانيون انهم حققوا تقدماً في تطوير القطاع غير النفطي مؤكدين تصميمهم على مواصلة عملية نقل الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص وتحرير الإقتصاد التي بدأت منذ خمس سنوات. وقال محمود الجرواني مدير بورصة مسقط ان بلاده حققت نتائج إيجابية في مجال الإصلاحات «يمكن تلمسها من خلال نمو القطاع غير النفطي وزيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية». وذكر الجرواني على سبيل المثال انشاء مجمع بتروكيمياني بكلفة ٧٠٠ مليون دولار، وبناء مصنعين لمعالجة مياه الصرف بكلفة ٧٣٠ مليون دولار ومحطة كهربائية بكلفة سبعين مليوناً.

وقال: «إنه تمت الموافقة على هذه المشاريع وندرس حاليا مئات المقترحات للإستثمار في الصناعة والزراعة والسياحة والصيد والمناجم».

وقد انطلق برنامج تحويل الإقتصاد العماني إلى اقتصاد السوق قبل خمس سنوات بموافقة السلطان قابوس الذي عزل والده المعارض لحركة التحديث في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠ . وكانت اخر شركة تم تخصيصها في هذا الإطار «شركة عمان للإسمنت» التي ابرمت عقداً مع شركة يابانية لمضاعفة انتاجها.

كما فتحت الإصلاحات بورصة عمان امام المستثمرين الأجانب الذين بات مسموحاً لهم تولي ادارة بعض الشركات بشكل كامل ولا سيما في القطاع غير النفطي.

وقال مسؤول في وزارة النفط العمانية أنه تجري الآن دراسة مشاريع لإستخدام الجبس والنحاس بالإشتراك مع القطاع الخاص. وكان الجرواني قال في حديث أخر، إن الإصلاحات جذبت ٥٢٠ مليون دولار من الإستثمارات، وانه ينتظر توظيف اكثر من ٦٥٠ مليوناً هذه السنة.

ومن المقرر ان تبدأ عمان قريباً في تنفيذ خطتها الخمسية الخامسة للتنمية التي تتمحور حول تنويع الإقتصاد.

وتقترح دراسة أعدتها وزارة التعاون الدولي اليابانية بطلب من الحكومة العمانية تخصيص ١,٣٥ مليار إلى ملياري دولار لمشايع صناعية خلال مدة الخطة ١٩٩٦ / ٢٠٠٠ لتحقيق نسبة نمو بين ١٣ إلى ١٨٪. وتنتج عمان ٨٠٠ ألف برميل من النفط يومياً. وقد دفع العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن انخفاض اسعار الخام السلطات إلى تبني هذه الإصلاحات إلى جانب تخفيض النفقات العامة.

مجلس التعاون

الضريبة الأوروبية على الطاقة وعدم توحيد التعرفة الجمركية يعرقلان الإتفاق:

حوار «غرناطة» يعيد طرح المشاكل مع «الإتحاد الأوروبي»

■ بعد إعداد متقن لجدول الأعمال، اشرف على جوانب عديدة منه عبد الله القويز، (مساعد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي)، عقدت في «غرناطة» (أسبانيا) الجولة الأولى من الإجتماعات بين «الإتحاد الأوروبي» و«مجلس التعاون الخليجي»، لاجتياز إشكال المفاوضات حول «إتفاقية التجارة الحرة».

ويحاول «الإتحاد الأوروبي» و«مجلس التعاون الخليجي» منذ أكثر من سنوات خمس التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة. ولكن من دون جدوى. فقد تعثر التفاهم وتأخر التوصل إلى الإتفاقية، وذلك، حسب مصادر خليجية، لأن «الإتحاد الأوروبي» اقترح فرض ضرائب على الطاقة المستوردة وعدم توصل دول «مجلس التعاون الخليجي» إلى توحيد التعرفات الجمركية.

وكان عبد العزيز القويز عشية اجتماعات «غرناطة»، قد فند العقبات التي تحول دون التفاهم مع بروكسيل فقال، إن «اكبر العقبات تكمن في استمرار الأوروبيين في فرض ضرائب على النفط بالإضافة إلى كافة أنواع البضائع الأخرى».

فدول مجلس التعاون الست، ترى أن بروكسيل تجحف في حقها وتسيء في الإصرار على فرض ضريبة على الطاقة المستوردة. وتمضي الدول الست من جهة ثانية في شكها بأهداف تخفيض الإستهلاك كوسيلة للحد من الأضرار على البيئة.

ولا يفرض الإتحاد الأوروبي ضريبة موحدة على الطاقة ولكن الدول الأعضاء في الإتحاد عملت منفردة على فرض هذه الضريبة.

وترغب دول مجلس التعاون بالحصول على منفذ حر لمنتوجاتها البتروكيمياوية وزيادة صادراتها من المنتوجات الصناعية الأخرى في محاولة لتنويع مصادر دخلها.

وتسعى الدول الخليجية الست إلى موازنة ميزانها التجاري مع دول «الإتحاد الأوروبي» البالغ ٣٦ مليار دولار سنوياً والذي يميل الى صالح الإتحاد.

وقال القويز، إن لدول الخليج شكاوى محددة ستطرحها خلال الإجتماع. وقال (نظام الأفضلية الذي تحظى به منتوجات الدول النامية الأخرى لا ينطبق على منتوجاتنا. هناك عجز تجاري مع «الإتحاد الأوروبي» ونريد تغيير ذلك»)

ويقول «الإتحاد الأوروبي»، إن عدم قيام سوق مشتركة بين دول الخليج وعدم التوصل إلى تعرفة جمركية موحدة من الأسباب التي تعوق التوصل إلى اتفاق.

واتفق وزراء الإقتصاد في «دول مجلس التعاون الخليجي» سنة ١٩٩٤ على توحيد التعرفة الجمركية على كل مجموعة من السلع على حدة، ولكنهم لم يحققوا تقدماً في هذا المجال.

وقال القويز إن دول الخليج و«الإتحاد الأوروبي» بصدد توحيد المواصفات الصناعية كوسيلة لتسهيل التجارة بينهما. ولكنه أعرب عن تخوفه من تقلص اهتمام «الإتحاد الأوروبي» بأسواق الخليج، وقال، «يبدو أن أولياتهم بدأت تتحول عن مجلس التعاون الخليجي».

اليمن

مطالباً بالتركيز على القضايا المطلوب حلّها سريعاً

البنك الدولي يمد يده من جديد إلى صنعاء

■ بعد زيارة عمل مطولة لليمن قام بها كايوكوخ فيزر نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على رأس وفد من خبراء البنك التقى خلالها الرئيس علي عبد الله صالح، نزل على المحادثات دعم برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي بدأت حكومة علي عبد الله صالح تنفيذه منذ ثلاثة أشهر، كما جرى البحث في إمكانية تذليل العقبات لإستكمال انجاز المشاريع التنموية التي يمولها البنك الدولي والمقدرة بـ ٢١ مشروعاً.

كايوكوخ فيزر اعلن عن استعداد البنك الدولي لدعم الحكومة اليمنية في تنفيذ الإصلاحات. وقال انه وجد لدى الرئيس اليمني استعداداً كاملاً لتنفيذ الإصلاحات الشاملة بغية تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتشجيع الإستثمار.

واكد مسؤول البنك الدولي انه لمس خلال لقاءاته ومحادثاته مع الفاعليات السياسية والإجتماعية والتجارية في اليمن اجماعاً على ضرورة اجراء الإصلاحات الهيكلية.

وكشف كايوكوخ فيزر انه بحث مع المسؤولين اليمنيين في اربعة مواضيع رئيسية هي:

١. ضرورة العمل لتحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال تحويل الإجراءات الإصلاحية الى خطوات عملية ملموسة من دون اي تأخير.

٢ . التشديد على خفض الدعم الحكومي للمواد الأساسية والذي قال انه يصل الى ٢٣٣ مليون دولار سنوياً.

٣ . توفير الحماية الإجتماعية من خلال شبكة ضمانات للفئات التي يمكن ان يلحق بها ضرر نتيجة الإصلاحات.

٤ . الإتفاق على العمل مع الحكومة اليمنية والتعاون لتطوير الأداء، وتذليل المصاعب التي ستعترض تنفيذ برنامج الإصلاح.

وأضاف كوخ فيزر ان البنك الدولي سيزيد دعمه السنوي لليمن إلى ثلاثة اضعاف في حال لمس تطوراً في عملية الإصلاح. وان سبل التعاون التي تم البحث فيها والإتفاق عليها مع المسؤولين في اليمن العمل معاً لتشجيع المانحين على دعم اليمن على المستويين الإقتصادي، لتحقيق الإستقرار والإصلاح الهيكلي، والمالي من خلال دعم ميزان المدفوعات الخارجية وحل مشكلة المديونية.

وحض نائب رئيس البنك الدولي الحكومة اليمنية من جهة أخرى على اتخاذ القرارات الإصلاحية ذات الأولوية التي يتم من خلالها التركيز على القضايا المطلوب حلها حاليا.

ولم يحدد هذه القضايا ونوع هذه القرارات مكتفياً بالتحذير من انه إذا لم يتم تنفيذ هذه القرارات فانها ستكون مصدر مصاعب جمة في المدى القريب.

واعتبر مشكلة المياه «خطيرة» إذا لم تعالج في صورة عاجلة، وقال ان مدينة «تعز» التي يبلغ عدد سكانها نحو نصف مليون نسمة يعيشون ازمة مياه حقيقية، إذ يصل سعر المتر المكعب من المياه فيها إلى ٨٠٠ ريال يمني.

واوضح انه تم الإتفاق مع الحكومة اليمنية على حل مشكلة المياه في صورة شاملة في البلاد، وكذلك تنفيذ حملة توعية للرأي العام اليمني عن أهمية المياه وكيفية التعامل معها وإنشاء هيئة مركزية تناط بها مسؤولية قطاع المياه في البلاد. وأكد كوخ فيزر قناعته بوجود وفاق عام بالنسبة إلى تقويم المشاكل الإقتصادية وحماسه لإيجاد الحلول الملائمة لها وكرر مجدداً استعداد البنك الدولي للتعاون مع اليمن لحل هذه المشاكل.

السعودية

لأن الحكومة تريد دعم خطتها الخمسية السادسة:

توقيع اتفاقية مع «البنك الدولي» لجذب الإستثمارات الأجنبية

■ اتخذت الحكومة السعودية جملة من القرارات بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية لدعم خطتها التنموية السادسة التي تركز في خطوطها العريضة على تنويع الإقتصاد ومواجهة الإنخفاض في أسعار النفط.

وقد وقعت المملكة، أكبر مصدر ومنتج للنفط في العالم، مؤخراً إتفاقية مع «البنك الدولي» لتشجيع الإستثمار، وذلك بعد أيام من اعلان تفاصيل خطتها الخمسية ١٩٩٥/ ١٩٩٩.

وكان وزير المال محمد أبا الخيل قد وقع الإتفاق مع جيمس ولفنسون، رئيس «البنك الدولي».

مصادر إقتصادية مأذون لها بالكلام في الرياض اعتبرت ان هذه الخطوة هي الثانية التي تعتمدها الحكومة السعودية خلال سنتين بهدف جذب رأس المال الأجنبي حيث سبق للحكومة أن سمحت للمستثمرين الأجانب بتملك بعض المشاريع، وخصوصاً تلك التي تسهم في دعم الصادرات غير النفطية.

وقالت المصادر ذاتها إن الإتفاق مع «البنك الدولي» من شأنه تشجيع المستثمرين الأجانب وسيسهم من جهة ثانية، في احياء الإقتصاد الوطني لكنه لن يؤثر بشكل كبير على سوق الأسهم نظراً إلى أن الأجانب لا يسمح لهم بتملك الأسهم في الوقت الحاضر.

والإتفاق في خطوطه العريضة ينص على تشجيع الإستثمار الأجنبي ودفع المستثمرين الأجانب إلى التعاون مع القطاع الخاص السعودي بوساطة «وكالة ضمان الإستثمار الدولية» التابعة للبنك الدولي، الذي أخذ حيزاً كبيراً من اهتمامات المسؤولين السعوديين، يأتي في أعقاب نشر الحكومة لتفاصيل الخطة الخمسية السادسة، التي تعتبر الأكثر تحولاً في الإقتصاد السعودي منذ بدء الخطط الخمسية في مطلع السبعينات.

إذ أنها في نظر المطلعين على شؤون البيت السعودي تستهدف نمواً قدره ٣,٨٪ وتركز على دور القطاع الخاص بعيداً عن الإنفاق الحكومي الذي يتوقع أن يبلغ نحو ٧٥٠ مليار ريال (٢٠٠ مليار دولار) وهو أقل بكثير من الإنفاق في الخطة الخمسية السابقة.

ومن أبرز ملامح الخطة التركيز على رفع الكفاءة الإدارية وتقليص الإنفاق واستغلال الإمكانات الضخمة للقطاع الخاص لتنويع الإقتصاد وبيع بعض المنشآت العامة في إطار الإصلاحات الإقتصادية الشاملة.

وحددت الخطة الخمسية السادسة معدل إستثمار بنسبة ١٥,٥٪ في السنوات الأولى ليرتفع إلى ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة للخطة.

وقال مصرفي في السعودية إن هذه الإستثمارات تشمل القطاعين العام والخاص.

إلاّ أن المصرفي عاد وتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من القطاع الخاص. ولم تحدد الخطة حجم الإستثمار إلا أن مصرفيين قدروه بأكثر من ١٠٠ مليار دولار على مدار السنوات الخمس باحتساب ٣,٨٪ نمواً على الناتج البالغ نحو ١٢٠ مليار دولار سنة ١٩٩٤ .

وتشير تقديرات «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» (مقرها الكويت) إلى أن حجم الإستثمار الأجنبي في السعودية يبلغ حوالى ٢٣,٨ مليار ريال (٦,٣٤ مليار دولار).

ويتركز معظمه في القطاع الصناعي والمصرفي ويشمل نحو ٣٦٠ مشروعاً مشتركاً مع القطاعين العام والخاص السعوديين يبلغ إجمالي رأسمالها نحو ١٤,٧ مليار دولار.

وتوقع المصرفيون ان يسمح للأجانب بالمشاركة في برامج التخصيص في مرحلة لاحقة لكن بنسب محدودة.

وعلى الرغم من محدودية الملكية الأجنبية، فإن «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» ترى بأن المستثمر الأجنبي سيستفيد كثيراً من مشاركة مستثمرين سعوديين بسبب الحوافز التي تقدمها الحكومة لهم، مثل القروض الميسرة والإعفاءات الضريبية على المشاريع الصناعية والزراعية، والتي تصل إلى عشر سنوات بالإضافة الى درايتهم الكبيرة ومعرفتهم الواسعة بالسوق المحلية.

على صعيد آخر، ذكرت مصادر مالية إن الرياض التي بدأت تخرج من تأثير أسعار نفط ضعيفة أجبرتها على تجميد مشاريع رئيسية منحت عقداً للهاتف بقيمة ٨٠٠ مليون دولار في مؤشر بالغ الوضوح على أن هذه المشاريع عادت إلى مسارها.

وكانت الحكومة قد أعلنت في وقت سابق من الشهر الماضي عن عقد جديد مع شركة الإتصالات الأميركية العملاقة «إيه تي اند تي» لإضافة ٣٠٠ ألف مشترك لشبكة الهواتف المتنقلة قالت عنها مصادر صناعية انها إضافة لعقد سابق لشبكة تستوعب ٢٠٠ ألف مشترك.

وقالت المصادر المالية ذاتها، انه على الرغم من أن الصفقة كانت قيد الدرس منذ فترة طويلة إلا أن سرعة الحكومة السعودية في إتخاذ القرار أدهشتهم، مما يؤشر إلى تبدل في توجهات الرياض المالية. فعلى ما يبدو أن الحكومة عادت مجدداً للإنفاق وأصبح بإمكانها المضي قدماً في مشاريع ملحة خاصة في مجالي الطاقة والإتصالات.

ويقول مسؤولون سعوديون ان الطلب على الهواتف المتنقلة والثابتة مرتفع في المملكة التي تعتبر شبكتها الهاتفية التي تتوزع بمعدل عشرة خطوط لكل ١٠٠ شخص محدودة بالمقارنة مع ثروتها النفطية.

ويقول هؤلاء إن عدد طلبات خدمات الهاتف الثابت غير المنفذة يبلغ حوالى مليون طلب يضاف إليها اعداد من المشتركين المحتملين اثنتهم لوائح الإنتظار الطويلة عن التقدم بطلبات.

ويوجد في السعودية التي يبلغ عدد سكانها ١٧ مليون نسمة حوالى ١,٦ مليون هاتف ثابت.

وحصلت «أي.تي. أند تي» السنة الماضية على عقد لتوسيع شبكة الهاتف الثابت الى المثلين خلال سبع سنوات والإنتهاء من شبكة من ٢٠٠ ألف خط للهاتف المتنقل في السنة المقبلة.

ويقول ديبلوماسيون غربيون في الرياض، ان وزارة المواصلات السعودية ستتمكن بسهولة من تمويل المشروع من مواردها الذاتية ومن دون تحميل الميزانية السعودية، التي تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليار دولار، أعباء إضافية. فوزارة المواصلات كانت دائما مشروعاً يمول نفسه ذاتياً ولم يسجل خسائر، بخلاف مشاريع الطاقة التي تحظى بدعم حكومي.

وتأمل الحكومة السعودية في أن تؤمن توسعة «ايه تي اند تي» دخلاً سنوياً إضافياً بحدود خمسة مليارات ريال (١,٣ مليار دولار) على مدى ١٥ سنة هي عمر الشبكة المتوقع.

إلاّ أن عدداً من الإقتصاديين الغربيين يقول، «إنه على الرغم من أن التحرك لخفض العجز المتوقع في الميزانية البالغ اربعة مليارات دولار يسير حسبما هو مخطط له مع ارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات من الخدمات إلا أن على الحكومة السعودية ان تحرص على إستمرار سيطرتها على الإنفاق».

ويتوقع خبراء ودبلوماسيون ان تتمكن السعودية من الغاء العجز في ميزانياتها إذا ما بقيت أسعار النفط فوق مستوى ١٤ دولاراً للبرميل الذي اعتمدته السعودية في ميزانيتها.

وكان الملك فهد بن عبد العزيز أمر برفع أسعار الخدمات في ميزانية سنة ١٩٩٥ بعد عجز بواقع ١,٧ مليار دولار في السنة السابقة وطلب من مؤسسات الدولة الإمتناع عن تنفيذ المشاريع غير المربحة التي لا تمول نفسها ذاتياً. ومنحت السعودية عقوداً لمشاريع طاقة بعدة مليارات من الدولارات وتتوقع إيرادات إضافية من زيادة رسوم الخدمات تتراوح بين ٤٠٠ و٥٣٠ مليون دولار خلال سنة ١٩٩٥ .

الإمارات

في دراستين عن أدائها سنة ١٩٩٤:

تجارة إعادة التصدير جَنَت ٢٤ مليار درهم

■ حققت تجارة إعادة التصدير في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً قدره ٢٠ في المائة سنوياً في السنوات الثمان السابقات مرتفعة بذلك من ستة مليارات درهم سنة ١٩٨٦ إلى حوالى ٢٤ مليار درهم في السنة الماضية.

وأظهرت دراسة أعدها «البنك البريطاني في الشرق الأوسط» ان أهمية دول مجلس التعاون الخليجي كمستقبل لتجارة إعادة الصادرات في دولة الإمارات انخفضت من ٥٧ في المائة سنة ١٩٨٥ إلى ٤١ في المائة سنة ١٩٩٣، فيما حافظت إيران على المركز الثاني بمعدل ١٥ في المائة من تجارة إعادة التصدير منذ آخر سنة ١٩٨٠، تليها هونغ كونغ واتحاد الدول الأوروبية والهند.

وقالت الدراسة، التي تعتبر أولى سلسلة دراسات يعتزم البنك اصدارها فصلياً، إنه على دولة الإمارات أن تقلل من اعتمادها على الدول المجاورة لها في تجارة إعادة التصدير، باعتبار ان هذه الدول أصبحت الآن تأخذ ما يوازي ٥٥ في المائة من مجموع هذه التجارة.

وتعتبر دبي المحرك الرئيسي لهذه التجارة، اذ بلغت قيمتها، حسب تقديرات البنك، حوالى ١٥,٤ مليار درهم في سنة ١٩٩٤ (يشمل هذا الرقم تقديرات البنك لإعادة صادرات دبي براً إلى عمان والمسجلة من قبل الجمارك العمانية).

أما المنطقة الحرة في جبل علي فتلت دبي مباشرة بأهميتها في تجارة إعادة التصدير، إذ بلغت اعادة الصادرات منها في السنة الماضية حوالى ٥,٣ مليار درهم.

وبالإضافة الى هذه التجارة، هناك السياح الذين يزورون دولة الإمارات سنوياً قادمين من جنوب أسيا وإيران وافريقيا ودول الكومنولث (الإتحاد السوفياتي سابقا) ويغادرونها محملين بالسلع الإليكترونية والمجوهرات والذهب. ومع انه من الصعب تقدير حجم مشتريات هؤلاء، إلا أن احصائيات البنك تشير إلى أن حوالى ٣٤٥ ألف سائح زاروا الإمارات في موسم سنة ١٩٩٢ /١٩٩٣وانفقوا حوالى ٣٠٠ مليون درهم على شراء البضائع والخدمات المحلية.

وبلغ عدد السياح القادمين من دول مجلس التعاون اكثر من ٢٠٠ ألف سائح بالإضافة إلى١٠٠ ألف أخرين من أوروبا الغربية والدول الإسكندنافية ودول الكومنولث.

إلا أن البنك يضيف بأن التقديرات الأصلية لحجم المبالغ التي انفقها السياح تفوق هذا الرقم بكثير، مؤكداً أن حوالى ٦,٢ مليون مسافر جواً عبروا دبي وحدها السنة الماضية.

من جهة أخرى قالت دراسة اقتصادية اعدها «مصرف الإمارات الصناعي» إن قيمة التبادل التجاري غير النفطي لدولة الإمارات تضاعفت مرتين خلال سنة ١٩٩٤ لتصل إلى ٩٥,٧ مليار درهم في مقابل ٣٢,٦ مليار درهم سنة ١٩٩٤ على الرغم من أن كمية التبادل التجاري لم ترتفع سوى بنسبة ٦٠ في المائة خلال الفترة نفسها، إذ اسهم التضخم المستورد في ارتفاع قيمة الواردات بنسبة كبيرة. وذكرت الدراسة ان الفارق الشاسع يبرز بشكل خاص بين قيمة وكمية الواردات، إذ تضاعفت قيمة الواردات بمقدار الضعفين في حين ارتفعت كمية الواردات بنسبة ٤٢ في المائة فقط خلال السنوات العشر الماضية.

وأضافت دراسة المصرف الإماراتيا ان قيمة وكمية الصادرات المحلية غير النفطية ارتفعتا في الوقت نفسه، فازدادت قيمة الصادرات بنسبة ٨٢ في المائة لتصل إلى ستة مليارات درهم في سنة ١٩٩٣، مقابل ٣,٢ مليار درهم في سنة ١٩٩٤، كما ارتفعت كمية الصادرات بنسبة ١١٠ في المائة لتصل إلى ٤,٢ مليون طن في سنة ١٩٩٤ في مقابل مليوني طن سنة ١٩٨٤ . ويتبين ان نسبة ارتفاع كمية الصادرات اكبر من نسبة ارتفاع قيمة الصادرات.

وأوضحت الدراسة أن بيانات التجارة الخارجية لسنة ١٩٩٤ توضح ارتفاع قيمة الواردات بنسبة ثمانية في المائة لتبلغ ٧٨,٥ مليار درهم في مقابل ٧٢,٥ مليار درهم في سنة ١٩٩٣، في الوقت الذي استقرت فيه كمية الواردات عند ١٢,٨ مليون طن.

وقالت إن السنة الماضية شهدت انخفاض قيمة الصادرات المحلية غير النفطية إلى ٤,٢ مليار درهم في مقابل ٥,٧ مليار درهم في سنة ١٩٩٣، اي بنسبة ٢٦ في المائة خلال سنة واحدة في الوقت الذي استقرت فيه كمية الصادرات غير النفطية عند ستة ملايين طن في السنتين الماضيتين.

تونس

بعد توقيع «إتفاق الشراكة» مع الإتحاد الأوروبي:

خطة التنمية التاسعة ١٩٩٧-٢٠٠١ تعد على نار هادئة

■ تم في بروكسيل في السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٩٥، التوقيع بين تونس و«الإتحاد الأوروبي» على اتفاق شراكة أوروبية - متوسطية.

والإتفاق، سيسمح بإقامة منطقة للتبادل الحر بعد ما يقرب من ١٢ سنة بين الطرفين.

وكان حبيب بن يحيى، وزير الخارجية التونسية، اعتبر ان الإتفاق يشكل تحولاً تاريخياً في علاقة تونس مع «الإتحاد الأوروبي». ورحب بأن تكون تونس أول دولة متوسطية توقع إتفاق شراكة مع «الإتحاد الأوروبي». وقال بن يحيى: «إننا نأمل أن يعزز هذا الإتفاق موقع تونس كمركز للإستثمار والإنتاج والتبادل ويدعم عملية تطوير بنيتنا الإقتصادية».

وينص الإتفاق على الغاء الرسوم الجمركية كافة التي تفرضها تونس على السلع الصناعية الأوروبية تدريجاً على فترة تمتد ١٢ سنة مع الأخذ بالإعتبار حساسية السلع الصناعية والقطاعات الإقتصادية التونسية المعنية.

في المقابل سيمنح «الإتحاد الأوروبي» تونس مساعدة إقتصادية مباشرة لتطوير الإقتصاد التونسي. وسيشجع الإتحاد على زيادة تدفق الإستثمارات الأوروبية وتحسين تنافسية القطاعات الصناعية التونسية.

اما على الصعيد الزراعي فقد تم تمديد نظام إستيراد زيت الزيتون الحالي لمدة أربع سنوات إضافية. وتعهد الإتحاد خفض الرسوم الجمركية على ٤٦ الف طن من زيت الزيتون في كل موسم.

اما بالنسبة الى الزهور فيمكن لتونس ان تصدر إلى الإتحاد الأوروبي، من دون دفع رسوم جمركية، ٧٥٠ طناً تقريباً سنوياً.

ويعقد في ٢٩ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل مؤتمر أوروبي متوسطي في برشلونة (اسبانيا) بين «الإتحاد الأوروبي» ونحو ١٢ دولة تقع على حوض البحر الأبيض المتوسط. وتأمل الدول الـ ١٥ الأعضاء في «الإتحاد الأوروبي» ان يسمح هذا المؤتمر بإعطاء «بعد جديد» للعلاقات بينها وبين هذه الدول.

وعلق رئيس الوزراء التونسي على هذا المؤتمر واصفاً إياه بأنه «بداية مرحلة جديدة»، ومؤكداً أنه «محطة مهمة جداً سيتم الحكم عليها عبر الطريقة التي سيتم فيها تنظيم هذا المؤتمر المهم جداً لمستقبل المتوسط».

بن علي

وكانت القمة الأوروبية الأخيرة في «كان» (فرنسا) خصصت في ٢٧ حزيران/ يونيو الماضي مساعدة مالية قدرها ٤,٦٨٥ مليار وحدة حساب أوروبية (٦ مليارات دولار) لدول حوض المتوسط للفترة الممتدة بين ١٩٩٥ و١٩٩٩.

وفي باريس وصف السفير التونسي عبد الحميد الشيخ اتفاق الشراكة بين تونس و«الإتحاد الأوروبي» بأنه حدث بارز بالنسبة إلى تونس وبالنسبة إلى العلاقات بين جنوب المتوسط وأوروبا.

وقال السفير أيضاً، إن توقيع الإتفاق جاء نتيجة للإشارات المتعددة التي برزت في تونس عن درجة الإستقرار والتسامح القائمة في البلاد والتطور الذي بلغته، وكذلك نتيجة الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، خصوصاً وأن أوروبا طالما ربطت بين التطور والديموقراطية.

وأضاف، ان الأخطاء التي ارتكبت في مجال حقوق الإنسان مطلع الستينات قد تم تجاوزها، علماً بأنها لا تشكل سلوكاً معتمداً من قبل النظام.

وأوضح السفير الشيخ ان الوضع الإقتصادي التونسي ساعد بدوره على توقيع الإتفاق. مشيراً إلى أن معدلات النمو استقرت عند نسبة ٤,٧ في المائة سنوياً، وذلك منذ ٨ سنوات، وأن الدخل الفردي يقدر بحوالى ١٨٠٠ دولار سنوياً، وهو الأكثر ارتفاعا بالمقارنة مع الدول المجاورة.

وقال، إن الدين الخارجي لتونس انخفض من ٧٠ في المائة من قيمة الدخل الفردي سنة ١٩٨٨ إلى ٤٩ في المائة ١٩٩٤، مشيراً إلى أن التطور الإقتصادي يتزامن مع تعزيز التقدم الإجتماعي، إذ أن الطبقة المتوسطة باتت تشكل حالياً ٦٠ في المائة من الشعب التونسي.

على صعيد آخر، يعكف «المركز الوطني للدراسات الإستراتيجية»، الذي انشئ أخيراً على وضع ٢١ دراسة قطاعية إستشرافية ستشكل الإطار العام لأهداف خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧ / ٢٠٠٠).

وتهدف الخطة إلى تقويم النتائج الخطة الثامنة (١٩٩١ /١٩٩٦) والتغييرات الكبيرة التي يشهدها المناخ الإقتصادي الدولي، خصوصاً العلاقات المغاربية - الأوروبية.

ويأمل التونسيون أن تحقق خطة التنمية المقبلة خمسة أهداف رئيسية هي:

● الوصول إلى نسبة نمو جيدة لم تحدد بعد.

● دمج الإقتصاد المحلي في الإقتصاد الدولي بالإعتماد على أتفاق الشراكة بين تونس و«الإتحاد الأوروبي» الذي يبدأ تنفيذه السنة المقبلة ويؤدي إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر سنة ٢٠١٢.

● تطوير أداء القطاع العام.

● تنشيط دور القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية.

● تعميق التنمية المحلية خصوصاً في المحافظات الداخلية النائية.

واستكملت تونس تنفيذ معظم الإصلاحات الهيكلية التي تقرر ادخالها على الإقتصاد منذ السنة الماضية. واستغرق تنفيذها نحو سبع سنوات. ويعتبر الخبراء الحكوميون أن حصيلة الإصلاحات كانت إيجابية. إذ قدرت الإحصائيات الرسمية متوسط نمو الناتج الداخلي في السنوات الأولى من خطة التنمية الحالية بـ ٥,٥ في المائة، فيما توقعت التقديرات أن تصل النسبة إلى ٥,٧ في المائة. كذلك قدرت الإحصائيات عدد فرص العمل الجديدة التي تم توفيرها في السنوات الثلاث الأولى من الخطة الثامنة بـ ١٦٦ الف فرصة. وقدرت نسبة العجز في الموازنة بـ ١,٩ في المائة فقط.

ويعتبر الوصول إلى نسبة نمو تعادل ٦ في المائة احد الأهداف الأولية لخطة التنمية المقبلة التي يجري الإعداد لها حالياً. ويتوقع ان يسهم الوصول إلى هذه النسبة في السيطرة على تزايد طلبات العمل الجديدة وتحسين أوضاع الفئات المحدودة الدخل. إلا أن ذلك يحتاج الى تنويع النشاط الإقتصادي وايجاد مجالات جديدة والوصول إلى أسواق جديدة خارج دائرة الأسواق الأوروبية التقليدية.

في هذا الإطار تركز أهداف الخطة المقبلة على تحسين قدرة القطاعات الإنتاجية والخدماتية المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية. ويرتدي مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي اهمية خاصة في تحقيق دمج الإقتصاد التونسي في الإقتصاد الدولي مما يستوجب تنفيذ خطة واسعة لتأهيل الصناعات المحلية وتكييفها مع المقاييس الدولية.

لكن سيتعين على المصانع المحلية ان تستعد لمواجهة استحقاق التحرير الكامل للمستوردات والوصول إلى مرحلة التحرير الكامل لسعر صرف الدينار. ويعتبر التونسيون ان هذا الإجراء يشكل الخطوة الحاسمة نحو استقطاب الإستثمارات الخارجية المباشرة وتكريس انفتاح الإقتصاد المحلي على الخارج.

مصر

بعد إقرار ميزانية «بنك الإستثمار القومي» للسنة المالية الجديدة:

٤ مليارات جنيه لتنمية «سيناء» و«جنوب الوادي»

■ بحث مجلس إدارة «بنك الإستثمار القومي» في السنة المالية الحالية برئاسة الدكتور كمال الجنزوري، نائب رئيس الوزراء ورئيس البنك، موازنته خلال السنة المالية الحالية ٩٥/٩٦ والتي تبلغ ١٤,٦ مليار جنيه بزيادة ٢,٣ مليار جنيه عن ميزانية السنة الماضية وبنسبة ١٨٪ وتتضمن اتاحة تمويل من بنك الإستثمار القومي لتنفيذ الخطة الإستثمارية للسنة الماضية الذي بدأ في الأول من تموز/يوليو الماضي بقيمة ١٠,٥ مليار جنيه بالإضافة الى ٤,١ مليار جنيه مساهمات للبنك في عمليات التأهيل الإقتصادي للشركات وسداد مستحقات السنوات المقبلة والقروض الميسرة لعدد من القطاعات الإقتصادية بالدولة.

وتبلغ جملة مساهمات «بنك الإستثمار القومي» في تنفيذ مشروعات الجهاز الإداري في الدولة خلال السنة الحالية ٢,٧ مليار جنيه والهيئات الخدمية ٢,٦ مليار جنيه والهيئات الإقتصادية ٣,٤ مليار جنيه والإدارة المحلية ٦٠٠ مليون جنيه والقروض الميسرة بقيمة ٤٠٠ مليون جنيه بالإضافة الى مشروعات أخرى بقيمة ٩٣ مليون جنيه.

وجملة الإستخدامات الإستثمارية في السنة المالية الحالية التي اعتمدها الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط بلغت ٤١,٩ مليار جنيه بزيادة حوالي ٧ مليارات جنيه عن إستثمارات السنة الماضية وبنسبة ٢٠٪، وتتضمن خطة السنة الحالية ٢٢,٤ مليار جنيه إستثمارات لقطاع الأعمال الخاص والتعاوني، فيما يبلغ حجم الإستثمارات الحكومية ١٣,٩ مليار جنيه و٢,٢ مليار جنيه إستثمارات وحدات القطاع العام و٣,٦ مليار جنيه لشركات قطاع الأعمال العام.

ويقوم «بنك الإستثمار القومي» بمنح تمويل بقيمة ١٠,٥ مليار جنيه لإستثمارات خطة السنة الحالية، فيما يبلغ حجم الإستثمارات من التمويل الذاتي للهيئات والشركات حوالى ٢٨ مليار جنيه والباقي منح وقروض وتسهيلات خارجية.

وقال ظافر البشري نائب رئيس «بنك الإستثمار القومي» والعضو المنتدب، إن خطة السنة المالية الحالية، ركزت على الإعتماد على التمويل الذاتي والمدخرات المحلية في تنفيذ مشروعات الخطة التي بلغت نسبتها ٩١٪، من جملة هذه الإستثمارات مما بلغ حجم التمويل من المنح ٤٪ من جملة استثمارات الخطة تقلص حجم التمويل من القروض والتسهيلات الخارجية إلى ٥٪ من جملة الإستثمارات الجديدة وذلك إستمرارا لإستراتيجية التخطيط التي اعتمدها الدكتور كمال الجنزوري بالحد من الإعتماد على القروض الخارجية عن تمويل مشروعات الخطة وعدم تحميل الهياكل الإقتصادية بأعباء قروض جديدة إلا في أضيق الحدود ضمن مسيرة الإصلاح الإقتصادي الذي يختاره حالياً.

وأكد البشري على أن انخفاض حجم القروض في تمويل الخطة والتي لم تزد على ١,٧ مليار جنيه يمثل علامة قوة للإقتصاد الوطني بما يعنيه ذلك من قدرة المدخرات المحلية على تمويل المشروعات المنفذة في السنة المالية الحالية ٩٥/٩٦.

وأعلن نائب رئيس بنك الإستثمار القومي أن الخطة الإستثمارية للسنة المالية الحالية رصدت قرابة ٤ مليارات جنيه لمشروعات تنمية «جنوب الوادي» و«سيناء». حيث تم رصد ملياري جنيه لتنفيذ مشروعات تطوير البنية الأساسية في محافظات الصعيد و١,٩٢ مليار جنيه لمشروعات تنمية سيناء، هذا بخلاف الإستثمارات الخاصة في هذين المجالين والتي يتوقع لها نمو كبير خلال السنة المالية الحالية.

كما تضمنت خطة السنة المالية الحالية رصد ٥٩ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية و٢٠٠ مليون جنيه للمشروع القومي لتطوير المناطق العشوائية.

وأوضح ظافر البشري انه سيتم خلال السنة المالية الحالية بناء عدد من المدن الجديدة في إطار استراتيجية التنمية الحالية والتي تهدف إلى إعادة الإنتشار السكاني إلى مجتمعات جديدة خارج «الوادي» وتخفيف الضغط على المناطق التقليدية كثيفة السكان بإتاحة فرص العمل على أطراف «الوادي».

● اعتمد المهندس ماهر أباظة، وزير الكهرباء والطاقة، الخطة التنفيذية للبرنامج الوطني لكهربة الريف ومحافظات شمال الصعيد التي خصص لها ٢٤٦ مليونا و٤٠٠ الف جنيه خلال السنة المالية الجديدة ١٩٩٥ /١٩٩٦.

جاء ذلك عقب الإجتماع الموسع الذي عقده الوزير مع المهندس احمد صالح إبراهيم رئيس هيئة كهربة الريف والمهندس حسب الله ابو العلا رئيس شركة توزيع كهرباء شمال الصعيد وقيادات القطاع.

وأعلن الوزير أن الخطة تستهدف توفير الطاقة الكهربائية لمحافظات «بني سويف» و«المنيا» و«أسيوط» لمجابهة مشروعات الإنتاج والخدمات وتوسعات العمرانية والمدن الجديدة بها وكهربة النجوع والعرب التي يتم اختيارها بوساطة اجهزة الحكم المحلي بعد إنارة جميع القرى التي يبلغ عدد سكانها اكثر من الف نسمة.

وقال الوزير ماهر اباظة انه سيتم من خلال الخطة تدعيم شبكات مدن محافظات «بني سويف» ومد ١١ كيلومتراً كابلات وخطوط هوائية لفك الإختناقات في الشبكة ولإستمرارية التغذية الكهربائية مع إنارة ٨ توابع وعزباً جديدة وتحديث شبكات ٢١ قرية سبق إنارتها.

وأضاف، «إنه سيتم تخصيص ١٥٣ مليون جنيه لشروعات الكهرباء في «محافظة المنيا» لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة للمشروعات السياحية واستصلاح الأراضي بها، موضحا انه سيتم إقامة ٥ محطات محولات كهربائية مماثلة تصل طاقة كل منها إلى ٥٠ الف كيلوفولت.

وذكر أيضاً انه تم تخصيص ٧٩ مليون جنيه لمشروعات الكهرباء في «أسيوط» حيث يجري إقامة محطتين جديدتين للمحولات لتوفير ١٠٠ الف كيلو فولت جديدة وإنارة ١٦٠ تابعاً وعزبة وتجمعاً سكانياً.

المغرب

في قانون جديد للإستثمارات سيقره البرلمان الشهر المقبل:

تخفيض المراتب العليا للضريبة والسماح بتحويل رأس المال والأرباح

■ قرّ الرأي في الرباط على أن يعقد البرلمان دورة طارئة في أيلول/سبتمبر المقبل، تخصص جلساتها لمناقشة مجموعة من مشاريع النصوص القانونية الجديدة في مقدمتها مشروع قانون الإستثمارات الذي يوحد جميع القوانين الإستثمارية في نص واحد يغطي مختلف القطاعات، ويجعل من الحوافز والتشجيعات مكتسبات تلقائية إلى جانب إلغاء مبدأ الترخيص الذي كان يشترط إعداد ملف إستثماري يتطلب مصادقة السلطة الحكومية المكلفة.

ومشروع القانون، على ما قالت مصادر في وزارة المال، يقترح تحديد السقف الضريبي المطبق على الشركات والدخل بما يضمن حرية المنافسة من خلال توزيع عادل للضغط الجبائي.

وأشارت المصادر ذاتها، إلى أن المشروع يجدد تأكيد مختلف الضمانات التي يقدمها المغرب للمستثمرين مثل حق تحويل رأس المال والأرباح.

ويقدم المشروع من جهة ثانية حوافز إضافية لقطاع التصدير والصناعة التقليدية والشركات الصغرى والمتوسطة، وينص على إمكانية عقد اتفاق مباشر بين الإدارة واصحاب المشروعات الإستثمارية الكبرى التي تنشئ فرص عمل كثيرة للحصول على امتيازات ضريبية خاصة وإضافية.

ويذكر أن المشاريع الإستثمارية الحالية، التي قالت حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي ان بعضها أصبح متجاوزاً ولا يستجيب لشروط استقطاب الإستثمارات يبلغ عددها ثمانية قوانين تغطي الصناعة والصناعة التقليدية والتصدير والسياحة والبناء والمعادن والصيد البحري والنقل البحري والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وعلى صعيد الصيد البحري، أصدرت الحكومة تحظيراً من صيد انواع معينة من الأسماك لمدة شهرين بدءاً من أول ايلول/سبتمبر المقبل للمحافظة على الثروة السمكية ضمن إجراء سنوي روتيني. وجاء هذا الحظر في بيان أصدرته وزارة المصائد والبحرية التجارية، وبررته بأنه يهدف إلى حماية أنواع خاصة من «المحار» و«الأخطبوط» خلال موسم التكاثر.



الحسن الثاني

ونفت مصادر في الوزارة سألتها «الميزان»، أن يكون للحظر أي ارتباط بوصول المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بشأن اتفاق جديد للصيد إلى طريق مسدود. ومنع الصيد الخاص بكل نوع ورد في اتفاق الصيد السابق بين المغرب والإتحاد الأوروبي الذي أنتهى في نيسان/ ابريل الماضي.

وكان المغرب حظر على اسطول الصيد التابع للإتحاد الأوروبي، الذي يتألف في معظمه من سفن أسبانية، للصيد في مياهه الغنية بالأسماك في المحيط الأطلسي، إلى ان يتم التوصل إلى اتفاق جديد. وطالب المغرب بخفض كبير في حصص الصيد لأسطول الإتحاد الأوروبي وتفريغ الأسماك التي يتم صيدها اجبارياً في موانئه.

ورفض الإتحاد الأوروبي مطالب المغرب بخفض حصص الصيد تحت تأثير ضغوط من أسبانيا بعد خمس جولات من المحادثات. ولم يحدد موعد لإستئناف المفاوضات.

ودعا البرلمان الأوروبي، الإتحاد الأوروبي الى تحديد مهلة مدتها أربعة أشهر لوضع اللمسات النهائية لإتفاق صيد جديد لتجنب أي أضرار دائمة بصناعة الأسماك في الإتحاد الأوروبي.

وأغضب موقف المغرب الصيادين الأسبان الذين اغلقوا الموانئ الأسبانية في وجه السلع المغربية لمنعها من الإنتقال عبر أسبانيا.

والإتفاق مع المغرب هو اهم اتفاق بشأن مصائد الأسماك الخارجية بالنسبة إلى الإتحاد الأوروبي ويوفر مصدر دخل لنحو ٢٨ الف صياد أسباني وبرتغالي.

ليبيا

بعد ما أقرت بديونها وقررت سدادها:

طرابلس تعيد الروح إلى علاقاتها الإقتصادية مع صوفيا

■ في محاولة لكسر طوق العزلة المضروب حول ليبيا، فتحت طرابلس الغرب أبوابها لوفد بلغاري على رفعة في المستوى ترأسه دونتش كوكونا كتثييف، نائب رئيس الحكومة، الذي إلتقى العقيد معمر القذافي وبحث معه في كيفية تنشيط العلاقات الإقتصادية البلغارية - الليبية بعد سنوات من الجمود والمراوحة اعقبت سقوط نظام «جيفكوف» الشيوعي.

وقد رشح من اللقاءات المتعددة التي اجراها الوفد البلغاري في طرابلس الغرب، أن ليبيا تعهدت خلال الشهر الحالي البدء بتسديد دينها إلى بلغاريا البالغ ٤٨ مليون دولار.

من جهة أخرى اعترفت مؤسسات ليبية بانها مدينة بـ ٣٠٠ مليون دولار لمؤسسات بلغارية. وسيتم تسديد قسم من هذه الديون على شكل نفط بدءاً من الشهر الحالي أيضاً.

وعلمت «الميزان» أيضاً، انه خلال الزيارة البلغارية الرسمية تم التفاهم على مشاركة شركات بلغارية في بناء خطوط أنابيب لنقل الماء وبناء مبان للسكن ومبان عامة.

وذكرت مصادر في السفارة البلغارية في لندن لـ «الميزان»، ان الطرفين يقومان حالياً بالتحضير لإتفاق يتعلق بتنقل اليد العاملة وسيتم التوقيع عليه قبل نهاية السنة الحالية. ويعمل حاليا نحو ٨٠٠ طبيب وممرضة بلغاريين في ليبيا ويفترض ان يرتفع عددهم قريباً الى ١٥٠٠.

وقبل انهيار نظام جيفكوف الشيوعي في سنة ١٩٨٩ كانت ليبيا مع إيران والعراق أول شريك اقتصادي لبلغاريا، وبين دول العالم الثالث.

وتعمل السلطات البلغارية حالياً على اعادة الروح إلى العلاقات الإقتصادية مع هذه الدول.

وكان وفد بلغاري برئاسة تسوتشيف وقع في نهاية حزيران/يونيو الماضي في بغداد «اتفاقات نوايا» لمشاريع بقيمة اجمالية تبلغ ٧٠٠ مليون دولار على أن يتم تنفيذها بعد رفع الحظر الدولي المفروض على العراق.

واعترفت بغداد بدينها إلى بلغاريا الذي يصل إلى ١,٥١٢ مليار دولار والذي سيتم تسديده ايضا على شكل نفط متى أجيز لبغداد حرية التصرف بنفطها.

وضمن الإتجاه نفسه الذي جرى مع ليبيا، وقع النائب الأول للرئيس الإيراني حسن حبيبي اتفاقات تعاون في مجال الزراعة والنقل والصناعة في صوفيا. وبحث الطرفان في إقامة ممر للنقل البحري والبري من إيران إلى أوروبا عبر جورجيا وبلغاريا. كما تم البحث في مشروع بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى أوروبا عبر إيران وبلغاريا.

العالم العربي ليس في اللعبة

خلال زيارة لي إلى تركيا في أيار/ مايو التقيت معلقاً في صحيفة رئيسية في أنقرة فسألته سؤالاً عابراً عن توزيع جريدته فقال انه «ممتاز»، وانه يتزايد يومياً. «ما السر؟ الإكثار من الرياضة؟ دونزباري؟ أن لاندرز؟» سألته. فقال: «لا. لا. الأمر بسيط أننا نقدم مجاناً تعليقات قرآنية مع كل إشتراك جديد».

إن الأصولية الإسلامية، ليس فقط في تركيا حيث رئيسا بلدية انقرة وأستانبول ينتميان إلى حزب إسلامي التوجه، بل في طول الشرق الأوسط وعرضه، تتجه إما لتكون حركات سرية تحت الأرض، وإما لتشكل تياراً رئيسياً فوقها.

فالجماعات الأصولية إما انها تمارس أعمال العنف الشديد، وتخسر في هذا السياق لصالح السلطات العلمانية، وإما انها تلعب حسب قواعد اللعبة وتقبل التعاون مع النظام السياسي العلماني.

وسواء اختارت البندقية او اختارت شاشة التلفزيون، فإن الحركات الأصولية الإسلامية لم تعد تشكل خطراً داهماً، ولم تعد تبدو ذات قوة لا تقهر، ولم تعد مسيرتها إلى النصر المؤزر أمراً حتمياً. وحتى الآن - وقد يكون ذلك مرحلياً فقط - يبدو ان ظاهرة الأصولية الإسلامية قد بلغت ذروتها. والأسباب عديدة. بادئ ذي بدء، إن الحركات الإسلامية التي مارست العنف تجاوزت قدرها وحدها. فالتكتيكات التي اتبعتها باغتيال المسؤولين نفّرت منها قطاعاً كبيراً من الجمهور في مصر والجزائر، وأدت إلى ردود فعل قاسية من قبل السلطات العلمانية.

إياكم أن تقللوا من شأن وقوة الدولة العلمانية في العالم العربي. ذلك أن تلك الأنظمة طالما استخدمت بقسوة شديدة جميع ما تملك من موارد - البوليس والمخابرات والجيش - لقمع الأصوليين المعتمدين العنف، ولاحتواء الفئات التي لا تمارس العنف.

ومنذ أن كاد المتطرفون الإسلاميون يدمّروا الصناعة السياحية في مصر في عام ١٩٩٢، أدت معارك النظام معهم إلى مقتل ٨٠٠ شخص من الأصوليين. وكما يشير الخبير الإسلامي مارتن كرايمر، فإن كل حاكم عربي مهدد على يد المعارضة الإسلامية «وجد طريقة لاحتوائها أو مواجهتها».

ومما أسعفهم في ذلك الفشل الذريع الذي منيت به إيران، وهو فشل بمثابة مثل حي أو إعلان ناطق ضد الحكم الإسلامي.

كذلك يبدو أن الأصولية الإسلامية قد تراجعت بعض الشيء، حيث السلطات العلمانية نجحت قليلا في تحسين الأحوال المعيشية. ولمجرد أن لياسر عرفات اليوم ٦٠ الفا من الاشخاص على جدول الرواتب في غزة دب الضعف في حركة حماس الأصولية التي تستقطب منتسبيها من بين الفقراء المعدمين.

والأحزاب الإسلامية التي انضمت إلى النظام تجد نفسها أيضاً تحت الضغط ذاته الذي تقع تحته الأحزاب العلمانية لايجاد فرص العمل للناس. فحزب الله الأصولي في لبنان يمارس العمل السياحي في بعلبك حيث الأجانب الوحيدون المتواجدون هناك قبل سنوات كانوا من الرهائن المقيدين والمعصوبين.

كما إن التقدم باتجاه تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي قد خفف من أحد مصادر الغضب الرئيسية التي يعتمدها الأصوليون لتجنيد وحشد الأتباع على نطاق واسع. ففي الأردن هزمت جبهة العمل الإسلامي في الإنتخابات البلدية على يد لوائح تؤيد سياسة الحكومة في تحقيق السلام مع إسرائيل. فهل هذا بداية اتجاه طويل الأمد، أو هو مجرد انكفاء مؤقت قبل أن يعود الإسلام السياسي الراديكالي إلى الإنطلاق من جديد؟ كثير من الأمور يتوقف على إذا ما كانت الحكومات ستستغل هذا الإنكفاء للقيام بإصلاحات جذرية أم أنها ستجتنب الإصلاحات المطلوبة.

صحيح أن الدول العربية العلمانية قد سحقت الأصوليين المتطرفين الداعين إلى العنف، غير ان الإدارات الحكومية الشديدة القبضة قد سحقت أيضاً حرية انتقال المعلومات والتجارة والمبادرات اللازمة لتخفيف وطأة الفقر الذي يستثير الأصولية.

فالأنظمة العربية في معظمها، كما يقول الأستاذ في الإقتصاد السياسي هنري بركي، لديها إدارات عقيمة مناسبة لإبقاء الحاكم في السلطة اكثر مما هي صالحة «لتسهيل نشوء مجتمع عصري قائم على التنافس».

وهذا يفسر السبب في أنك عندما تبحث في الإقتصاد العالمي تلاحظ ان هناك كلمتين لا تظهران أبداً وهما «العالم العربي».

إن فرص نمو العالم العربي اليوم ضئيلة جداً لأن قلة من الحكومات العربية قد أجرت الإصلاحات التعليمية، واتخذت اجراءات لتحرير المرأة وتخصيص الصناعات الحكومية وتخفيض حجم الإدارات الحكومية، كما فعلت بلدان أخرى من البرازيل إلى اندونيسيا لكي تقوى على المنافسة في القرن الواحد والعشرين. وإذا عرفنا ان نصف سكان العالم العربي دون سن الثامنة عشرة ادركنا ان هذا ليس وضعاً صحياً.

وسواء تعلق الأمر بشبكة الإتصالات الدولية «انترنت» أو بالطريق الواسع للإستثمار العالمي، نجد أن العرب ليسوا في اللعبة، وطالما استمر هذا الوضع، فإن العالم العربي سوف يعاني من الركود الآسن وسط مناخ تزدهر فيه السياسات المتطرفة سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية.

توماس فريدمان
عن «نيويورك تايمز»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

رسالة إلى خلفان الرومي

لا أشك لحظة في أن الأستاذ خلفان الرومي وزير الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة إنسان يتحلى بصفات حميدة عديدة قد يكون من أهمها التواضع والكياسة. وليس لدي أي شك في أن ما سأعرضه الآن سوف يلقى لديه أذناً صاغية، وإن كنت غير واثق من أن الأمر في يده.

فقد كان الأستاذ الرومي أول وزير إعلام عربي يرد بكتاب رقيق على رسالتنا التي وجهناها إلى جميع وزراء الإعلام العرب يوم صدور العدد الأول من «الميزان» قبل سنتين. وكان اعتزازنا كبيراً بتلك الرسالة الأولى التي وصلتنا من الوزير الرومي لأنها أعطتنا انطباعاً إيجابياً عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن شخص الوزير وسعة أفقه.

والواقع أنه كانت لدينا رغبة صادقة في تعاون مثمر مع أجهزة الإعلام في دولة الإمارات، وكانت تلك الرغبة لدي أنا شخصياً بشكل خاص لأنه سبق لي أن زرت تلك الدولة وعملت فيها وأعرف أن فيها نواح يمكن أن تكون مؤملة ورائدة في منطقة الخليج.

ولعل الأستاذ الرومي لا يعرف ان إفتتاحية العدد الأول من جريدة «البيان» الصادرة في دبي قبل ١٥ سنة كتبتها، وهي الإفتتاحية الأولى والأخيرة التي كتبتها هناك، عن قناعة وعن دراية، وفيها قلت: «إننا في الوحدة وحدويون وفي الإتحاد اتحاديون وفي التضامن متضامنون»، وانه علينا ان نتمسك بالجوامع وأن نطرح القواسم.

كتبت ذلك المقال وغادرت دبي في اليوم التالي لأسباب ليس هنا مجالها، لكن انطباعي عن دولة الإمارات بقي ايجابياً حتى أمد قريب. وقد زاد هذا الإنطباع الإيجابي عندما تلقيت رسالة الأستاذ الرومي الجوابية وعزمنا على أن تنعكس هذه الإيجابية على «الميزان» من البداية. وهكذا كان. ولم يخل أي عدد من أعداد «الميزان» العشرين الأخيرة عن متابعة للنشاط الإقتصادي والإنمائي لدولة الإمارات مجتمعة ولكل إمارة بمفردها إذا كان فيها ما يستحق الإبراز.

بل إننا في العدد الثاني الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أصدرنا ضمن العدد العادي ملحقاً خاصاً ومجانياً عن معرض دبي للطيران كحدث عالمي. وتأكيداً على متابعتنا لأحوال دولة الإمارات واهتمامنا بها أعدنا نشر المقالة القيمة التي كتبها جورج خضر، مطران جبل لبنان للروم الارثوذكس، في جريدة «النهار» البيروتية عن دولة الإمارات بعد عودته من زيارة أبوظبي في السنة الماضية.

ومن بدايات صدور «الميزان» صرنا نتلقى بالفاكس إلى لندن النشرة اليومية بالعربية والنشرة الأسبوعية المطولة بالإنكليزية لوكالة أنباء «الإمارات»، فكانت مصدراً مهماً من مصادر أخبارنا بالنسبة إلى النشاط الإقتصادي والمصرفي في دولة الإمارات. وقد استهلكت نشرة «الإمارات» من لفافات ورق الفاكس لدينا كميات على مدى السنتين الماضيتين تفوق كميات الورق التي استهلكناها في إصدار «الميزان» وملاحقها!

كل ذلك، ولم نطلب من دولة الإمارات او وزارة إعلامها أو وكالة انبائها اي اشتراك أو إعلان أو ملحق أو مساعدة على غرار ما تفعل بعض الصحف الأخرى. بل إننا لتأكيد تعاوننا هذا بعثنا برسالة إلى ابراهيم العابد، وكدنا نعتبر المحرر في وكالة «الإمارات» جمال المجايدة محرراً لدينا، ونشرنا له في «الميزان» أكثر من تقرير من التقارير القيمة التي كان يكتبها بين الحين والآخر. وبعد هذا كله، فاجأتنا دولة الإمارات العربية المتحدة أخيراً بإصدار قرار بمنع دخول «الميزان» إليها، وكان القرار ممهوراً بتواقيع دوائر الرقابة في الإمارات السبع المكونة للإتحاد من دون إبداء أي سبب.

وقبل أن نخرج بأي استنتاج من ذلك، أود أن ألفت نظر معالي وزير الإعلام الأستاذ خلفان الرومي إلى بعض ما يحيط بالصناعة الصحافية في العالم كله، وهو من الأسباب التي حملتنا على إصدار «الميزان» شهرية. ذلك أن الصحافة في جميع أنحاء العالم، وكذلك في العالم العربي، تشهد هبوطاً ملحوظاً في عدد قرائها، ولم يعد قادراً على التأثير والمواكبة النوعية سوى المطبوعات المتأنية المشغولة جيداً والتي لا تشغل نفسها بالأخبار اليومية او الأسبوعية السريعة، بل بملاحظة التطورات وإستشراف الإتجاهات المستقبلية. وإفساح المجال للأفكار الجديدة والتعليقات الجريئة.

ولا أدري إذا ما كان الوزير الرومي قد قرأ التقرير الأخير لإتحاد الصحافة الأميركية وفيه أن عدد قراء الصحف اليومية في أميركا عام ١٩٧٠ عندما كان عدد السكان ٢٠٣ ملايين بلغ ٦٢ مليوناً. واليوم بعد ربع قرن، وقد ارتفع عدد السكان إلى ٢٦٠ مليوناً هبط عدد القراء إلى ٥٩ مليوناً وارتفعت كلفة إصدار الصحف بنسبة ٥٠ في المائة.

وأخيراً أعلنت ثلاث جرائد عن عزمها على التوقف عن الصدور وهي «هيوستون بوست»، و«بالتيمور صن»، و«نيويورك نيوزداي».

وتشير الأرقام الصادرة في أيار/ مايو إلى أن تسع جرائد من جرائد أميركا العشر الأولى عانت من هبوط في توزيعها خلال الأشهر الستة الأولى من هذه السنة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ١٥٠٠ جريدة أخرى محلية.

أقول ذلك للتأكيد على أن أهمية الصحف لم تعد في انتشارها. كما ألفت الوزير الرومي إلى أن توزيع «الميزان» في الإمارات لم يكن يتعدى بضع عشرات قليلة كل شهر وفي أوساط اللبنانيين العاملين هناك في الدرجة الأولى، بل في نخبة محدودة جداً منهم، وإلى اننا لم نكن يوماً نتوخى زيادة الإنتشار أو نستهدف ذلك.

ولذلك فإن قرار منع «الميزان» في دولة الإمارات يضير دولة الإمارات أكثر مما يضيرنا. وبأي مقياس، وتبعاً لما تقدم، لا يمكن وصف هذا القرار إلا بأنه «قرار سخيف». ومن المؤسف أن أي قرار سخيف يتخذه الرقيب في أي دولة يعطي إنطباعاً بأن الدولة ذاتها سخيفة. ولسنا نرغب أو نتمنى أن تكون دولة الإمارات كذلك على الرغم من سخافة قرار رقيبها. وبوجه خاص لا نتمنى أن يكون الوزير الرومي مسؤولاً بأي شكل عن القرار المذكور، كما نتمنى أن يعمل على تصحيحه ليس من أجل «الميزان» بل من أجل سمعة الدولة التي يمثل.

إدمان أميركا على سعر الصرف

الكوكايين الإقتصادي

■ الرأي السائد بين الإقتصاديين وفي الصحافة المالية أن الصناعة الأميركية قد استعادت تنافسيتها في السنوات الأخيرة. لكن الحقيقية هي عكس ذلك. إذ أن السبب الأساسي لجميع علل أميركا الإقتصادية تقريباً، من هبوط الدولار إلى العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، هو تدهور التنافسية الصناعية للولايات المتحدة وخصوصاً ازاء اليابان.

لقد أصبحت أميركا متكلة على تأثير المخدر الناتج من خفض قيمة الدولار وما يبعث إليه ذلك من شعور حالم ومزهو بالعافية، وهو شعور خاطئ. فالتدهور الهائل في قيمة الدولار، وخصوصاً بالنسبة إلى الين الياباني، قد أخفى مشكلة هبوط التنافسية وخلق عادة التغاضي عن ضرورة تحسين الإنتاجية وانتهاج سياسة صناعية سليمة. بل أصبح إدماناً مدمراً كالكوكايين.

وعندما يترسخ هذا الإدمان، فإنه من المرجح أن يستمر إلى أمد طويل. والعجز التجاري للإقتصاد الأميركي الأقل تنافسية سوف يستمر فيما تواصل العملة الأميركية إنحدارها. وعلى الرغم من التكهنات الزاهية، فإن من المرجح هو أن يواصل الدولار هبوطه وأن يواصل العجز التجاري صعوده إلى أمد غير معلوم في المستقبل.

فجوة الإنتاجية

ومن المفارقات أن الأدلة الدامغة على هذا الإحتمال المرجح يمكن ايجادها في هبوط ربحية الصناعات اليابانية الأساسية خلال ربع القرن الماضي منذ عام ١٩٧٠ . ففي الصناعات الرئيسية الثلاث، المكائن والسيارات والإليكترونيات، هبط مستوى متوسط الأرباح التشغيلية من ١٠ ـ ١٢٪ في ١٩٧٠ إلى ١ ـ ٢٪ في ١٩٩٤ .

وهذا يوحي للوهلة الأولى بأن الهبوط المستمر للدولار قد حشر الصناعة اليابانية في زاوية، وان مزيداً من الإرتفاع في سعر صرف الين سوف يفلسها تماماً.

لكن الأمر، مع الأسف، ليس بهذه البساطة. ذلك أن الصناعات اليابانية الكبرى قد أثبتت قدرتها على خفض تكاليفها بمعدل إجمالي نسبته ٥٪ في السنة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضيات، فيما الصناعات الأميركية المماثلة، وقد أدمنت على خفض الدولار، لم تستطع ذلك. مما يعني ان الصناعات التصديرية اليابانية الرئيسية تمكنت من خفض تكاليفها التشغيلية تقريباً بنسبة هبوط الدولار إزاء الين. وإن تنخفض تكاليفها بنسبة أقل قليلاً من نسبة هبوط الدولار إزاء الين يفسر الهبوط في الأرباح التشغيلية للصناعات اليابانية.

إن تحليلاً مماثلاً للصناعة الإميركية النظيرة لا يظهر تخفيضات مماثلة في التكاليف. فالأرباح التشغيلية الأميركية في المكائن المنوعة والأجهزة الإليكترونية هبطت قليلاً، مما يعني ان تكاليفها بالأسعار الراهنة للدولار قد ارتفعت. وفي المعدات الصناعية لم يتغير الإتجاه. وفي السيارات والمواصلات الإليكترونية هبطت قليلاً لكن بصورة أخف من منافسيها اليابانيين.

ومعنى ذلك أن الصناعة الأميركية خلافاً للرأي الشعبي السائد لم تردم فجوة الإنتاجية. بل هي تقهقرت اكثر واختفى تقهقرها وراء الإدمان المتزايد على أسعار الصرف. وإلى حين ردم هذه الفجوة في الإنتاجية فإن الدولار سوف يواصل هبوطه ازاء الين إذا أريد للصناعة الأميركية أن تبقى على قيد الحياة، كما أن العجز التجاري سوف يتفاقم أكثر فأكثر.

وحتى إذا حدث ما هو مستبعد، اي استقرار الإنتاجية على مستوياتها الراهنة، فإن ارتفاع الدولار إلى ما بين ١٠٥ و١١٠ ينات للدولار من شأنه أن يعيد هوامش الربح اليابانية، (والتنافسية التجارية)، إلى مستوياتها في عام ١٩٧٠ لتبدأ دوامة جديدة. وعندئذ وفي غياب التدخل السياسي سوف يقفز العجز التجاري بسرعة صاروخية مما يحشر الصناعات الأميركية الأساسية في زاوية ضيقة.

والرد الأميركي الطبيعي على ذلك هو الإفتراض بأن هناك حدوداً لا يستطيع اليابانيون بعدها خفض التكلفة، وانه عندما يفرغ اليابانيون من استعمال كل ما لديهم من أساليب، فإن تكاليفهم سوف تستقر في النهاية. لكن اليابان تمارس «التحسين المستمر» بجدية أكبر من ممارسة أميركا، وليس هناك من سبب يدعو إلى الإعتقاد بأن ذلك غير ممكن أن يستمر إلى ما لا نهاية.

إن سعر الصرف تحركه الزيادة النسبية في انتاجية المنتجين في الصناعات الرئيسية المتبادلة ثنائياً في التجارة. ومن حسن الحظ أن هذا النمط الطويل من الإختلالات التجارية المترافقة مع هبوط الدولار يمكن تخفيفه أو عكسه في أي وقت إما بخفض معدل تحسين الكلفة اليابانية، او بزيادة تحسين كلفة الصناعة الأميركية. لكن في الواقع، لن يحدث شيء من هذا القبيل في المستقبل المنظور.

الدولار قيمة اميركا

وفي الإقتصاد العالمي القائم اليوم، أن يقال كما يقول بعض المعلقين، بأن العملة الضعيفة هي دواء للعجز وسلاح في حرب التجارة، هو كلام هراء، ذلك أن قيمة الدولار الأميركي ليست مجرد إحصائية غامضة غير متجسدة. انها المقياس المحسوس والنهائي للقيمة الإقتصادية للولايات المتحدة، فكل ما يملكه او ينتجه الأميركيون يقدر بالدولار من المنازل إلى المدخرات والإستثمارات والعقارات والموارد الطبيعية والمهارات والأيدي العاملة. فالدولار، بمعنى من المعاني، هو سعر سهم في اميركا. وعندما يخفض الدولار فإنه لا يرخص فقط الصادرات الأميركية بل الإقتصاد الأميركي برمته.

إن خفض الدولار لا علاقة له بالتنافسية. فهو لا اثر له في تعزيز انتاجية الصناعة الأميركية او نوعية إنتاجها. بل هو ينتقص منها وينتقص في الوقت ذاته من كل ما يملكه الأميركيون، وبهذا المعنى فإن الولايات المتحدة تدعم صناعاتها غير القادرة على المنافسة بالإنتقاص من قاعدة الموجودات القومية كلها.

والسؤال الملح كما في أي حالة إدمان، هو: كيف السبيل إلى التوقف؟

إن أخطر مشكلة نواجهها، إلا إذا لم يعد لنوعية الحياة في أميركا من معنى، هي مشكلة التنافسية الصناعية. انها في صلب العجز التجاري مع اليابان، والهبوط الحاد في الدولار، وجانب كبير من العجز في الميزانية الفدرالية، والكثير من العلل الإجتماعية والإقتصادية التي تفتك بنا. فلا خفض الإنفاق ولا خفض الضرائب يحل هذه المشكلة الجوهرية. وإعادة توزيع قطع الكعكة لا يوسع الكعكة. والطريق الوحيد لخرق هذه الدوامة هو إعادة ترسيخ تنافسية الصناعة الأميركية.

و. ل. غيفنز
مجلة «شؤون خارجية»

متمسكة بقرار التراضي الصادر سنة ١٩٥٦

الإدارة الأميركية ترفض رفع القيود المفروضة على IBM

■ ذكرت مصادر قريبة من «البيت الأبيض» ان إدارة الرئيس بيل كلينتون، ستصر على ابقاء القيود المفروضة على قطاع الحاسبات الرئيسية في شركة (IBM) التي تضمنها قرار تراض صدر سنة ١٩٥٦.

غير ان وزارة العدل قالت إنها لن تعترض على إلغاء جزء من الحكم الذي ينطبق على أجهزة الكومبيوتر الشخصي الحالية وأجهزة محطات التشغيل وقطاع IBM للخدمات المكتبية واعادة تسويق الأجهزة التي سبق للشركة ان باعتها واعادت تملكها.

وصدرت وثيقة وزارة العدل رداً على جهود «أي.بي.إم» لإلغاء قرار التراضي الصادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٦ الذي تقول الشركة انه يزيد صعوبة المنافسة في قطاع خدمات الكومبيوتر المتنامي.

ونبع قرار المحكمة من شكوى حكومية ان «اي.بي.ام» منخرطة في عمليات احتكار قديمة لصناعة اجهزة الجداول. وعلى الرغم من ارتباط الشكوى أساسا بنشاط بطاقات الجداول، إلا أنه عند تسوية القضية اضيف مصطلح «كومبيوتر».

وارغم القرار «أي.بي.إم» على فصل عملياتها لخدمات الكومبيوتر في شركة تابعة يتعين عليها دفع سعر التجزئة الكامل للأجهزة والبرامج الجاهزة التي تشتريها من «أي.بي.إم» لإعادة بيعها إلى المستهلكين.

ويقيد القرار ايضا أنشطة «أي.بي.إم» في قطاع أجهزة الكومبيوتر المستعملة ضمن قطاعات أخرى.

وقالت الإدارة الأميركية في دعوى تقدمت بها إلى محكمة اتحادية في «مانهاتن»، إن القلق ما زال يساورها في شأن الأحكام الخاصة بنظام «أي.بي.إم» ٣٦٠/٣٩٠ ومجموعة منتوجاتها «ايه.اس/٤٠٠».

وأضافت انه يعتري ادارة الرئيس كلينتون القلق من ان الغاء الحكم قد يؤدي إلى دفع المستخدم النهائي لنظام ٣٦٠/٣٩٠ او انظمة كومبيوتر «إيه س/٤٠٠» اسعاراً أعلى مقابل حصولهم على الأنظمة أو حصولهم على أنظمة ذات جودة أو كمية أقل».

وقال هاري هليميغ المحلل لدى «مؤسسة شاوندفيو فايننشال»، إنه



من الواضح ان «أي.بي.إم» تحدوها امال كبيرة بأن تتخلص من مصادر الإزعاج هذه لقطاع نشاط الأجهزة الرئيسية. واضاف أن قرار التراضي اعاق إلى حد كبير نشاط الأجهزة الرئيسية مثل بيع أجهزة الكومبيوتر المستعملة.

وينطبق الحكم على أجهزة كومبيوتر «أي.بي.إم» كافة بالإضافة الى منتوجات برامجها الجاهزة لانظمة التشغيل الضرورية لتشغيل أي كومبيوتر او نظام معين.

● ذكرت جريدة «لوس انجلوس تايمز» الأميركية ان وكالة الإستخبارات المركزية قدمت للمفاوضين معلومات أثناء محادثات تجارة السيارات الأخيرة مع اليابان وساعدت في كشف رشي من دول منافسة لشركات اميركية على عقود حكومية.

وقالت الجريدة الواسعة الإنتشار، إن الرئيس بيل كلينتون امر الوكالة بإعطاء التجسس الإقتصادي أولوية أكبر.

ونقلت عن مصادر في الإستخبارات قولها، إن كلينتون حدد أولويات للإستخبارات لفترة ما بعد الحرب الباردة وأن الوكالة توفر لإعضاء بها تدريبات جديدة عن الشؤون الإقتصادية.

وذكرت الجريدة انه خلال هذه الفترة اكتشفت الإستخبارات المركزية ان الفرنسيين يعرضون رشى على مسؤولين برازيليين لمساعدة شركة طومسون الفرنسية العملاقة للإتصالات في الفوز بعقد حكومي.

ويقول تقرير «لوس انجلوس تايمز» إن معلومات الإستخبارات المركزية ساعدت شركة ريثون الأميركية في تقديم عرض افضل من طومسون والفوز بالعقد.

الإتحاد الاوروبي — بعد توقيع إتفاق مع الروس

إجتماع «بيلباو» يمهد لمحاورة الأميركيين

■ اتفق وزراء الصناعة في «الإتحاد الأوروبي» فيما بينهم على السعي لتحقيق مزيد من التعاون مع الولايات المتحدة في إطار استراتيجية لتحسين قدرة أوروبا على المنافسة في مجال العمل وخلق وظائف.

خوان مانويل ايجياجاراي وزير الصناعة الأسباني قال بعد الإجتماع غير الرسمي مع ١٤ وزير صناعة من الدول الأعضاء في الإتحاد إن ذلك سيؤدي إلى إقامة منتدى أعمال اميركي - أوروبي في أسبانيا خلال السنة الجارية.

وأضاف الوزير الأسباني: «إننا نتطلع الى عقد اجتماع لرجال الأعمال البارزين في الولايات المتحدة وأوروبا لمناقشة مزيد من التعاون».

وفي إطار الجهود التي تبذل لتحسين مقدرة أوروبا في التنافس عالمياً إتفق الوزراء في الإجتماع الذي كان عقد في «بيلباو» على الحاجة الى تجديد العلاقات بين جانبي الأطلسي. واعتبر مطلعون على مشكلة العلاقة بين بروكسيل وواشنطن، أن الحوار مع الأميركيين يجب أن يركز على التعاون الصناعي والتنافس في مجال الإعلام وشبكات الإتصالات والمعايير والبيئة وسياسة المنافسة.

واجتماع «بيلباو» وهو الأول منذ تولي أسبانيا رئاسة «الإتحاد الأوروبي» لمدة ستة أشهر، ومن المقرر أن يصبح أساساً للمناقشات التي ستجري في اجتماع مجلس الوزراء الأوروبي الذي سيعقد في بروكسل في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تتخذ أي قرارات رسمية في «بيلباو» ولكن ايجياجاراي قال «إن الوزراء اتفقوا على التركيز في الأشهر الستة المقبلة على الخدمات في مجال الأعمال ومجمع المعلومات والروابط الصناعية مع مناطق أخرى.

وقال مفوض الإتحاد الأوروبي مارتن بانجيمان: «النقطة الأساسية في النقاش الأوروبي الآن هي التنافس لأنها اساس خلق وظائف». وساند الوزراء في الإجتماع أيضاً إجراء حوار صناعي مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في إطار مؤتمر يعقد في «برشلونة» في تشرين الثاني/نوفمبر، بالإضافة إلى إجراء حوار صناعي أيضا مع أميركا اللاتينية بما في ذلك كوبا.

ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يكون للإتفاق الذي وقعته شركة «نيوبورت نيوز» لبناء السفن (التي تمتلك اكبر حوض خاص لبناء السفن في الولايات المتحدة) لبيع ناقلتين اخريين لشركة «ايليتسون» اليونانية نتائج طيبة بالنسبة إلى صناعة بناء السفن التجارية الأميركية.

وقال مسؤولون، إن «ايليتسون» التي تمتلك وتدير واحداً من أكبر أساطيل ناقلات النفط المتوسطة الحجم في العالم، قد تقدمت بطلب لشراء ناقلتين اخريين من «نيوبورت» ليصل إجمالي السفن التي اشترتها منذ تشرين الأول/ اكتوبر الماضي اربع سفن. وقال طوماس نيلز السفير الأميركي لدى اثينا في حفل التوقيع على الإتفاق: «هذا رمز على احياء جزء مهم من الصناعة الأميركية وهي صناعة بناء السفن التجارية».

وقال بات فيليبس رئيس شركة «نيوبورت» ومديرها التنفيذي: (قرار «ايليتسون» سيسمح لنا بتحقيق الأرباح المزمعة من إنتاجنا وهو عنصر مهم بالنسبة إلى قدرة اي حوض لبناء السفن على المنافسة الدولية).

وقعت الشركتان منذ تشرين الأول/ اكتوبر خطابي نوايا لاحتمال بناء ما يصل إلى ١٦ سفينة أخرى. وتمتلك شركة «تينيكو نيوبورت» بالكامل. وتقوم «تينيكو» بنشاطات تتضمن نقل الغاز الطبيعي وأجزاء السيارات وأعمال تعبئة.

● في أواسط الشهر الماضي تم في بروكسل التوقيع على اتفاق بين «الإتحاد الدولي» وروسيا تحصل موسكو بموجبه على تنازلات تجارية كبيرة ويعيد احياء الحوار السياسي والإقتصادي بين الجانبين بعدما شهد جموداً منذ مطلع السنة بسبب الحرب في الشيشان.

ووقع الإتفاق عن الجانب الروسي وزير الخارجية اندريه كوزيريف.

وقال كوزيريف إن «تعزيز العلاقات الإقتصادية سيؤدي بالطبع إلى دعم الإصلاحات الجارية في روسيا».

وينص الإتفاق «التمهيدي» على تطبيق البنود التجارية لإتفاق الشراكة والتعاون بين «الإتحاد الأوروبي» و«روسيا»، الذي وقعه الرئيس بوريس يلتسين خلال القمة الأوروبية في حزيران/ يونيو ١٩٩٤ في «كورفو» (اليونان).

ولا يزال الإتفاق يحتاج إلى التصديق من قبل برلمانات الدول المعنية قبل أن يدخل حيز التنفيذ.

ومنذ كانون الثاني/ يناير الماضي جمد «الإتحاد الأوروبي» التوقيع على هذا الإتفاق التجاري بسبب الحرب في الشيشان.

لكن قمة «كان» (فرنسا) الأوروبية اعطت في ٢٧ حزيران/يونيو الماضي الضوء الأخضر للتوقيع، معتبرة ان روسيا استوفت شروطها بعد وقف النار في الشيشان وبدء المفاوضات بين الطرفين.

وينص الإتفاق بشكل عام على توطيد العلاقات الإقتصادية وزيادة حجم المبادلات التجارية وإقامة منطقة حرة أوروبية - روسية بعد سنة ٢٠٠٠.

ألمانيا — في تعديل لم يفاجئ بروكسيل

البنك المركزي يتبنى فكرة «الطرح التدريجي» للعملة الأوروبية الموحدة!

■ يبدو ان مصرف ألمانيا المركزي بدل سياسته ازاء طرح عملة أوروبية واحدة موحدة، فقد أعلن انه «لا يمانع» في طرح تدريجي لهذه العملة، بعدما كان يصر على تأخير هذا الطرح إلى أن تتوافر الشروط والظروف الملائمة لطرح العملة الواحدة الموحدة الجديدة دفعة واحدة.

ويأتي هذا التحول في سياسة المصرف المركزي بعد ضغوط مارستها، وراء الكواليس، المصارف الألمانية الكبيرة، لا سيما منها مصرف «دويتش بنك».

وكانت ادارات هذه المصارف قالت ان اعتماد العملة الأوروبية الجديدة يجب أن يحصل بأسرع وقت ممكن، بعدما تكون أسعار صرف عملات الدول المشاركة في الوحدة المالية والإقتصادية الأوروبية ثبتت او ثبتت ازاء بعضها البعض.

ومرونة المصرف المركزي الألماني الجديدة أعلن عنها هلموت شيبر، أحد كبار اعضاء المجلس الإداري في المصرف، الذي يعتبر مع هانز تيتماير، رئيس المصرف المركزي اكبر الخبراء في المسائل المرتبطة بـ «الإتحاد الأوروبي».

وقال شيبر إن المحادثات بين المصرف المركزي والمصارف الألمانية اظهرت ان الطرفين «لا يتبنيان مواقف موحدة كما ساد الظن في السابق». فقد اعرب البعض عن حرصه الشديد على التحول إلى العملة الجديدة في أسرع وقت ممكن.

واعترف شيبر بأنه، «لا يمكن منع اي جهة من التحول إلى نظام المدفوعات والى المنتوجات (الأدوات المالية) الجديدة حالما ترغب هذه الجهة في ذلك».

لكن شيبر اوضح ان مصرف المانيا المركزي سيواصل اصراره على وجوب ان يكون لطرح العملة الأوروبية الواحدة الموحدة نيول او اثار حيادية لا سلبية ولا ايجابية - على المنافسة، وكان بذلك يشير إلى الحاجة إلى حماية المصارف الألمانية الأصغر التي تواجه تكاليف محتملة مرتفعة متأتية من اضطرارها إلى التحول من المارك الألماني إلى العملة الأوروبية الموحدة الجديدة.

ويذكر ان خلافات عميقة ظهرت خلال الأشهر الثلاثة الماضية في محافل العاملين في النظام المصرفي الألماني غير الموحد، والذي يضم تسعة آلاف مصرف معظمها صغير واقليمي وينشط في مجال المدخرات، حول مسألة العملة الأوروبية الواحدة.

ولهذه المصارف الأصغر قوة ضغط كبيرة تمارسها بوساطة مختلف المصارف المركزية الإقليمية التي يشارك رؤساؤها في عضوية المجلس المركزي الخاص بالمصرف المركزي الألماني العام.

وكان المصرف الألماني المركزي قال إن تأخير طرح العملة الأوروبية الجديدة ثلاث سنوات على الأقل هو افضل طريقة لحماية مصالح المصارف الألمانية الأصغر. على ان تنتهي هذه السنوات الثلاث بتحول المؤسسات المالية كلها والشركات والأفراد في طول «الإتحاد الأوروبي» وعرضه إلى العملة الواحدة الموحدة بين ليلة وضحاها.

لكن المفوضية الأوروبية اعربت، من جهة أخرى، عن تخوفها من أن يؤدي هذا التأخير الى الإضرار بصدقية العملة الواحدة الجديدة العتيدة في صورة بالغة. مما يشجع المستثمرين على «التراكض» نحو المارك الألماني كبديل عن العملة الجديدة، ومما يسبب ايضا تعزيزاً لظاهرة انعدام الإستتباب السائدة في اسواق العملة.

وسرى اعتقاد بين بعض المحافل ان المصرف الألماني المركزي كان يبغي فقط تأخير تبني العملة الأوروبية الواحدة، اي التسويف والمماطلة في هذا الشأن. وأوضح المصرف الألماني المركزي انه لا يزال غير مصر على اي رأي معين حيال تفاصيل عملية طرح العملة الأوروبية الموحدة الجديدة، وهي العملية التي ستكون موضوع كتاب ستصدره قريباً المؤسسة المالية الأوروبية «والدة»، المصرف المركزي الأوروبي العتيد. وقال مسؤول في المصرف المركزي الألماني: «لا نعتبر اي طريقة معينة في تنفيذ العملية صحيحة اكثر من غيرها او اقرب إلى الصحة من غيرها.

فما يهمنا فعلا هو تحقق مجموعة من الشروط بما في ذلك الصدقية والشفافية والتقيد بما جاء في معاهدة ماستريخت».

الصين — بعد تراجع التضخم للشهر الثامن على التوالي:

المارد الأصفر يخرج من عنقَ الزجاجة

■ لاحظ الإقتصاديون المتتبعون لشؤون وشجون الإقتصاد في الصين، ان معدل التضخم تراجع للشهر الثامن على التوالي، وأن النمو الإقتصادي هدأ، الأمر الذي جعل هؤلاء يتوقعون خروج الصين من الإقتصاد التضخمي على الرغم من أن المسؤولين في بيجين اطلقوا التحذير تلو التحذير من أنهم لا يستطيعون تحمل تخفيف قبضهم عن الإقتصاد. وقالت جريدة «الشعب» المعبرة عن الحزب الشيوعي الحاكم في تعليق نشر على صفحتها الأولى، إنه على الصين أن تكون مدركة تماماً «أنه ليس من اليسير احتواء الأسعار في حدود الأرقام المستهدفة».

وقال مكتب الإحصائيات الحكومي أن معدل تضخم أسعار التجزئة سجل في حزيران/يونيو معدلا محسوبا على أساس سنوي بلغ ١٦ في المائة. وبلغ المتوسط المحسوب على اساس سنوي للأشهر الستة الأولى من السنة ١٨,٥ في المائة. وقال المكتب ان أسعار التجزئة تراجعت في حزيران/يونيو ١,٢ في المائة مقارنة بشهر ايار/مايو.

وقالت بولين لونغ رئيس إدارة الصين لدى «مؤسسة غاردان فليمنغ سيكيوريتيز» للأوراق المالية في هونغ كونغ «هذا يؤكد توقعاتنا بخروج أمن لإقتصاد الصين في السنة الجارية ونحن سعداء بذلك».

وتتكهن «مؤسسة غاردان فليمنغ» تراجعاً مستمراً في التضخم خلال الأشهر الثلاثة المقبلة وتتوقع ان يقترب معدل التضخم عن السنة باكمله من مستوى ١٤,٤ في المائة مقابل معدل رسمي مستهدف يبلغ ١٥ في المائة وبهبوط حاد عن مستوى التضخم القياسي منذ ١٩٤٩ الذي بلغ ٢١,٧ في المائة في ١٩٩٤.

وقالت بولين لونغ: «سياسة الصين النقدية المتشددة هي التي أدت الى تحقيق ذلك».

في حين قال تشيو شياوهو، المتحدث باسم مكتب الإحصائيات الحكومي في بيجين، إن اجمالي الناتج المحلي الصيني سجل نمواً بلغ ١٠,٣ في المائة خلال النصف الأول من السنة نتيجة للسياسة النقدية المتشددة.

وأضاف، ان معدل نمو بهذا المستوى سيمكن بيجين، بالتاكيد، من بلوغ هدفها بتهدئة النمو إلى ما يتراوح بين ثمانية وتسعة في المائة في ١٩٩٥ مقابل ١١,٨ في المائة في السنة الماضية.

وحذرت جريدة «الشعب» في تعليقها من أن الصين ما زالت تواجه ما وصفته بأنه مهمة عصيبة لتحجيم التضخم عند الأرقام المستهدفة.

وتاكيداً مرة أخرى على سياسة الحكومة لتفادي أي تعديلات سعرية خلال النصف الثاني من هذه السنة حثت الجريدة على زيادة الجهود لتعزيز الإنتاج الزراعي اضافة إلى إجراءات سريعة لإستئناف الإنتاج في المناطق التي أضيرت من الفيضانات.

من جهة ثانية اعتبر الإقتصاديون المطلعون التدابير التقشفية التي تنفذها بيجين منذ منتصف ١٩٩٣ حققت نجاحاً في تهدئة الإقتصاد التضخمي.

وفي رأي هؤلاء، ان نجاح السياسات المضادة للتضخم يعتمد إلى حد كبير على استثمارات الأصول الثابتة، لذلك فإن بيجين ستسيطر على نموها ليكون في حدود ٢٤,٥ في المائة مقابل ٣٣ في المائة في سنة ١٩٩٤.

وقال تشيو ان النمو في إستثمارات الأصول الثابتة سجل معدلاً محسوباً على أساس سنوي يبلغ ٢٢ في المائة خلال النصف الأول من هذه السنة.

ونستخلص من تقرير مؤسة «غاردان فليمنغ» انه إذا تم التحكم في التضخم فإنه يتوقع ان تتمكن الحكومة من تخفيف سيطرتها على الإقتصاد في السنة المقبلة، ومن السماح بزيادة النمو السنة المقبلة عن نسبة ٩,١ في المائة المتوقعة لهذه السنة ليصل إلى معدل اكثر نشاطاً هو ٩,٦ في المائة.



٦٠ بنكاً من الشرق الأوسط بين البنوك الألف الأولى في العالم

أولها الإسرائيلي وآخرها المصري... والسعودي والإيراني بين بين!

من بين البنوك الألف الأولى في العالم، هناك حوالى ٦٠ بنكاً من منطقة الشرق الأوسط، (بما في ذلك إيران وإسرائيل)، لكن أياً منها لا يأتي ضمن أول ١٥٠ بنكاً التي هي كلها تقريباً بنوك يابانية وأوروبية. فالبنوك الستة الأولى في العالم، حسب اللائحة الأخيرة لمجلة «ذي بانكر»، هي بنوك يابانية يبلغ رأسمالها الإجمالي ١٣٠,٥ مليار دولار وتبلغ قيمة موجوداتها الإجمالية ٣٤٠٨,٢ مليار دولار. وهذه البنوك الستة الأولى هي حسب التسلسل:

١ - «سانوا بنك»، الذي ارتقى من المرتبة الثانية إلى المرتبة الأولى.
٢ - «داي - ايتشي كانغيو بنك»، الذي ارتقى من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثانية.
٣ - «فوجي بنك»، الذي حافظ على مرتبته الثالثة.
٤ - «سوميتومو بنك»، الذي نزل من المرتبة الأولى إلى المرتبة الرابعة.
٥ - «ساكورا بنك»، الذي حافظ على مرتبته الخامسة.
٦ - «ميتسوبيشي بنك»، الذي حافظ على مرتبته السادسة.

أما المرتبة السابعة، فكانت للبريطاني HSBC هولدينغز، الذي ارتقى من المرتبة التاسعة إلى المرتبة السابعة، يليه الفرنسي «كريدي أغريكول» الذي حافظ على مرتبته الثامنة، ثم «سيتيكورب» الأميركي الذي إرتقى من المرتبة العاشرة إلى المرتبة التاسعة، يليه بنك الإتحاد السويسري الذي إرتقى من المرتبة الثانية عشرة إلى المرتبة العاشرة.

لكن بنوك الشرق الأوسط تبدأ بالمرتبة ١٦٣ التي احتلها بنك «لومي إسرائيل» وهي مرتبة كانت له سابقاً وحافظ عليها يليه البنكان السعوديان «الأهلي التجاري» الذي نزل من المرتبة ١٥٧ إلى المرتبة ١٦٨، و«بنك الرياض» الذي نزل من المرتبة ١٥٩ إلى المرتبة ١٧٢ .

ومع أن رأس مال بنك «لومي إسرائيل» (١٩٢٦ مليون دولار) لا يزيد كثيراً على رأس مال «البنك الأهلي التجاري السعودي» (١٨٩٥ مليون دولار)، فإن موجودات البنك الإسرائيلي تفوق مجموع موجودات «الأهلي التجاري» و«الرياض» مجتمعين. وتبلغ موجودات «بنك لومي» ٣٤,٤٤٤ مليار دولار، بينما تبلغ موجودات البنكين السعوديين المذكورين على التوالي ١٨,٥٤٩ مليار دولار للأول و١٤,٣٩١ للثاني.

كذلك يلاحظ أن قلة من البنوك الشرق أوسطية قد حافظت على مراتبها السابقة أو إرتقت فوقها، بينما معظمها قد نزل نزولاً ملحوظاً عن تلك المراتب السابقة لأسباب معلومة وأهمها الركود الإقتصادي الناجم من ضعف السيولة النقدية إثر حرب الخليج وهبوط أسعار النفط. وفي ما يلي تراتبية بنوك الشرق الأوسط بين المصارف الألف الأولى في العالم:

بنك لومي إسرائيل
حافظ على المرتبة ١٦٣
رأسماله ١٩٢٦مليون دولار،
موجوداته ٣٤,٤٤٤ مليون دولار

البنك الأهلي التجاري السعودي
نزل من المرتبة ١٥٧ إلى المرتبة ١٦٨
رأسماله ١٨٩٥ مليون دولار،
موجوداته ١٨,٥٤٩ مليون دولار.

بنك الرياض
نزل من المرتبة ١٥٩ إلى المرتبة ١٧٢
رأسماله ١٨٦٧ مليون دولار،
موجوداته ١٤,٣٩١ مليون دولار.

المؤسسة العربية المصرفية
نزلت من المرتبة ١٩٢ إلى المرتبة ٢٠٩
رأسمالها ١٤٢٢ مليون دولار،
موجوداتها ١٩,٥١٧ مليون دولار.

البنك العربي المحدود
ارتقى من المرتبة ٢٤٢ إلى المرتبة ٢٤١
رأسماله ١١٨١ مليون دولار،
موجوداته ١٤,٤٨٦ مليون دولار.

البنك الوطني الكويتي
نزل من المرتبة ٢٣٥ إلى المرتبة ٢٥١
رأسماله ١١٢٦ مليون دولار،
موجوداته ١٣,٢٣٦ مليون دولار.

شركة الراجحي السعودية
نزلت من المرتبة ٢٥٢ إلى المرتبة ٢٥٩ رأسمالها ١٠٩١ مليون دولار، موجوداتها ٧,٧١١ مليون دولار.

بنك الحسم الإسرائيلي
أرتقى من المرتبة ٢٧٣ إلى المرتبة ٢٦١
رأسماله ١٠٨٤ مليون دولار،
موجوداته ١٩,٩٦٢ مليون دولار.

بنك دبي الوطني
نزل من المرتبة ٢٦٣ إلى المرتبة ٢٨٣
رأسماله ٩٧٤ مليون دولار،
موجوداته ٥,٧٦٢ مليون دولار.

البنك السعودي الأميركي
ارتقى من المرتبة ٢٩٠ إلى المرتبة ٢٨٤ رأسماله ٩٧٠ مليون دولار، موجوداته ١١,٦٤٣ مليون دولار.

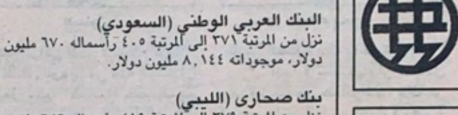
شركة الخليج للإستثمار
احتلت المرتبة ٢٩٣ ولم تكن مصنفة سابقاً رأسمالها ٩٣٨ مليون دولار، موجوداتها ٩,٢٢٤ مليون دولار.

البنك العربي الليبي الخارجي
نزل من المرتبة ٣٠٥ إلى المرتبة ٣٣٦
رأسماله ٧٩٨ مليون دولار،
موجوداته ٤,٧١٧ مليون دولار.

البنك الأهلي المصري
ارتقى من المرتبة ٤٦٩ إلى المرتبة ٣٤٤ رأسماله ٧٨١ مليون دولار، موجوداته ١٤,٨١١ مليون دولار.

البنك السعودي البريطاني
نزل من المرتبة ٣٥٩ إلى المرتبة ٣٨٦ رأسماله ٦٩٢ مليون دولار، موجوداته ٧,٢٣٩ مليون دولار.

البنك السعودي الفرنسي
نزل من المرتبة ٣٦٥ إلى المرتبة ٣٩٨ رأسماله ٦٧٩ مليون دولار، موجوداته ٦,٤٥٢ مليون دولار.



البنك العربي الوطني (السعودي)
نزل من المرتبة ٣٧١ إلى المرتبة ٤٠٥ رأسماله ٦٧٠ مليون دولار، موجوداته ٨,١٤٤ مليون دولار.

بنك صحارى (الليبي)
نزل من المرتبة ٣٧٩ إلى المرتبة ٤١٩ رأسماله ٦٤٦ مليون دولار، موجوداته ٣,٣١١ مليون دولار.



بنك مللي إيران
نزل من المرتبة ٣٣٥ إلى المرتبة ٤٢٤
رأسماله ٦٣٨ مليون دولار،
موجوداته ١١,٣٩٩ مليون دولار.

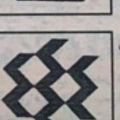
بنك قطر الوطني
نزل من المرتبة ٣٩٧ إلى المرتبة ٤٣٢ رأسماله ٦١٧ مليون دولار، موجوداته ٤,٣٤٧ مليون دولار.



بنك صادرات إيران
نزل من المرتبة ١٨٥ إلى المرتبة ٤٦١
رأسماله ٥٥٢ مليون دولار،
موجوداته ٣,٧٢٥ مليون دولار.



بنك تجارات (إيران)
نزل من المرتبة ٤١١ إلى المرتبة ٤٦٦
رأسماله ٥٤٥ مليون دولار،
موجوداته ٣,٧٢٥ مليون دولار.



فيرست انترناشينال الإسرائيلي
ارتقى من المرتبة ٤٨٠ إلى المرتبة ٤٧٦
رأسماله ٥٣٢ مليون دولار،
موجوداته ٧,٣٠٥ مليون دولار.

بنك أبوظبي الوطني
نزل من المرتبة ٤٤٤ إلى المرتبة ٤٨٤ رأسماله ٥١٤ مليون دولار، موجوداته ٧,٤٨١ مليون دولار.



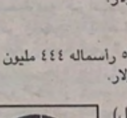


بنك الخليج (الكويتي)
نزل من المرتبة ٤٥٣ إلى المرتبة ٤٩٥
رأسماله ٤٩٦ مليون دولار،
موجوداته ٤,٦٣٥ مليون دولار.

بنك الرشيد (العراقي)
احتل المرتبة ٥٠٥ ولم يكن له تصنيف سابق رأسماله ٤٨٣ مليون دولار، موجوداته ٩٧,٦٠٩ مليون دولار.

بنك برقان (الكويتي)
نزل من المرتبة ٤٦٥ إلى المرتبة ٥١٩ رأسماله ٤٦٨ مليون دولار، موجوداته ٢,٨٦٩ مليون دولار.

بنك القاهرة السعودي
نزل من المرتبة ٤٩٣ إلى المرتبة ٥٣٦ رأسماله ٤٤٤ مليون دولار، موجوداته ٤,٨٣٢ مليون دولار.



بنك مزراحي المتحد (إسرائيل)
أرتقى من المرتبة ٥٦٥ إلى المرتبة ٥٤٠ رأسماله ٤٤١ مليون دولار، موجوداته ١١,٠٨٤ مليون دولار.





بنك أبوظبي التجاري
أرتقى من المرتبة ٥٤٨ إلى المرتبة ٥٤١ رأسماله ٤٤١ مليون دولار، موجوداته ٣,٣٣٢ مليون دولار.



بنك الإمارات العالمي
أرتقى من المرتبة ٥٥٥ إلى المرتبة ٥٥١
رأسماله ٤٢٥ مليون دولار،
موجوداته ٣,٤٤١ مليون دولار.



انفستكورب (البحرين)
نزلت من المرتبة ٥٥٦ إلى المرتبة ٥٧٧
رأسمالها ٤٠٦ ملايين دولار،
موجوداتها ١,٣٩٥ مليون دولار.

بنك الجزائر الوطني
أرتقى من المرتبة ٨٦٧ إلى المرتبة ٦٠٥ رأسماله ٣٧٤ مليون دولار، موجوداته ٥,٩٥٦ مليون دولار.

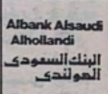
البنك التجاري السعودي المتحد
ارتقى من المرتبة ٦٤٣ إلى المرتبة ٦٠٧ رأسماله ٣٧١ مليون دولار، موجوداته ٢,٧٢٠ مليون دولار.

بنك مصر
نزل من المرتبة ٥٧٩ إلى المرتبة ٦٢٦ رأسماله ٣٥٤ مليون دولار، موجوداته ١١,٨٨٠ مليون دولار.



بنك ملات (إيران)
نزل من المرتبة ٥٢٩ إلى المرتبة ٦٢٩
رأسماله ٣٥١ مليون دولار،
موجوداته ٤,٨٥٦ مليون دولار.

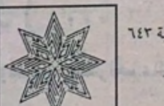
بنك المشرق (دبي)
نزل من المرتبة ٦١٨ إلى المرتبة ٦٣٢ رأسماله ٣٤٨ مليون دولار، موجوداته ٣,٣٦٣ مليون دولار.



البنك السعودي الهولندي
نزل من المرتبة ٦١١ إلى المرتبة ٦٣٦
رأسماله ٣٤٥ مليون دولار،
موجوداته ٣,٩٣٢ مليون دولار.

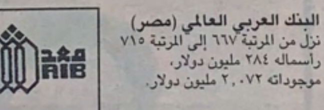


بنك الإعتماد الشعبي المغربي
ارتقى من المرتبة ٦٤٠ إلى المرتبة ٦٣٧
رأسماله ٣٤٤ مليون دولار،
موجوداته ٤,٦٨٤ مليون دولار.

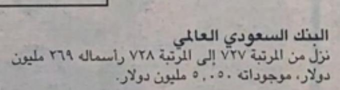


البنك التجاري الكويتي
ارتفع من المرتبة ٦٤٨ إلى المرتبة ٦٤٣
رأسماله ٣٣٨ مليون دولار،
موجوداته ٣,٦٠٨ مليون دولار.

إتحاد البنوك العربية الفرنسية (يوباف فرنسا)
نزل من المرتبة ٥٩٨ إلى المرتبة ٦٨٨ رأسماله ٢٩٩ مليون دولار، موجوداته ٤,٥٨٦ مليون دولار.



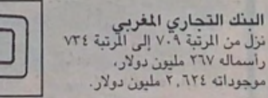
بنك الكويت الأهلي
نزل من المرتبة ٥٩١ إلى المرتبة ٦٩٥ رأسماله ٢٩٢ مليون دولار، موجوداته ٣,٤٥٤ مليون دولار

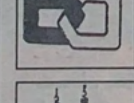


البنك العربي العالمي (مصر)
نزل من المرتبة ٦٦٧ إلى المرتبة ٧١٥
رأسماله ٢٨٤ مليون دولار،
موجوداته ٢,٠٧٢ مليون دولار.

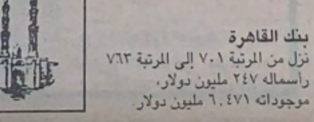
البنك السعودي العالمي
نزل من المرتبة ٧٢٧ إلى المرتبة ٧٢٨ رأسماله ٢٦٩ مليون دولار، موجوداته ٥,٠٥٠ مليون دولار.

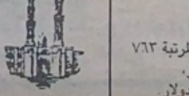
بنك الإعتماد الشعبي الجزائري
نزل من المرتبة ٦٧٢ إلى المرتبة ٧٣٣ رأسماله ٢٦٧ مليون دولار، موجوداته ٧,٧٤٩ مليون دولار.





البنك التجاري المغربي
نزل من المرتبة ٧٠٩ إلى المرتبة ٧٣٤
رأسماله ٢٦٧ مليون دولار،
موجوداته ٢,٦٢٤ مليون دولار.





بنك القاهرة
نزل من المرتبة ٧٠١ إلى المرتبة ٧٦٣
رأسماله ٢٤٧ مليون دولار،
موجوداته ٦,٤٧١ مليون دولار.

بنك البحرين الوطني
أرتقى من المرتبة ٧٨٣ إلى المرتبة ٧٧٧ رأسماله ٢٣٧ مليون دولار، موجوداته ٢,٥٢٩ مليون دولار.

البنك المغربي للتجارة الخارجية
نزل من المرتبة ٧٢٥ إلى المرتبة ٧٨٢ رأسماله ٢٣٦ مليون دولار، موجوداته ٢,٩١٧ مليون دولار.

بنك الكويت والشرق الأوسط
نزل من المرتبة ٧٥٢ إلى المرتبة ٧٩١
رأسماله ٢٣٣ مليون دولار،
موجوداته ٢,٨١٧ مليون دولار.

بنك الإسكندرية (مصر)
نزل من المرتبة ٧٥٣ إلى المرتبة ٨٠٠
رأسماله ٢٣٠ مليون دولار،
موجوداته ٤,٢٧٣ مليون دولار.

بيت المال الكويتي
أرتقى من المرتبة ٨٠٥ إلى المرتبة ٨٠١ رأسماله ٢٢٩ مليون دولار، موجوداته ٤,٢٧٣ مليون دولار.

بنك الخليج المتحد (البحرين)
نزل من المرتبة ٧٧٥ إلى المرتبة ٨٢١
رأسماله ٢١٦ مليون دولار،
موجوداته ٢٨٥ مليون دولار.

البنك العربي للإستثمار والتجارة الخارجية (أبوظبي)
نزل من المرتبة ٨٣٦ إلى المرتبة ٨٣٧
رأسماله ٢٠٧ ملايين دولار،
موجوداته ٨٣٠ مليون دولار.

بنك الكويت المتحد
نزل من المرتبة ٨١٢ إلى المرتبة ٨٤٢
رأسماله ٢٠٦ ملايين دولار،
موجوداته ٢,٨٨٠ مليون دولار.

بنك الكويت والبحرين
نزل من المرتبة ٨٢٢ إلى المرتبة ٨٧١
رأسماله ١٩٦ مليون دولار،
موجوداته ١,٧٥٢ مليون دولار.

بنك البحرين العالمي
نزل من المرتبة ٨١٧ إلى المرتبة ٨٨٢ رأسماله ١٩٢ مليون دولار، موجوداته ١,٨٩٨ مليون دولار.

وفا بنك (المغرب)
ارتقى من المرتبة ٩٣٢ إلى المرتبة ٩٢١ رأسماله ١٧١ مليون دولار، موجوداته ١,٨٩١ مليون دولار.

بنك يوباف (بريطانيا)
نزل من المرتبة ٩٢٠ إلى المرتبة ٩٢٧ رأسماله ١٦٩ مليون دولار، موجوداته ١,٣٩٦ مليون دولار.



بنك دبي التجاري
أحتل المرتبة ٩٤٣
ولم يكن له تصنيف سابق
رأسماله ١٦٤ مليون دولار،
موجوداته ٧٢٠ مليون دولار.

بنك الجزائر الخارجي
نزل من المرتبة ٩٠٠ إلى المرتبة ٩٦٠ رأسماله ١٥٧ مليون دولار، موجوداته ٨,٤٤٢ مليون دولار.



البنك العربي الأفريقي العالمي (مصر)
احتل المرتبة الألف (الأخيرة)
ولم يكن له تصنيف سابق
رأسماله ١٤٣ مليون دولار،
موجوداته ١,٠٢٦ مليون دولار.

أربعة إحتمالات ومفارقة أميركية

عـودة العـراق.. مـأزق السـعودية

■ بدأت الأسواق النفطية تعد العدة لإمكانية عودة العراق قريباً إلى إستئناف تصدير النفط بعد رفع الحصار الدولي عنه قبل نهاية هذه السنة أو في مطلع السنة المقبلة.

وتبعاً لذلك راحت مراكز البحوث النفطية والدوائر السياسية في الغرب الصناعي تضع الإحتمالات والتأثيرات المرتقبة لعودة النفط العراقي إلى الأسواق. وفي تقدير بعض الخبراء ان الأسواق سوف تستقبل النفط العراقي بارتياح لأن عودته من شأنها أن تبقي الأسعار متدنية، لكن منظمة «أوبيك»، وخاصة الأعضاء الخليجيين فيها وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، لن تكون مرتاحة لأن ذلك من شأنه أن «يلخبط» نظام الحصص المعمول به منذ مدة طويلة وما زال سارياً كما أريد له على وجه العموم.

ونستعرض في ما يلي الإحتمالات المكنة:

السيناريو الأول: إستمرار الوضع الراهن

إن جميع الإحتمالات المكنة او المتصورة على المسرح النفطي تأخذ في الإعتبار أن منظمة «أوبيك» ما زالت على كل الضعف الذي أصابها خلال الثمانينات والتسعينات، لاعباً رئيسياً على هذا المسرح، وربما ما زالت تحمل امكانية العودة لتكون اللاعب الرئيسي في يوم من الأيام وفي ظروف معينة.

ومن ضمن هذا الإعتبار، فإنه يمكن اختصار المنظمة بأعضائها العرب أو بعضهم، إضافة إلى ايران. ولذلك فإنه عند التحدث عن «أوبيك» فإن المقصود بذلك حصراً المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ولئن كان العراق غائباً عن مسرح «أوبيك» منذ خمس سنوات، إلاّ أنه ما زال عضواً فيها وله جميع حقوق العضوية، وبالتالي فإن عودته هي التي ينتظر لها أن تقلب المعايير السائدة الآن في غيابه، بعد فترة من الشعور بالإستقرار النسبي ولو عند الحدود الدنيا.

فاذا إفترضنا أن الوضع الراهن سوف يستمر، اي ان العراق يبقى خارج السوق إلى أمد طويل، فإن ما وصفناه بأنه «الشعور بالإستقرار النسبي ولو عند الحدود الدنيا» يبقى أيضاً شعوراً قلقاً لأنّ دولتين رئيسيتين من الدول الأعضاء، وهما المملكة العربية السعودية والكويت، قد استنزفتا احتياطيهما النقدي الضخم منذ حرب الخليج، ولم يعد ممكناً في الوضع الراهن استرجاع تلك الإحتياطيات المالية أو حتى جزءاً منها. بل إن دول «أوبيك»، ربما، باستثناء دولة الإمارات العربية، لن تستطيع في ظل الوضع الراهن إحداث توازن في ميزانياتها. أي أن العجز في تلك الميزانيات سوف يستمر في المستقبل المنظور، وسوف يستمر معه تمويله بالإقتراض من الأسواق المحلية والأسواق الدولية.

وعليه فإن إستمرار الوضع الراهن قد يكون مزعجاً من حيث شح السيولة، لكنه ليس مقلقاً لجهة أن يؤدي إلى خلخلة الإستقرار الداخلي في المدى القصير والمتوسط، لكنه قد يفضي إلى هذه النتيجة في المدى الطويل. وبالتالي فإن كثيرين من الدارسين للأسواق النفطية يقولون إن العودة المبكرة للعراق لإستئناف تصدير نفطه إلى الأسواق الخارجية، من شأنها أن تعجل في إضعاف حالة الإستقرار الداخلي الحرج لبقية الدول النفطية.

السيناريو الثاني: عودة العراق بكميات مبرمجة

هناك خبراء، يقولون إنه حرصاً على الإستقرار في منطقة الخليج، وانه إذا كان لا بد من عودة قريبة للعراق، فإنه من المستحسن أن تتم هذه العودة تدريجياً وبكميات قليلة في البداية بحيث تتناسب الكميات







الملك فهد

كلينتون

صدام حسين

جابر الاحمد الصباح

العراقية مع الزيادة في الطلب العالمي فلا يتأثر نظام الحصص المعمول به حالياً في «أوبيك».

لكن هذا الإحتمال خاضع لموافقة العراق او على الأقل لإتفاق مبرمج أو مجدول معه يتضمن نوعاً من الحلول الوسط تغير من نظام الحصص الحالي تدريجياً لكنها لا تفرطه دفعة واحدة. ومن ذلك مثلا الإقرار للعراق بحصة مبدئية أو أولية هي مقدار الزيادة العالمية في الطلب على نفط «أوبيك»، ثم تزداد تدريجيا فوق ذلك مرة في السنة بإنقاص الحصص الأخرى بنسبة واحد في المائة للأعضاء الرئيسيين (أي ما يعادل ٥٪ من تلك الحصص) إلى أن يبلغ العراق مستوى صادراته قبل الحرب، وبعد ذلك يصار إلى إعادة النظر في نظام الحصص من جديد. وهذا ربما لا يتيسر حتى نهاية القرن إذا بقيت ظروف السوق وأحوالها على ما هي.

السيناريو الثالث: عودة العراق بحصة كاملة:

لكن الخبراء يتوقعون ان يتقدم العراق بطلب السماح له بتصدير مليونين من البراميل يومياً فور رفع الحظر الدولي عنه. والمشكلة في هذه الحالة بينة: كيف يمكن السماح لهذه الكمية الكبيرة الزائدة في إطار الوضع الراهن الذي لا يتسع لمزيد؟

فالحل الوحيد في هذه الحالة أن يخفض بقية الأعضاء حصصهم بالتناسب لإستيعاب الكمية العراقية المطلوبة. وهذا حل طبيعي أو منطقي لو كانت الظروف طبيعية أو منطقية. لكنه من غير المتوقع ان يحدث ذلك للأسباب المعروفة، إلا إذا نجحت «أوبيك» في حمل الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة بتحمل جزء من الخفض، وهو أمر مستبعد أيضاً.

وأياً كان الأمر، فإن الدول الأخرى داخل «أوبيك» وخارجها لا تقدم ولا تؤخر ازاء الدول الأربع الرئيسية في المنظمة وهي المملكة العربية السعودية والكويت وإيران ودولة الإمارات العربية المتحدة. وبالتالي فإن الدول الأربع المذكورة سوف تتحمل المسؤولية في الدرجة الأولى، وعليها ان تتدبر فيما بينها كيفية تقاسم الأعباء المترتبة على إدخال العراق.

لكن هذه الدول الأربع تعيش الآن نوعاً من الضائقة يصعب معها أن تتقبل فكرة تخفيض صادراتها النفطية على النحو المطلوب لاستيعاب العراق بكامل طاقته المتاحة. فضلاً عن أن ثلاثاً من هذه الدول على الأقل ليست على ود مع النظام العراقي القائم ولا تستسيغ اعطاءه تنازلاً من هذا النوع.

وفي رأي الخبراء ان المعضلة الكبرى في هذا السيناريو ستواجه المملكة العربية السعودية في الدرجة الأولى لسببين رئيسيين:

أولهما، حاجتها الملحة إلى المال لتمويل ميزانيتها.

وثانيهما، خوفها من أن يؤدي انقاص حصتها إلى عودتها لتكون المنتج الموازن كما كانت في الثمانينات، وهو دور ما زالت ترفض ان تتولاه من جديد بعدما دفعت ثمنه في السابق عندما استفاد جميع المنتجين، ومنهم العراق، على حسابها. وحتى دولة الإمارات العربية التي هي اقل الدول الأربع نفوراً من العراق وأقلها حاجة إلى السيولة النقدية الملحة، لا تقبل بخفض حصتها الراهنة خشية أن تفقد زبائنها في السوق ومنزلتها داخل المنظمة.

السيناريو الرابع: الدخول العراقي المنفرد بالمنافسة

وهناك احتمال أخر لا يقل خطراً وتأثيراً على بقية الدول المنتجة، وهو أن يقرر العراق حصته بنفسه ويحاول بيعها في السوق منفرداً عن طريق كسر الأسعار، أو بكلام أخر بتشليح الدول الأخرى نسبة من حصصها رفضت التخلي عنها طوعاً.

ومن هنا القول بأنّ عودة العراق هي مأزق السعودية، لأنها لا تقوى على هذا الإحتمال الذي سيؤدي حتماً إلى خفض عائداتها، كما لا تقوى على الإحتمالات الأخرى. وهي في الوضع التالي في كل الإحتمالات:

١ - انها لا تستطيع إقناع الدول الأخرى في «أوبيك» وخاصة إيران بخفض حصصها.

٢ - انها لا تستطيع إقناع الدول المنتجة خارج المنظمة بخفض انتاجها طالما أنها لا تستطيع ان تمارس الضغط ذاته داخل «أوبيك».

٣ - انها لا تستطيع ان تتحمل وحدها خفض صادراتها بالقدر الذي يوازي الكميات العراقية المطلوبة.

٤ - انها لا تستطيع ان تتحمل حرباً جديدة في الأسعار تخفض عائداتها الحرجة في الوقت الحاضر بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة.

فالدخول العراقي المنفرد إلى الأسواق بالمنافسة وكسر الأسعار من شأنه ان يدفع أسعار النفط في الأسواق النظامية نزولاً إلى ١٢ دولاراً للبرميل، وفي الأسواق السوداء اي بإعطاء حسومات إضافية للحصول على السيولة النقدية بأي شكل كان، إلى ٩ دولارات للبرميل.

وهذا السيناريو إذا حدث لن يستفيد منه سوى حكومات الدول المستهلكة للنفط.

أما الدول المنتجة للنفط فستكون كلها متضررة من دون إستثناء، بل انه سيكون بمثابة كارثة لبعضها.

لكن هذه الكارثة سوف تحمل الدول الأعضاء في «أوبيك» وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وإيران على السعي إلى تسوية درءاً لأزمة إقتصادية وسياسية خانقة تهدد بخلخلة الإستقرار الداخلي للدول المعنية، وهي تسوية سوف تكون على الأرجح، وبالنسبة إلى الجميع، أسوأ من اي إتفاق لإستيعاب الحصة العراقية مسبقاً قبل أن يلجأ العراق إلى كسر الأسعار. ذلك أن الأسعار متى انهارت الى الحد الذي يتوقعه الخبراء نتيجة لسيناريو الإغراق المنفرد، فإنه من الصعب أن تعود إلى مستوياتها السابقة، ولا سيما ان جميع الدول النفطية تفتقر إفتقاراً ضاغطاً وملحاً للسيولة النقدية.

المفارقة الأميركية

ولأن الولايات المتحدة معنية بالشأن النفطي عناية إستراتيجية، فإنها تجد نفسها في المأزق السعودي أيضاً. فالولايات المتحدة دولة نفطية وتتأثر بأسعار النفط سلباً وإيجاباً. فالنفط الرخيص يخفض فاتورة مستورداتها النفطية وبالتالي يخفض العجز المتفاقم في ميزانها التجاري، لكن النفط الرخيص من جهة ثانية يخلق لها أزمة داخلية مع المنتجين المحليين للنفط.

ثم إن للمملكة العربية السعودية وإستقرارها حساباً إستراتيجياً خاصاً في المعادلة الأميركية في المنطقة، وبالتالي فإن استقرار المملكة يبقى مصلحة أميركية أساسية. وهذا يفسر إلى حد ما مماطلة الولايات المتحدة، وربما بالتفاهم مع المملكة العربية السعودية في رفع الحظر الدولي عن العراق لتأجيل الإستحقاق المترتب على عودته إلى أسواق النفط أطول مدة ممكنة.

يضاف إلى ذلك أن مستوى السيولة السعودية في الظروف الراهنة يحقق للشركات الأميركية التي لها عقود ضخمة مع المملكة، مثل شركات الأسلحة والطيران والإتصالات، مصلحة فورية من حيث إمكانية الحصول على دفعات عاجلة من عقودها السعودية، بينما تتعرض الى المتاعب في حالة إضطرار المملكة إلى تأجيل أو إعادة جدولة مدفوعاتها.

فالولايات المتحدة تضع السعودية في اعتباراتها الإستراتيجية من حيث ان الإستقرار السعودي هو الأساس في تلك الإعتبارات. لكن السعودية تعتمد على الولايات المتحدة اعتماداً مباشراً في أمنها، وهذا الأمن المكفول يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الإستقرار المطلوب.

ومن المفارقات في هذا الصدد ان الولايات المتحدة في الموضوع العراقي قد تجد نفسها في وضع تضطر معه إلى ممارسة الضغط على المملكة العربية السعودية للقبول بتسوية مستوعبة للعراق لئلاً يقع المأزق وتنشأ حرب الأسعار، وفي أغلب الظن قد لا تكون التسوية التي سيضغط الأميركيون في اتجاهها *مقبولة من السعوديين*. وربما كان هذا يفسر بعض الشيء الفتور الأخير في العلاقات السعودية - الأميركية، وإن كان هناك من يدعي أنه فتور مفتعل من قبل السعوديين لارضاء النزعات الشعبية المتزايدة ضد الغرب في البلاد العربية.

لكن المفارقة الأميركية الكبرى في هذا الصدد، وخصوصاً في نظر السعوديين المعنيين بالسياسة الأميركية بالنسبة إلى أمن المملكة العربية السعودية وإستقرارها، هي ان أي تدخل أميركي في تسوية نفطية من هذا النوع غير مقبولة من السعوديين ومفروضة عليهم فرضاً، يشكل نقيضاً صارخاً للإستراتيجية الأميركية في الخليج والقائمة على «الإحتواء المزدوج للعراق وإيران» (وهي الإستراتيجية التي هندسها مارتن انديك سفير اميركا الحالي في إسرائيل وينفذها مستشار الأمن القومي للرئيس كلينتون انطوني لايك).

فإذا كان التدخل الأميركي لقيام تفاهم نفطي مستوعب للعراق (اي ان يكون تفاهم كلينتون - فهد على مدار أدنى من تفاهم بوش - فهد السابق) سوف يؤدي في النتيجة إلى فك الإحتواء عن العراق وإيران، فان ذلك قد يكون مؤشراً في نظر السعوديين، على الأقل، على أن واشنطن قد تخلت عن تلك الإستراتيجية في الخليج مما يضع المنطقة كلها أمام احتمالات مفتوحة.

أما المحللون النفطيون في أوروبا، كما قال أحدهم لـ «الميزان»، فإنهم يميلون إلى ترجيح امكانية التوصل إلى تفاهم سلمي ومعقول لهذه الإشكالية برعاية الولايات المتحدة بحيث لا تتعرض أسواق النفط إلا إلى أدنى حد ممكن من الإضطراب أو الإختلال. كما ان هؤلاء يميلون إلى الإعتقاد بأن الولايات المتحدة والمملكة السعودية سوف يتوصلان إلى اتفاق مسبق بهذه الشأن قبيل الإعلان عن فك الحصار، وان هذا الإتفاق قد ينطوي على إعادة نظر في نسبة المدفوعات المطلوبة من العراق إلى الأمم المتحدة على سبيل التعويضات عن خسائر الحرب وعن تكاليف الحصار.

ومن المتوقع ان تتكشف خيوط هذه اللعبة المعقدة خلال الربع الأخير من هذه السنة الجارية والربع الأول من السنة المقبلة.

لأن النفط يبقى الركيزة في الإقتصاد القطري:

حكومة العهد الجديد تفاوض شركات النفط للإستثمار في حقول جديدة

■ في أول قرار اتخذته الحكومة القطرية بعد التحول والتغيير الأخير، بدأت مفاوضات مع شركات نفط عالمية للمشاركة في انتاج النفط في حقول ستة جديدة.

وكان التغير السياسي الذي شهدته قطر مع تولي ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للحكم بدلا من والده قد اعطى دافعاً لبعض الخبراء الإقتصاديين لتوقع نشاط تنموي على الصعيدين الإقتصادي والصناعي في البلاد.

وبالفعل أقرت الحكومة الجديدة إقامة سوق رسمية للأسهم والسندات في الدوحة، ويؤمل ان تمهد هذه الخطوة السبيل أمام طرح أسهم صناعات تابعة للدولة لملكية القطاع الخاص، وهو الأمر الذي يعتبره نظام الحكم الجديد مفتاحاً لتحديث الإقتصاد. إضافة إلى توفير مبالغ كافية لتمويل ميزانية الدولة. وكانت توجد سوق غير رسمية للأسهم في الماضي لكن حجم الأسهم المتداولة كان يقتصر على أسهم سبع عشرة شركة محلية فقط.

وستتعامل السوق الجديدة في بادئ الأمر بأسهم المؤسسات المحلية، غير ان التعامل سيمتد في المستقبل إلى مجموعة أوسع من الأسهم والسندات. وكان قادة دول «مجلس التعاون الخليجي»، قد وافقوا في قمتهم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ على السماح لمواطنيهم بالتعامل في الأسهم في مختلف دول المجلس.

وكان انخفاض اسعار النفط على مدى السنوات القليلة الماضية قد أثر على الإقتصاد القطري، ولهذا تعتبر سوق الأسهم وسيلة لإنعاش النشاط التجاري.

وتقول مصادر مأذون لها بالكلام في الدوحة إن خطط الحكم الجديد تتضمن اصلاحاً لقوانين الإستثمار التي لم تكن تشجع رأس المال الأجنبي على العمل في البلاد، إلا أن النفط ومشتقاته يظل العنصر الأساسي في الإقتصاد، فقطر تنتج ما يزيد على ٤٠٠ ألف برميل يوميا لكنها تأمل في زيادة هذه الكمية بمقدار الربع في نهاية القرن مع استغلال حقول جديدة اكتشفت حديثاً.

وتريد الدوحة ايضا توسيع قاعدة المشروعات الحالية للكيمياويات والأسمدة. لكن استغلال اكبر حقل للغاز الطبيعي في البلاد هو مركز الإهتمام الرئيسي للحكومة الجديدة.

وفي هذا الإطار اقترحت ثلاثة مشروعات:

● الأول «غاز قطر» الذي تموله اليابان ويؤمل ان يبدأ هذا الحقل في تصدير الغاز المسال إلى اليابان في سنة ١٩٩٧.

● الثاني في «رأس لفان» وهو في مرحلة الإعداد ولم تتضح بعد الجهات الممولة له.

● اما المشروع الثالث فهو لضخ الغاز إلى الهند والبحر المتوسط.

مصادر اقتصادية عليمة اكدت انه ربما تؤدي مشاعر الثقة بالقيادة الجديدة في الدوحة إلى تحسين فرص البلاد في الحصول على دعم مالي دولي لاستغلال مواردها استغلالاً كاملاً.

ويذكر أنه لا يوجد على قطر ديون خارجية كبيرة كما انها تلقت على مدى السنتين الماضيتين استثمارات قيمتها اربعة الاف مليون دولار.

كما أعلن وزير النفط القطري ان بلاده ستبدأ بمفاوضات لتطوير مجموعة جديدة من حقول النفط.

التفاوض على مناطق «شيفرون» البالغة ٥١٧ ألف كيلومتر مربع

الخرطوم تريد مشاركة الأجانب في التنقيب عن النفط

■ يتفاوض السودان مع شركات أجنبية لإبرام اتفاقات تتيح له المشاركة في إنتاج النفط، ويتوقع المسؤولون في الخرطوم ان يتم ذلك في مهلة اقصاها نهاية السنة الحالية.

المناطق التي ستغطيها هذه الإتفاقات الجديدة تشمل منطقة مساحتها ٥١٧ الف كيلومتر مربع سبق لشركة «شيفرون» الأميركية ان قامت بالتنقيب فيها في الثمانينات واشترى السودان الإمتياز في سنة ١٩٩٢ بعد انسحاب «شيفرون».

وكان صلاح الدين كرار، وزير الطاقة والتعدين، ذكر في الخرطوم إن (هناك عدداً من الشركات التي نتفاوض معها ونتوقع قبل نهاية هذا العام على الأقل أن تدخل شركتان رئيسيتان الى المنطقة التي تركتها «شيفرون» ومناطق جديدة).

وفي حين يمتد اهتمام شركات النفط الى مناطق أخرى أبعد إلا أنها تركز على مناطق «شيفرون» القديمة لأن الأبار والدراسات الموسعة الموجودة تجعلها أكثر جاذبية من الناحية الإقتصادية بالنسبة إلى الشركات الأجنبية وتقع منطقة شيفرون في وسط السودان.

وقد كشف صلاح الدين كرار أن هناك ثلاث شركات تعمل حاليا في تلك المنطقة وهي شركتان كنديتان و«شركة توتال» الفرنسية، الشريك السابق لـ «شيفرون» في السودان.

وقال ان شركة «إنترناشيونال بتروليوم» الكندية لديها امتياز مدته ثلاث سنوات في «دلتا طوكر» قرب ميناء بورسودان للتنقيب عن مكثفات النفط، وامتياز اخر في «منطقة حلايب» المتنازع عليها مع مصر.

وأضاف قوله انت عمل الشركة في حلايب متوقف فقط، وان الإتفاق مع «انترناشيونال بتروليوم» ما زال سارياً.

وكانت شركة «تكساس ايسترن» الأميركية قامت بعمليات حفر في سنة ١٩٨٠ في الطرف الشمالي من مثلث حلايب بعلم الحكومة المصرية التي لم تتحرك في ذلك الوقت.

ومن جهة أخرى ان الإحتياطي النفطي المؤكد القابل للإستخراج في السودان يبلغ ٩٥٠ مليون برميل.

ويجري السودان ايضاً محادثات تشمل مناطق بمحاذاة حدوده مع «تشاد» بعد ان اكتشفت شركة فرنسية النفط في الجانب التشادي.

من المتوقع ان تستأنف شركة «توتال» الفرنسية التي لها حقوق امتياز في مناطق داخل مناطق «شيفرون» القديمة وبالقرب منها عمليات التنقيب والحفر في سنة ١٩٩٦ بالقرب من الجنوب الذي تمزقه الحرب. وكانت تلك العمليات قد توقفت بسبب القتال. والمحادثات جارية ايضا بشأن امتياز انتهى اجله مع شركة «صن أويل» وهي شريك سابق اخر لـ «شيفرون» في منطقة النيل الأزرق.

وفي وقت لاحق ذكر صلاح الدين كرار ان اتفاقا قارب على الإنتهاء مع «شركة ناشيونال اويل» الحكومية الصينية لتوسيع أبار تنتج حاليا ثلاثة الاف برميل في اليوم في شمال غرب السودان.

ومضى يقول ان السودان يعرض حاليا بعضاً من أعلى نسب المشاركة في الإنتاج في العالم حيث يمكن أن تكون نسبة «تكلفة النفط» ٧٥ إلى ٢٥ في البداية لتمكين الشركات من استعادة استثماراتها.

عبد اللطيف الفيلالي زار «القنيطرة» للوقوف على الإنجازات:

أنبوب الغاز الأوروبي. المغاربي يُشغل في حزيران ١٩٩٦

■ أنهى تصريح للدكتور عبد اللطيف الفيلالي، رئيس الحكومة المغربية، حول أنبوب الغاز الأوروبي - المغاربي اللغط الذي ساد وتناول تاريخ بدء العمل بهذا المشروع الحيوي، فقد قال الدكتور الفيلالي أن الأنبوب سيبدأ العمل في حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٦.

وقال إن هذا الأنبوب يعد أنموذجاً للتعاون والشراكة والتكامل الإقتصادي بالنسبة الى البلدان المغاربية وأوروبا الغربية، وسيمكن من اتمام شبكة الغاز حول غرب البحر المتوسط.

وكان الفيلالي قام بزيارة ميدانية لإنجازات مشروع الأنبوب (شمال الرباط) وأنبوب الغاز «المغربي العربي - أوروبا» الذي يمتد على طول ١٨٥٠ كلم ينطلق من منجم «حاسي الرمل» ويهدف في مرحلة اولى الى تزويد اسبانيا والبرتغال والمغرب بما يقدر حجمه الإجمالي بحوالى عشرة مليارات متر مكعب، بينما سيتم في مرحلة ثانية تخصيص عشرين مليار متر مكعب للحاجات المحتملة لبلدان اوروبية أخرى. أما الشطر المغربي من هذا الأنبوب الذي يمتد على طول ٥٤٠ كلم ويمر بسبع محافظات وتقدر تكلفة المرحلة الأولى منه بـ ١,١ مليار دولار، فيشمل محطتي ضغط احداهما في «عين بني مطهر» (شرق المغرب) والأخرى في «طنجة» حيث تم انجاز الربط مع الشطر البحري لمضيق جبل طارق.

واكثر من ثلث الأعمال الإنشائية في هذا الشطر الذي انطلق في تموز/ يوليو سنة ١٩٩٤ قد انجز بالإستثمارات الأسبانية والبرتغالية ومن طرف المقاولات المغربية، ومكن بالتالي من خلق ما يزيد على ١٧٠٠ فرصة عمل منها حوالى ١٤٠٠ شغلها المغاربة خلال مرحلة البناء.

وكان الفيلالي وضع تصوراً لواجبات العبور، موضحاً ان الحكومة المغربية تواصل اعداد الإجراءات اللازمة لإدخال الغاز الطبيعي في السوق المغربي للطاقة وتطوير استعماله.

وأبرز أن الجهود متركزة بشكل خاص على وضع قانون للغاز وهيكل تنظيمي وتعريفة، إضافة الى ضريبة خاصة.

واكد رئيس الحكومة المغربية انه سيتم بناء أنبوب ثان للغاز مخصص لتزويد المغرب بالغاز الطبيعي ينطلق من منطقة وزان نحو «القنيطرة» و«المحمدية» و«الدار البيضاء»، وان هذا المشروع سينجز مع بداية سنة ١٩٩٩ بتكلفة تقدر بمائتي مليون دولار وذلك في إطار تفويض للقطاع الخاص.

مسؤول في «شركة الغاز الطبيعي المسال» في عُمان يكشف:

السلطنة ستحصل على ٨ مليارات دولار لمشروع الغاز المسال

■ كشف إيان كلت مدير التسويق في «شركة عُمان للغاز الطبيعي المسال» ان السلطنة ستحصل هذه السنة على عقود مع شركات للكهرباء في الشرق الأقصى، من شأنها أن تضمن المباشرة بمشروع «الغاز المسال» تقدر تكلفته بحوالى ثمانية مليارات دولار.

وتعتبر عقود الإمداد المثبتة أساسية للحصول على التمويل الخارجي لأكبر مشروع صناعي في السلطنة الذي سيتخذ القرار الإستثماري النهائي بشأنه في الربع الثالث من سنة ١٩٩٦ . وقال إيان كلت أيضاً، إن المساهمين «واثقون من حصول المشروع على حصة من سوق الغاز الطبيعي المسال».

وتخطط الشركة لمباشرة التصدير من مشروعها في الغليلة الذي تبلغ طاقته الإنتاجية ٦,٨ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال بحلول سنة ٢٠٠٠، ولكن المشروع يواجه منافسة حادة من مشاريع مماثلة في قطر واليمن. وكانت الشركة العمانية وقعت خطاب نوايا في بداية هذه السنة مع مؤسسة الغاز الكورية (الجنوبية) لتوريد ثلاثة ملايين طن سنوياً لمدة ٢٥ سنة اعتبارا من سنة ٢٠٠٠. وتأمل الشركة المملوكة بنسبة ٥١ في المائة لحكومة عمان في تحويل خطاب النوايا إلى عقد بيع وشراء مثبت، ويبدو أنها تحرص على زيادة الكمية عما نص عليه خطاب النوايا.

وقال إيان كلت: «نحن نتطلع إلى ثلاثة ملايين طن على الأقل».

وأضاف إن الإتفاق بين الشركة الكورية ومشروع «رأس غاز» في عمان، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية خمسة ملايين طن سنويا، لم تنعكس على اتفاق الشركة مع عمان حيث ان الشركة الكورية تحتاج الى مصدرين للغاز.

على صعيد أخر قال مسؤول أخر في الشركة: إن فرق تسويق ستقوم في وقت لاحق بزيارة طوكيو وسيول للإجتماع بزبائن محتملين.

وأجرت شركة عمان اتصالات مع تسع شركات يابانية وشركة إيطالية تستورد الغاز الطبيعي المسال وتتطلع إلى اتفاقيات بيع محتملة مع الصين وتايلاند.

وعلى الرغم من ان الشركة العمانية ترى نمواً في الطلب في الأسواق الأوروبية إلا أنها تستهدف أسواق الشرق الأقصى للمرحلة الأولى من صادراتها من مشروع الغليلة. وتملك شركة «شل اوفرسيز تريدنغ المحدودة» حصة بنسبة ٣٤ في المائة في المشروع و«توتال» نسبة ستة في المائة و«بارتكس عمان» إثنين في المائة وشركتا «ميتسوبيشي» و«ميتسوي» ثلاثة في المائة لكل منهما وشركة «ايتوشو» حصة بنسبة واحد في المائة.

في وقت طلبت واشنطن من دبي الإمتناع عن شراء الغاز الإيراني:

طهران تعرض على الشركات الأجنبية المساهمة في عشرة مشروعات نفطية

■ كشف، سيد مهدي حسيني، رئيس عمليات التنقيب في «الشركة الإيرانية الوطنية للنفط» نيات حكومة علي أكبر هاشمي رفسنجاني، على دعوة شركات النفط العالمية إلى تقديم عطاءات لتطوير عشرة مشروعات نفطية في البلاد.

وجاء كلام سيد مهدي حسيني، بعد أيام قليلة من إبرام اتفاق بين شركة «توتال» الفرنسية على تطوير حقلي «سري أيه واي» بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار.

ويأتي عرض الحكومة الإيرانية للشركات العالمية بتطوير حقولها ضمن خطة جديدة لتطوير القطاع النفطي ومشتقاته على ضوء الحظر الأميركي.

وكانت شركة «توتال» الفرنسية حلت، مدعومة بحكومة آلن جوبيه، محل شركة «كونوكو» الأميركية التي اجبرها الرئيس بيل كلينتون على الإنسحاب من الإتفاق مع إيران التي تتهمها واشنطن بدعم الإرهاب الدولي والسعي لإمتلاك اسلحة نووية.

وقال سيد مهدي حسيني «إن الأبواب مفتوحة، وكل شيء واضح، وتم تمهيد الطريق للتعاون».

موضحاً أن حقول «بلال» و«سورووش» و«دورود» و«بارس» الجنوبي البحرية ستعرض جميعاً للإستثمار الأجنبي فيها.

وسيشمل العطاء ايضا بناء نظام تجمع للغاز في حقل «أماك» البري وإقامة مصفاة جديدة في «بندر عباس» وتوسيع مصفاة الشركة الوطنية على جزيرة «لافان» في الخليج.

وكانت الشركة الوطنية طرحت العطاء في نهاية الشهر الماضي، وستدعو الشركات العالمية المهتمة إلى ندوة في طهران في أيلول/ سبتمبر لإطلاعها على تفاصيل المشروعات المعروضة.

وتمثل الإستثمارات الأجنبية اهمية حيوية لمستقبل صناعة النفط في إيران من اجل الحفاظ على وضعها كثاني اكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية.

على صعيد أخر، قرأنا في نشرة «ميدل ايست أيكونوميك سيرفي» ان الحكومة الأميركية تعتزم مطالبة دبي بعدم شراء الغاز من حقلين إيرانيين للنفط والغاز التي كما ذكرنا ستقوم «توتال» بتطويرهما.

وجاء في النشرة، نقلا عن مصادر مطلعة في واشنطن، ان الولايات المتحدة ستطلب من حكومة امارة دبي الا تشتري الغاز الإيراني من حقلي «سري ايه» و«سري اي».

وتسعى الولايات المتحدة لعزل إيران وأعلنت عقوبات تجارية واسعة على طهران في ايار/مايو الماضي بسبب ما زعمت انه مساندة إيران للإرهاب الدولي ورغبتها في امتلاك اسلحة نووية. ونفت طهران مرارا هذه الإتهامات.

وكان غلام رضا أغازادة، وزير النفط الإيراني، قد كشف انه بموجب الإتفاق بين إيران و«توتال» يحق للشركة الفرنسية أن تصدر ١٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز من منطقة «سري» إلى دبي.

وتحتاج دبي التي تنتج ٣١٠ الاف برميل يومياً من النفط إلى إستيراد الغاز لتلبية الحاجة المتوقعة في الإستهلاك المحلي على الغاز.

وترتبط دبي بعلاقات وثيقة مع إيران وهي تمثل مركز التجارة العابرة الرئيسية لها في الخليج.

ويمثل حقلا «سري ايه» و«سري اي» اللذان تبلغ طاقتهما ١٢٠ الف برميل يوميا من النفط نجاحاً كبيراً لإيران في سعيها لزيادة طاقتها النفطية البحرية وضمان الحصول على تمويل أجنبي.

«مؤسسة نقد البحرين» تعلن في تقريرها السنوي:

سنة ١٩٩٤ زاد بيع الألومنيوم ١٣ في المائة

■ في تقريرها السنوي قالت «مؤسسة نقد البحرين» ان الشركة البحرينية السعودية لتسويق الألومنيوم (بالكو) باعت منتوجاتها من الألومنيوم بقيمة ٢٣٥,٨ مليون دينار (٦٢٥ مليون دولار) سنة ١٩٩٤ بزيادة نسبتها ١٣ في المائة عن ٢٠٧,١ مليون دينار (٥٤٩ مليون دولار) عام ١٩٩٣ .

وجاء التقرير، انه بالرغم من ارتفاع قيمة مبيعات الألومنيوم فقد تراجعت مبيعات «بالكو» من الألومنيوم إلى ٤٤١٢٧٧ طناً من الألومنيوم سنة ١٩٩٤ مقابل ٤٤٨٥٤٤ طناً سنة ١٩٩٣ .

وتسوق شركة «بالكو» إنتاج شركة الومنيوم البحرين (البا) وهي اكبر منتج للألومنيوم في الشرق الأوسط.

و«بالكو» مملوكة بنسبة ٧٤,٣٣ في المائة إلى الحكومة البحرينية وتملك فيها «الشركة السعودية للصناعات الأساسية»، وهي شركة البتروكيمياويات العملاقة في المملكة، حصة تبلغ ٢٥,٦٧ في المائة. ولم يعط التقرير سبب هبوط مبيعات الألومنيوم ولكن «البا» انضمت سنة ١٩٩٤ إلى كبار منتجي الألومنيوم في العالم وخفضت انتاجها للمساعدة في ارتفاع الأسعار.

وقال تقرير المؤسسة ان «بالكو» باعت ٤٠,٤ في المائة من انتاج «ألبا» إلى زبائن في دول الخليج العربية، بينما ذهب ٥٣,١ في المائة من انتاج «ألبا» إلى الشرق الأقصى و٦,٢ في المائة إلى جنوب شرق أسيا.

وأضاف التقرير، إن إنتاج شركة «ألبا» سنة ١٩٩٤ زاد بمقدار ٢٤٨٥ طناً أو ٠,٦ في المائة إلى ٤٤٨٤١٩ طناً.

ويبلغ «ألبا» حالياً ٤٦٠ الف طن سنوياً.

في تقرير لـ «الشركة العربية للإستثمارات البترولية»:

العرب يحتاجون إلى ٥٥ مليار دولار لتطوير قطاع النفط

■ نقرأ في دراسة اعدتها «الشركة العربية للإستثمارات البترولية» ان إجمالي الإستثمارات المطلوبة لصيانة وتطوير الطاقة الإنتاجية من النفط في المنطقة العربية حتى سنة ٢٠٠٠ بنحو ٥٥ مليار دولار.

ويقدر اجمالي الإستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشاريع المعلنة في قطاع الغاز بنحو ٤٧ مليار دولار وفي قطاع التكرير بنحو ١٩ مليار دولار. اما قطاع البتروكيماويات فيقدر إجمالي الإستثمارات المطلوبة فيه بنحو ٢٠,٨ مليار دولار.

ونقرأ في الدراسة أيضاً أن معظم الحاجات الإستثمارية الى رفع الطاقة الإنتاجية ستتركز في خمس دول عربية هي:

السعودية بحصة ١٥ مليار دولار.

الإمارات العربية المتحدة ٦,٢ مليار دولار.

الجماهيرية الليبية ٥,٥ مليار دولار.

العراق ٤,٨ مليار دولار.

الكويت ٤,٣ مليار دولار.

وتوقعت الدراسة ان يرتفع الطلب العالمي على نفط المنطقة العربية من ١٩,٤ مليون برميل يوميا خلال السنة الماضية إلى نحو ٢٣,٥ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٠. وأشارت دراسة «الشركة العربية للإستثمارات البترولية» الى أن توفير المتطلبات التمويلية لهذه المشاريع لا يمكن أن يقتصر على القطاع العام. وهو ما يعني ضرورة فتح مجال أوسع أمام القطاع الخاص للمساهمة في مشاريع النفط والغاز التي لا تزال في معظمها حكراً على الحكومات.

وأضافت الدراسة، انه مع مراعاة الطبيعة الإستراتيجية للقطاع النفطي، التي تفرض الحفاظ على سيطرة الحكومات عليه، فإن السماح للقطاع الخاص بالإستثمار في هذا المجال وفق ضوابط معينة يؤدي، بالإضافة الى المساهمة في توفير التمويل اللازم، إلى دعم توجهات الحكومات العربية المتعلقة بتطوير القطاع الخاص واعطائه دوراً اكبر في مجمل الأنشطة الإقتصادية. وهذا يؤدي إلى تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي إلى المنطقة بكل ما يحمله من تكنولوجيا متقدمة وقدرات وأساليب حديثة في الإدارة والتسويق.

الدين العام والنمو الإقتصادي في لبنان

سياسة الحريري النقدية تسببت بالتضخم والركود الإقتصادي

بدعوة من «دار الندوة» في بيروت، ألقى النائب بشارة مرهج، الوزير السابق للداخلية اللبنانية، محاضرة عن الدين العام والنمو الإقتصادي، تناول فيها مخاطر العجز والدين العام وفند مآخذه على السياسة المالية والنقدية التي تنتهجها حكومة رفيق الحريري على زمن توزيره وبعده. ننشر نصها هنا لما تضمنته من نقاط جديرة بالتوقف عندها ومناقشتها:

■ بدلا من الأرقام الصحيحة والإحصائيات الدقيقة التي ينبغي توافرها لضمان سلامة التحليل والتقويم توطئة لإستخراج النتائج والعبر، تنتهج السلطات المعنية سياسة الإشارات الملتبسة التي تعطل الدراسة الموضوعية وتشوش على الدروس المستفادة.

ويأتي في مقدمة هذه الإشارات الملتبسة ما يلي:

● أولا: تعيين الحجم الحقيقي للإنفاق الحكومي وذلك بسبب الإنفاق الذي يتم من خارج الموازنة العامة خصوصاً على صعيد سلف الخزينة وفتح الإعتمادات الإستثنائية ما يشكل خروجاً على مبدأ وحدة الموازنة وضبط الإنفاق العام.

● ثانيا: تقرير نسبة العجز في الموازنة العامة، إذ غالباً ما يُذكر رقم، فيظهر بعد التفحص انه بعيد عن الواقع كما حدث بالنسبة إلى موازنة سنة ١٩٩٤ إذ ارتفعت نسبة العجز المتحقق إلى ٥٧٪ بعد أن كانت مقدرة بمستوى ٤٣٪.

● ثالثا: تحديد حجم الدين العام، حيث يجري طرح موضوع الدين الصافي مقابل موضوع الدين القائم وحيث تختلف الأرقام من مصدر إلى آخر.

● رابعا: إستخدام حركة حساب الخزينة لدى «مصرف لبنان» لإعطاء معلومات غير مطابقة تماماً لواقع الحال واعتبار ان كل ما دخل في حساب الخزينة لدى «مصرف لبنان» هو إيراد وإن كل ما خرج منه هو نفقة، في حين أنه ليس كل ما يدخل هذا الحساب هو إيراد وليس كل ما يخرج منه هو نفقة.

● خامسا: تحديد احتياطي «مصرف لبنان» اذ تدعم ودائع المصارف العاملة في خانة الموجودات من دون احتسابها في خانة المطلوبات بحيث يظهر الإحتياطي بحجم يفوق حقيقته.

● سادسا: خدمة الدين العام، تشير موازنة سنة ١٩٩٥ إلى أن خدمة الدين العام تحتاج إلى ١٦١٠ مليارات ليرة لبنانية، واحصائيات «مصرف لبنان»، تشير إلى أن خدمة الدين العام خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة بلغت ٦٣١ مليار ليرة. وإذا افترضنا أن حجم الدين العام لن يرتفع عما هو مرتقب خلال الفترة المقبلة وأن سعر الفائدة سيستقر، فمعنى ذلك أن خدمة الدين العام ستبلغ في نهاية ١٩٩٥ (١٨٩٣) مليار ليرة لبنانية. وليس ١٦١٠ مليارات ليرة لبنانية كما لحظت الموازنة.

أما إذا إفترضنا، وهو الأصح، أن حجم الدين العام سيزداد وإن الفائدة هي على ارتفاع أيضاً، فإن الفارق هنا يصبح نوعياً بين ما هو ملحوظ وبين ما هو فعلي.

عجز ومخاطر

إن هذه الإشارات الملتبسة، قد يمر بها المرء ويسجلها في ذهنه إذا لحظها كخطأ عابر ولكن عندما تتكرر هذه الإشارات وتصبح منهجاً وسياسة فينبغي عند ذاك التوقف المسؤول عندها، لأن لبنان دفع غالياً ثمن التحايل على الحقيقة ولم يعد أمامه سوى جبه الواقع بمسؤولية صارمة ومشاركة وطنية واسعة توصلاً إلى كشف الخطأ ومحاصرة الخلل.

إن أخطر رد فعل وأسواه على عجز الموازنة هو:

١ - الإستسلام لهذا العجز واعتباره قدراً يمكن تأجيل إستحقاقه.

٢ - الإعتقاد بإمكانية تصحيحه عن طريق اجراءات نقدية ذكية.

فالعجز هو مشكلة ضاغطة لا يمكن تفادي اثارها الضارة على واقع الإقتصاد الوطني كما على مستقبله.

وتأجيل الإستحقاق ممكن إلى حين من خلال خطة محسوبة ولكن تأجيله بطريقة غير مسؤولة يرتب أوخم العواقب.

أما الإجراءات النقدية الذكية فيمكن أن تشكل علاجاً موقتاً ولكنها لن تصمد في وجه الخلل البنيوي للإقتصاد الوطني ما لم تترافق مع جملة إجراءات قاسية على المستويات المالية والإدارية والسياسية تضمن تنشيط الدورة الإقتصادية وضبط الإنفاق وزيادة الإنتاج وتأمين الإستقرار السياسي.

المكابرة الحمقاء والمجرمة

فالمطلوب اليوم الجرأة في تعيين مواطن الضعف والخلل كما الإقدام في التصدي لها حتى لا يسبقنا الزمن فنجد أنفسنا في حلقة جهنمية تفرض علينا المزيد من الإستدانة لسداد المزيد من الديون المتراكمة.

فازدياد الإنفاق لخدمة الدين العام، تترتب عليه اثار سلبية على مجمل مفاصل الإقتصاد الوطني وخصوصاً على صعيد النقد الوطني وإضعاف اليات الدفاع عنه كما على حجم الدين نفسه، إذ ستزداد الحاجة إلى المزيد من الإقتراض لتأمين الخدمة المستحقة.

والنهج القائم على إستسهال الإقتراض والإستهتار بنتائجه يجب أن يتوقف عند نقطة ما وإلا نكون كمن يلحس المبرد ويرهن إقتصاد البلاد، عن سابق تصور وتصميم، فنخسر السيادة والإستقلال في الوقت الذي نقدم فيه أغلى التضحيات من أجل التحرير.

إن المكابرة على صعيد الفرد أو المجموعة هي حماقة لا مبرر لها. أما المكابرة على صعيد الوطن فهي جريمة لا تغتفر.

إن بلداً بعظمة اميركا وجبروتها الإقتصادي بدأ يطرح المكابرة جانباً وشرع يراجع نفسه بالعمق ويتهيأ لعمليات جراحية حاسمة لإصلاح وضع الموازنة العامة، ذلك أن الدين العام الناتج عن الإنفاق الحكومي المنفلت والمتصاعد منذ حرب فيتنام ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة وأصبح يهدد سلامة الإقتصاد الأميركي نفسه، حيث اخفقت كل التدابير النقدية في تحاشي الهبوط المتتالي في قيمة الدولار، وحيث فشلت كل المفاوضات والتدابير الجمركية في خفض عجز الميزان التجاري.

لقد رأت أميركا إنه لم يعد بالإمكان الحصول على شيء ما لقاء لا شيء، فقد حان وقت الحساب، ولا بد من تعديل نمط الإستهلاك، وتخفيض حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض حجم الدين العام بوساطة اجراءات مؤلمة تمتد لعشر سنوات، كما جاء في البرنامج الذي طرحه الرئيس كلينتون مشترطاً أن لا تمس هذه الإجراءات نفقات الدفاع المجمدة أصلا ونفقات التربية والتعليم، وعلى أن يجري تخفيض الضرائب على الطبقة الوسطى والغاء آلاف الوظائف الحكومية والبرامج والأنظمة من دون المس بالمسنين والأطفال.

الدين العام

إن الدين العام هو محصلة لإنفاق حكومي يتجاوز الإيرادات. وهو يتكون من عناصر عديدة ويترك اثاره على قطاعات عديدة لا بل على الإقتصاد الوطني برمته.

ومن يدرس أرقام الدين العام في لبنان، يكتشف نمواً ملحوظاً لحجم هذا الدين سنة بعد سنة.

في سنة ١٩٩١ بلغ حجم الدين العام الداخلي ٢٦٣٩ مليار ليرة لبنانية. ارتفع في سنة ١٩٩٢ إلى ٥٠٥٤ مليار ليرة ثم تابع صعوده في سنة ١٩٩٣ على الرغم من اتباع القاعدة الإثني عشرية من الإنفاق إلى مستوى ٦٠٨١ مليار ليرة لبنانية.

أما في سنة ١٩٩٤ فقد سجل الدين العام الداخلي قفزة كبيرة حيث ازداد بنسبة ٥٣٪ عما كان عليه في سنة ١٩٩٣ فوصل إلى مستوى ٩٣٢٤ مليار ليرة في عام ١٩٩٥ تم تخفيض هذا الدين بنسبة ضئيلة إلى مستوى ٩١٨٢ مليار ليرة لبنانية، ليعود فيرتفع إلى مستوى ٩٢٧٧ في ايار /مايو هذه السنة. ومرد هذا الإنخفاض النسبي لا يعود إلى تنامي قوة الإقتصاد الوطني وإنما إلى استخدام القطاع العام لودائعه من سندات الخزينة لدى البنك المركزي لتمويل عجزه.

اما النشرة الداخلية لجمعية مصارف لبنان عدد اذار/ مارس ١٩٩٥ فتذكر أن مجمل الدين العام (الداخلي والخارجي) بلغ في نهاية ١٩٩٤ (١١٠٩٠) مليار ليرة، وإذا أضفنا إليه عجز موازنة ١٩٩٥ المقدر بـ ٢٢٠٠ مليار ليرة يمكن أن نصل إلى مستوى ١٣٢٩٠ أي ما يفوق ٨ مليارات دولار، من دون أن نحتسب إمكانية زيادة عجز الموازنة وهو أمر وارد على الأرجح.

وإذا افترضنا ان إجمالي الناتج المحلي هو بمستوى ٩ مليارات دولار (وهو أعلى رقم تقديري مطروح) فإن الحجم الإنتاجي للإقتصاد الوطني يبدو هزيلاً قياساً على الحجم النقدي لهذا الإقتصاد والذي يبلغ بدوره ١٤,٧٤ مليار دولار، كما يبدو مثيراً للقلق بالنسبة الى حجم الدين العام.

وإذا ما كان قد ترتب على خدمة هذا الدين بشقه الداخلي وبشقه الخارجي معاً فوائد بقيمة ٧٥٠ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٣ فقد ارتفعت هذه الفوائد - كما هو معروف- إلى مستوى ١٤٨٤ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٤ .

وإذا أخذنا الأشهر الأربعة في نهاية هذه السنة نرى بأن مجموع هذه الفوائد قد بلغ ٦٣١ مليار ليرة لبنانية. ويفترض أن تبلغ في نهاية العام مستوى ١٩٠٠ مليار ليرة لبنانية، هذا إذا تم تجميد حجم الدين العام وتمت السيطرة على مستوى الفوائد.

ويمكن أن نتصور بسهولة إن الإنفاق على خدمة الدين العام سيزداد تبعاً لإرتفاع معدلات الفوائد على سندات الخزينة التي حققت ارتفاعاً ملحوظاً من ١٤٪ في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٥ بمردود فعلي قدره ١٥,٥٪ إلى ٢٢,٥٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٥ بمردود فعلي ٢٩٪. أي ان الرقم الملحوظ في الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ وهو ١٦١٠ مليارات ليرة لبنانية لا يبدو واقعياً على الإطلاق حيث ستكون النتيجة المنطقية مزيداً من العجز في الموازنة وبالتالي مزيداً من الواردات الإستثنائية وارتفاعاً في الدين العام، هذا إذا افترضنا تقيد الإنفاق الحكومي بما ورد في أرقام الموازنة نفسها.

وأستناداً إلى المعطيات الحالية، لن يكون مفاجئاً على الإطلاق اذا تجاوزت الديون المتوجبة الأداء في موازنة ١٩٩٥ حدود الأربعين في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال، هو: هل وصلنا إلى نقطة اللاعودة وهل يمكن السيطرة على الدين العام المتصاعد وكيف وبأي كلفة؟

فالإستحقاق يطرح نفسه بقوة حيث التغاضي عنه هو أمر في منتهى الغباوة وحيث جبهه هو أمر في منتهى الصعوبة.

السلطات الرسمية تعترف بالواقع وتقلل من شأن الأخطار المترتبة عليه لإعتبارات الثقة العامة.

وبالمقابل فهي تتمسك بالخطة العشرين وسيلة لتحقيق النهوض الإقتصادي واستيعاب السلبيات القائمة بما فيها عجز الخزينة ونمو حجم الدين العام.

وإذ تحاول السلطات تنفيذ الخطة العشرية بتقسيط مشاريعها، فإنها تحاول السيطرة على الوضع وكسب الوقت من خلال مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي يغلب عليها طابع رد الفعل والإنتقاء، الأمر الذي يؤدي إلى ارباكات واسعة النطاق تستدعي بدورها إجراءات من الطبيعة نفسها، وهو ما يفتح الطريق أمام ظواهر يصعب السيطرة عليها يوماً بعد يوم.

فالعجز ينتج المزيد من الدين، وتنامي الدين يفضي إلى المزيد من إرتفاع سعر الفائدة، وإرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تراجع وتيرة التثمير الخاص وتقلص النشاط الإقتصادي. المنطق السائد يرى في الخطة العشرية الطموحة حلاً لكل المشكلات القائمة ولكن العبرة ليست في الطموح وإنما في توازن الطموح مع الإمكانات المتاحة.

فالتنمية ترتبط، إلى جانب أمور أخرى، بالقدرة على التمويل، وفي ظل غياب المساعدات العربية والدولية أو تقلصها للحد الأدنى يبرز الإعتماد على اللبنانيين المقيمين والمغتربين الذين لا يمكن حفزهم بالقدر الكافي في غياب التوازن السياسي والمشاركة الوطنية الواسعة، وتردي عامل الثقة من جهة ولاستحواذ الخزينة على مدخرات القطاع الخاص وانخفاض قدرة المصارف على التسليف بحيث لا يبقى أمام الدولة سوى الإقتراض الخارجي وسيلة رئيسية لتمويل حركة الإعمار.

«البنك الدولي» يرى ارتباطاً وثيقاً بين النمو الإقتصادي من جهة والمعدلات المرتفعة للإدخار المحلي المترافقة مع استخدام فعال للإستثمارات من جهة أخرى. فهل يملك لبنان هاتين الخاصتين ام يجب العمل بجهد لامتلاكهما كي يتمكن من اختراق الحلقة المفرغة والإنطلاق في عملية النمو الإقتصادي.

وإذا ما كان الشرط الأول يستتبع اجراءات مؤلمة على صعيد السياسة النقدية والمالية، فإن تحقيق الشرط الثاني، يستتبع إصلاحاً إدارياً جذرياً وتطويراً لمؤسسات الدولة مثلما يفرض تحريراً للسوق من كل العوامل التي تعطل حركتها الحرة.

ما هو واقع الحال بالنسبة الى الشرط الأول المتعلق برفع مستوى الإدخار العام؟ او بكلمة أخرى ما هو وضع الليرة اللبنانية كوسيلة للتبادل وحفظ الثروة وما هو وضع معدل الفائدة؟

تثبيت سعر الصرف

إن الإنجاز الحقيقي الذي تفخر به الحكومة هو تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية وتحسين وضعها تدريجياً تجاه الدولار وصولاً إلى ما يشبه الإستقرار النقدي الذي يشكل المقدمة الضرورية لحفز الإستثمار وتحريك عجلة الإنتاج.

وما أحرزته الحكومة على صعيد تثبيت سعر صرف الليرة يعتبر إنجازاً ملموساً. ولكن الصحيح أيضاً أن هذا الإنجاز تمّ تحقيقه بكلفة عالية خصوصاً على صعيد ارتفاع حجم الدين العام وارتفاع كلفة خدمته. الأمر الذي يرهق الموازنة ويجعلها كأداة أقل قدرة على اعادة توزيع الدخل بصورة متوازنة على المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية لهم في فترة ما بعد الحرب، فضلاً عن تأمين المستوى الإستثماري اللازم وسد ثغرات القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي حكماً إلى الإستدانة الخارجية خصوصاً بعدما استنزف الدين الداخلي، أو يكاد، إمكانات السوق المحلي.

إن تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية لا أهمية له إذا ما كان هدفاً بحد ذاته بل تكمن أهميته في كونه جسر عبور نحو الإزدهار الإقتصادي ومدخلاً للإستقرار الإجتماعي.

إن تحسن سعر صرف الليرة يعني تزايد قوتها الشرائية، الأمر الذي لم يحصل ولم يشعر به المواطن اللبناني، الذي يتحمل الأمرين على رجاء النهوض الإقتصادي العام.

معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية

هناك سياستان من الصعوبة بمكان اتباعهما في وقت واحد ولوقت طويل: سياسة تثبيت سعر الصرف وسياسة تمويل العجز. ذلك انه كلما ازداد العجز ازدادت الحاجة إلى الإقتراض وتقلصت القدرة على ضبط سعر الصرف. وهذا هو بالضبط ما تسعى الحكومة جاهدة للحفاظ عليه ولو بصورة مصطنعة وبكلفة عالية لا يمكن تفاديها إلا نظرياً.

ماذا يحصل على أرض الواقع؟

بسبب العجز المتزايد سنة بعد سنة في الموازنة العامة تجد الحكومة نفسها مرغمة على الإقتراض لتمويل هذا العجز عبر إصدار سندات خزينة بفوائد عالية من أجل جذب أموال الجمهور.

وقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع كلفة خدمة الدين وتشجيع المواطنين على الإستثمار في السندات وتقليص حركة الإستثمار في القطاعات المنتجة.

لقد اعتبرت مقدمة الموازنة الحالية ان انخفاض معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية خلال سنة ١٩٩٤ امر إيجابي يعكس التحسن في الأوضاع الإقتصادية والنقدية.

ولكن هل استمر هذا الإتجاه خلال سنة ١٩٩٥؟

بعد أسابيع قليلة من بداية السنة بدأت معدلات الفوائد على الليرة اللبنانية تتخذ مساراً معاكساً للإتجاه الذي ساد السنة الماضية، حيث ارتفعت - كما أشرنا سابقا - من ١٤٪ وبمردود فعلي ١٥,٥٪ في شهر كانون الثاني/ يناير إلى ٢٢,٥٪ وبمردود فعلي ٢٩٪ في شهر حزيران/يونيو.

فإذا استندنا إلى القياس الذي اعتمدته الحكومة، يصح القول عندئذ بأن إرتفاع معدلات الفوائد يعكس تراجعاً في الحركة الإقتصادية العامة. ويبدو الأمر اكثر وضوحاً إذ أشار معظم الإحصاءات إلى أن معدل النمو العام بلغ سنة ١٩٩٤ ٨٪ بينما بلغ خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة ١٩٩٥ ٥٪ (نشرة بنك عودة - حزيران/يونيو ١٩٩٥).

إن الإتجاه السائد حالياً لم يأت من فراغ فلقد اضطرت السلطات الى رفع سعر الفائدة على سندات الخزينة لإجتذاب المكتتبين على الرغم من الإلزام القانوني للمصارف العاملة بالإكتتاب.

إن المشكلة هنا تكمن في أن السياسة النقدية المتبعة حالياً أصبحت أداة تمويل للعجز بدلاً من أن تكون وسيلة مراقبة وضبط لتأمين الإستقرار النقدي. ويمكن رصد هذه الظواهر من خلال الآتي:

● تجدد الإتجاه لإرتفاع نسبة الدولرة وهو ما تجلى بوضوح من خلال رفع فوائد الإنتربنك الذي استهدف الوقوف بوجه هذا الإتجاه.

وقد ارتفعت هذه الفوائد خلال النصف الأول من هذا العام على النحو التالي:

- كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥: تراوحت ما بين ٨٪ و١٢٪.
- شباط /فبراير ١٩٩٥: تراوحت ما بين ٩٪ و١٠٪.
- اذار/ مارس ١٩٩٥: تراوحت بين ٩٪ و١٤٪.
- نيسان/ ابريل ١٩٩٥: تراوحت بين ٩٪ و١١٪.
- ايار/ مايو ١٩٩٥: ارتفعت تدريجياً خلال الأزمة من ٩٪ إلى ٢٢ إلى ٢٨ و٣٠ و٤٨ إلى ١٧٥ (٢٢ ايار/مايو) إلى أن استقرت إلى ١٠٪ في ٢٦ ايار/مايو.
- حزيران/ يونيو ١٩٩٥: تراوحت ما بين ٨٪ و٣٥٪.

● تعميم مصرف لبنان رقم ١٣٤٠ خلال الأزمة الحكومية الأخيرة حول احتياطي المصارف العامة ويتضمن:

١ - يحتسب الإحتياطي يوميا.

٢ - معدل الفائدة على القروض المضمونة بسندات تجارية: ٣٠٠٪.

٣ - معدل الفائدة على تدني الإحتياطي الإلزامي: ٣٠٠٪.

٤ - معدل الفائدة على تدني سندات الخزينة عن المفروض: ٣٠٠٪.

(اعتباراً من ١٩٩٥/٥/٢٢):

اعادة حسم للافراد: ٣٪ بعد مضي ثلاثة أشهر فوق المردود الفعلي (YIELD).

● تناقص تدريجي في احتياطي مصرف لبنان حيث انخفض الإحتياطي الصافي من ٢٦٣٥ مليون دولار في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ إلى ٢٢٤٩ مليون دولار في شهر نيسان/ ابريل إلى حوالى ١٦٥٠ مليون دولار في شهر ايار/مايو.

● الإنفاق الحكومي المتصاعد حيث زادت نفقات الدولة عن إيراداتها من الفصل الأول من عام ١٩٩٥ بـ ٥٧٥ مليار ليرة لبنانية.

● الميزان التجاري الذي سجل عام ١٩٩٤ عجزاً بقيمة ٤٤٠٠ مليون دولار، وتقول «نشرة بنك عودة» إنه بلغ خمسة الاف مليون دولار.

● ميزان المدفوعات الذي سجل عجزاً على مدى الأشهر الخمسة المنصرمة بلغ ٤٥٦ مليون دولار، وهو أمر ذو مغزى ومثير للقلق إذا ما استمر في ظل الأوضاع السياسية الراهنة، على إعتبار أن ميزان المدفوعات بالفائض الذي كان يحققه سنوياً عبر تدفق حركة الرساميل والتحويلات الوافدة هو الذي كان يستوعب العجز في الميزان التجاري ويعزز وضع الليرة اللبنانية واحتياطي البنك المركزي.

فلقد حقق ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة ١١٧٠ مليون دولار سنة ١٩٩٣ كما حقق فائضاً بقيمة ١١٣٠ مليون دولار سنة ١٩٩٤ .

بينما بلغ كما ذكرنا للأشهر الخمسة الأولى من هذا العام ٤٥٦ مليون دولار.

السياسة النقدية

إن السياسة النقدية المتبعة هي سبب رئيسي في حالة التضخم النقدي مثلما هي سبب رئيسي في حالة الركود الإقتصادي.

إن إستخدام السياسة النقدية لتغطية العجز يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، ولامتصاص هذه الزيادة والحؤول دون تفاعلاتها التضخمية، تلجأ هذه السياسة إلى امتصاص هذه الزيادات عبر إصدارات لسندات الخزينة فتلزم المصارف وتجذب الجمهور فتكون النتيجة، في ظل السيطرة على سعر الصرف، تضخماً مقنعاً وركوداً إقتصادياً وتحويلاً تدريجياً للإقتصاد اللبناني من إقتصاد منتج للسلع والخدمات إلى اقتصاد ريعي قوامه المضاربة في سوق العقارات والسندات والأسهم.

فالسياسة النقدية هنا تستخدم كسلاح رئيسي لحماية الإقتصاد الوطني، علماً بأن هذا السلاح هو سلاح ردعي في الغالب اكثر مما هو سلاح علاجي.

إن تحميل السياسة النقدية اكثر مما تحتمل في ظل تراكم عجز الموازنة وتنامي الدين العام، وارتفاع معدلات الفوائد وغياب الوفاق السياسي الحقيقي، سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى ما لا تحمد عقباه. ومن الأهمية بمكان التحذير من وقوع الحدث قبل إنفجاره.

اما الإمتناع عن التحذير لتحاشي إثارة الخواطر، والشكوك، فمؤداه الرضوخ إلى الإبتزاز ودفع الثمن مضاعفاً، إذ لا شيء يزعزع الثقة كتجاهل الحقائق، والتغاضي عن المرض لا يلغي وجوده وإنما يعطل امكانية علاجه.

ونقطة البداية في هذه المعالجة تكمن في نشوء إرادة سياسية إصلاحية تواجه الحقيقة ولا تخشى دفع الثمن.

فالعبء المتراكم يجب أن نتحمله عاجلاً أم اجلاً، والأفضل أن نعترف به ونبادر إلى معالجته بروية ومسؤولية من أن نتجاهله فيستحق علينا دفعة واحدة بصورة انتكاسات وانفجارات.

هذه التجربة المرة تمر بها معظم الدول ولكن ليس كلها يستطيع الخروج منها.

غير ان لبنان مؤهل بحكم موقعه الجغرافي، وطبيعة مناخه وحيوية ابنائه، وتراكم الخبرات لدى رجال الأعمال والإداريين والمهارات لدى الفنيين، والعمال، ومرونة نظامه الإقتصادي، وامتداد شبكة علاقاته الإقتصادية عبر أبنائه المنتشرين في العالم، وامتلاك العديد منهم لثروات ضخمة، مؤهل للخروج من هذه التجربة بصعوبة ولكن بنجاح إذا عرف كيف ينتهج، كدولة وكمجتمع، السياسات السليمة على الصعد السياسية والإدارية والإجتماعية والنقدية وصولا إلى السياسة المالية التي تتناول ترشيد الإنفاق وزيادة الموارد.

● فعلى الصعيد السياسي: لا بد من توسيع قاعدة المشاركة الوطنية في إدارة شؤون البلاد تنفيذاً لمبادئ وثيقة الطائف، وتعميقاً لنهج الوفاق الوطني وتحقيقاً للتوازن السياسي العام.

ذلك انه بمقدار ما تضيق القاعدة السياسية للحكم تتضاءل قدرته على الإيحاء بالإستقرار والثقة اللازمين لجذب المستثمرين اللبنانيين والعرب من الخارج ومساهمتهم في خطة النهوض الإقتصادي.

● على الصعيد الإداري: لا بد من إنجاز إصلاح حقيقي ينطلق من الثقة عموماً بالجسم الإداري اللبناني الذي صمد طوال سنوات المحنة، وصمدت من خلاله الدولة، ويسعى إلى وضع خطة تطوير متكاملة للإدارة اللبنانية، تبدأ بتكريس الشفافية، وبتفعيل دور اجهزة الرقابة والمحاسبة بعيدا عن اية ضغوط، وتقليص دور المحسوبيات وعملية تقاسم الوظائف بين السياسيين وصولاً إلى تحديث التشريعات الإدارية لتحريرها من الروتين، وتسريع آليات العمل الإداري لتسهيل معاملات المواطن، مروراً بالطبع بمحاسبة كل مقصر أو مرتكب أو متواطئ.

● على الصعيد الإجتماعي، المطلوب: وضع الخطط الكفيلة بتوسيع قاعدة مشاركة المجتمع في عملية التنمية والإعمار بدءاً من القاعدة وصولاً إلى القمة. في هذا الإطار يبرز دور خاص للمجالس البلدية والإختيارية التي ما تزال في معظمها معطلة او شبه مجمدة، وكذلك لمؤسسات المجتمع المدني وهيئات العمل التطوعي التي من شأنها أن تسد فراغاً كبيراً في مجالات الخدمة الإجتماعية والإنسانية، ومراقبة الأداء الحكومي على كل المستويات.

كما ان دور المجلس الإقتصادي الإجتماعي، (الذي ما زلنا ننتظر تشكيله بعيداً عن عقلية المحاصصة والتقاسم) يبقى دوراً فاعلاً في تنظيم العلاقات بين الدولة وقطاعات المجتمع عامة بما يخدم كل الخطط والمشاريع الإقتصادية.

● على الصعيد النقدي: لا بد من الإنتقال من الإنجازات الدفترية إلى المواجهة الفعلية عن طريق عقلنة السياسة النقدية وربطها بالسياسة المالية وربط الإثنين معاً بحاجات البلد الإنمائية. فاذا كان المطلوب تحقيق الإستقرار النقدي، فلا يجوز ان يأسر مصرف لبنان نفسه في نسق واحد من التدخل بحيث يعطل عوامل السوق تماماً في الوقت الذي يفترض فيه مواجهة المضاربين على الليرة اللبنانية والتخفيف من حدة التقلبات في سوق القطع.

إن إخراج البلاد من الحلقة المفرغة التي أوجدها نهج المضاربة العقارية والمضاربة في سوق النقد، والأسهم والسندات وتوجيه الإستثمارات نحو القطاعات المنتجة، هي السياسة السليمة التي تعزز الإنتاج وتحمي العملة الوطنية.

في السياسة المالية

إن هذه السياسات تشكل بعناوينها العريضة إطاراً لمعالجة الخلل البنيوي العميق الذي يعاني منه الإقتصاد اللبناني، كما توفر القاعدة المتينة لإنجاز سياسة مالية قادرة بالفعل على وضع حد للعجز المتمادي، ومحاصرة الآثار الخطرة، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، للدين المتصاعد داخلياً وخارجياً.

في الإطار المالي ينبغي التوقف سريعاً أمام ثلاثة محاور للسياسة المطلوبة: النظام الضرائبي، الإنفاق، الواردات.

● فعلى صعيد النظام الضرائبي، لا بد من تعديل السياسة الضرائبية الحالية التي ارهقت الفقراء، وأولي الدخل المحدود ولم تستطع ان تجذب المستثمرين ، فنحن لا نريد أغنياء يبحثون عن جنة ضرائبية وانما نريد مستثمرين في مشاريع البلد الإقتصادية، وهؤلاء، لا يمكن جذبهم إلا إذا تقدمنا نوعياً على صعيد توفير الخدمات الأساسية، من كهرباء، واتصالات وطرقات وسواها.

● على صعيد الإنفاق، وقف الهدر وضبط الإنفاق العام وترشيده واخضاعه لرقابة مشددة من قبل المؤسسات المعنية. وفي هذا المجال، لا بد من اخضاع مجالس «الإنماء»، و«الإعمار» و«الجنوب» و«الصندوق الوطني للمهجرين» و«الهيئة العليا للإغاثة» إلى أنظمة التدقيق والمحاسبة العمومية وإلى التزام الحد الأدنى من أصول الصرف المتعارف عليها وذلك قطعا لدابر أي تجاوز وتعزيزاً لثقة المجتمع بهذه المؤسسات الحيوية والمتصلة بقضايا وطنية عزيزة على قلبه.

كذلك المطلوب اعتماد مبدأ الشفافية في كل الصفقات والمشاريع التي يجري تنفيذها، عبر تقديم كل مقاول كشفاً دورياً عما أنجزه من ضمن مشروعه، وعما أنفقه، ليصار إلى ضبط حركة تنفيذ المشاريع ومنع بيع الإلتزامات الشائع هذه الأيام، وللتأكد من سلامة التنفيذ والتزامه الشروط والمواعيد المحددة.

● على صعيد الواردات:

١ - تحسين الجباية وتسهيل المعاملات للمواطنين.

٢ - فصل حسابات الخزينة عن حسابات البلديات.

٣ - اشراك القطاع العام بصورة فعالة في سوق النفط.

٤ - تنفيذ قانون تسوية مخالفات البناء.

٥ - الإسراع في تقديم مشروع قانون يتعلق بالمخالفات وإستثمار الأملاك البحرية العمومية.

٦ - اعادة النظر في رسوم أشغال وإستثمار املاك البلديات والأملاك العامة بما يضمن تحصيل حقوق الدولة.

بشارة مرهج
(النائب ووزير الداخلية اللبنانية السابق)

دراسة من «جامعة الخليل» تدعو الأردن إلى تكامل سياحي مع فلسطين

القطاع السياحي غير المهيأ في الأردن يرزح تحت طفرة السلام

■ كشف عبد الإله الخطيب، وزير السياحة والآثار، ان «هذه سنة قياسية من ناحية الأرقام والإيراد».

وقال إن ٣٧١٤٩٣ سائحاً زاروا الأردن خلال هذه الفترة من هذه السنة مقارنة مع ٢٥٩٦٨٦ أتوا في الأشهر الخمسة الأولى من سنة ١٩٩٤.

وقال الخطيب ان نسبة نمو السياح الأجانب الذين ينظر إليهم عادة كعماد تقليدي لقطاع السياحة كانت ٦٥,٢ في المائة في هذه السنة حيث زار المملكة ١٠٧٦٣٦ سائحاً مقارنة مع ١٠٦٧٩٧ السنة الماضية.

أما السياح الذين يأتون في رحلات جماعية منظمة فقد ارتفع عددهم بنسبة ١٣٨ في المائة هذه السنة مقارنة مع فترة الخمسة أشهر الأولى من سنة ١٩٩٤ حيث وصلوا إلى ١١٣٢٣٧٠ شخصاً مقارنة مع ٥٥٣٨٧ شخصاً.

وتستثنى أرقام الزيادة الكلية السياح الإسرائيليين الذين بلغوا ٤٤٢١٠ وزاروا الأردن منذ أن فتح البلدان حدودهما امام رعاياهم بعد مرور شهر على توقيع المعاهدة في ٢٦ من تشرين الأول/ اكتوبر الماضي التي انهت ٤٦ عاماً من حالة الحرب.

وهم تجتذبهم مناطق عديدة مثل كنيسة فيها خارطة فسيفساء للأراضي المقدسة عمرها اكثر من ستة آلاف سنة وجبل «نبو» حيث دفن «النبي موسى» ومدينة «البتراء» الأثرية التي نحتتها «الأنباط» في صخر وردي اللون معلم طالما حلم الإسرائيليون برؤيته قبل السلام.

وقال عبد الإله الخطيب ان منظمي الرحلات السياحية في العالم بدأوا يروجون الأردن بمفرده كوجهة سياحية بعد خطوات السلام التي ازاحت مخاوف لزيارة المنطقة ظلت تراود عدداً كبيراً من السياح في العالم.

ولكن المسؤولين ومنظمي الرحلات الأردنيين يقولون ان قطاع السياحة الصغير يرزح تحت ضغوط الطفرة التي سببتها معاهدة السلام.

فالحافلات السياحية تواجه ازمة حادة بسبب ارتفاع الطلب والفنادق والمرافق السياحية المرغوبة تعمل بطاقتها القصوى منذ عدة أشهر ويواجه منظمو الرحلات نقصاً في المرشدين والأدلاء السياحيين الذين يتكلمون لغات عدة.

ويتساءل العديد إذا كان الأردن بمرافقه المحدودة وبنيته السياحية الحالية قادر على إستيعاب عدد أكبر من السياح وإذا ما كان يريد ان يصبح مركزاً لإستقطاب السياحة الشعبية الرخيصة التي قد تؤذي مناطقه السياحية الحساسة مثل «البتراء».

وقال الخطيب معبراً عن أراء قطاع كبير من العاملين في السياحة: «نحن بحاجة إلى السياحة الإنتقائية. نحن لسنا للسياحة الشعبية».

وقطاع السياحة من أهم مصادر دخل العملة الأجنبية في المملكة حيث جلب للأردن ٦٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٤ مقارنة مع ٥٤٦ مليون دولار سنة ١٩٩٣ . ويتوقع المسؤولون عوائد تفوق المليار دولار هذه السنة.

ويقولون ان مجال زيادة الدخل ما يزال واسعاً حيث ان الأردن يستقطب حوالى ثلاثة في المائة فقط من مجمل عدد السياح الأجانب الذين يزورون منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الضغوط والأعباء هذه فان القطاع السياحي كان أعلى القطاعات التي استفادت من اجواء السلام بعد الإتفاقية.

وهي القطاع الوحيد في سوق عمان المالي الذي حقق مكاسب ذات شأن حيث هرع المستثمرون لدعم مشاريع فندقية جديدة او تحسين القديمة منها.

ودخلت شركات عالمية مثل «شيراتون» و«حياة ريجنسي» و«موفنبك» في مشاريع لبناء فنادق جديدة بينما تفكر شبكة «هوليداي إن» في دخول السوق الآخذة بالإنتعاش.

وهذه المؤشرات حدت بعدد من الإقتصاديين الفلسطينيين إلى الدعوة لقيام نوع من التكامل السياحي بين الحكم الذاتي في غزة - اريحا وبين الأردن. فقد أعتبر الدكتور نبيل توكالي من جامعة الخليل، في دراسة وضعها حول التعاون السياحي بين فلسطين والأردن، ان في وسع البلدين ان يكونا بؤرة مركزية بين بلدان الشرق الأوسط لمواجهة الطلب المتزايد على السياحة والذي يكمن في السوقين العربية والإسلامية في الدرجة الأساسية. وأوضح أن تجربة ما قبل الإحتلال تظهر أن هاتين السوقين تمثلان ما نسبته ٧٠ في المائة من حجم السياحة إلى الأردن، مؤكداً ان الظاهرة نفسها ستعود بعد بقائها منحسرة كلياً عن الساحة الفلسطينية لأكثر من ربع قرن.

وأضاف معدداً التحديات والمستجدات، ان مشكلة العبور السياحي على الجسور القائمة بين البلدين والسماح بالتنقل الحر بالسيارات الخاصة او بوسائل النقل العام في الإتجاهين الأردني والفلسطيني تشكل هماً مشتركاً يتطلب عملاً حثيثاً لتغيير الصورة التي ارتسمت في الأذهان بعد ربع قرن من السيطرة الإقتصادية على المعابر. وأشار إلى تطوير المناطق الحدودية المشتركة والمتمثلة في البحر الميت والأغوار التي قال ان لديها من مقومات الجذب السياحي ما يعود بالفائدة على الجانبين، ودعا إلى اقتران الإتفاق الذي عقد بين الجانبين الأردني والفلسطيني لإنشاء منطقة حرة في الأغوار بالبعد السياحي المنتظر لهذه المنطقة.

وقال الدكتور توكالي في دراسته، ان أهم التحديات التي تواجه السياحة الأردنية والفلسطينية تتمثل في قدرتهما معاً على خوض المنافسة الشديدة التي تصل إلى حد فرض الهيمنة من الجانب الإسرائيلي، مشيراً إلى أن التعاون الأردني - الفلسطيني يجب أن يكون استراتيجيا بحيث يحبط كل محاولات تهميشهما معاً وجعلهما مجرد استراحتين في الطريق إلى إسرائيل ومنها.

وذكر الدكتور توكالي ان من بين مجالات التعاون الممكنة بين القطاع الخاص السياحي في البلدين تأسيس شركات أو مؤسسات إستثمارية، سواء، في صورة شركات قابضة أو استثمارية متخصصة في السياحة، معللاً ذلك بأن حجم الإستثمار المطلوب لبناء سياحة حقيقية يفوق قدرات الإستثمار الفردي والعائلي السائد حتى الآن في البلدين.

ودعا من جهة ثانية الى تعاون القطاع الخاص السياحي في البلدين ضمن ضوابط تحد من التطلعات نحو الربح السريع على حساب الإنتماءات المهنية الأصيلة لهذه الصناعة، مشيراً إلى أن من شأن الطابع التنافسي لهذه الصناعة أن يتحول إلى قوة مدمرة للجميع.

كما طالب بالتعاون في مجال التسويق السياحي المشترك بما يعود بالمنفعة على الطرفين، وأوضح أن على الأجهزة الرسمية أن تتعاون مع القطاع الخاص في وضع سياسة تسويقية مشتركة في أقرب وقت من خلال اعداد كتيبات خاصة ونشرات ترويجية لفئات السياح المختلفة، وبينهم الحجاج المسلمون والمسيحيون واليهود والسياح الوافدون لأهداف أخرى، ثقافية وترفيهية، ومهمات عمل وغير ذلك من اغراض السياحة.

وأشار إلى تفعيل السياحة بين البلدين من اجل تعميق علاقات التفاهم بين الشعبين وتجذيرها، فضلاً عن تنشيط الحركة السياحية بينهما، داعياً إلى مباشرة التنفيذ الفعلي لعملية التكامل السياحي الثنائي عبر إنشاء لجنة مشتركة دائمة تضم جهات عدة أهمها وزارة السياحة في كلا البلدين، ومندوبين عن الفعاليات السياسية الأخرى من وكلاء السياحة والسفر والأدلاء، والفنادق والإذاعة والتلفزيون وغيرها، لوضع خطة سياحية شاملة تلتزم بها الأطراف جميعاً لتحقيق النتائج المرجوة.

الوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطيء إلى المناطق الجبلية

■ منذ مدة غير قصيرة تعكف الجهات المغربية على مراجعة دقيقة ومتعمقة للقوانين واللوائح التي تحكم نشاط القطاع السياحي في المملكة بقصد تنشيطه وزيادة فعاليته ووضعه في إطار استراتيجية التنمية الشاملة للبلاد.

ويشير الخبراء إلى أن هذا القطاع ما زال يواجه العديد من المسائل التي يجب معالجتها بشكل جذري حتى يتسنى التعامل مع هذا القطاع وفق مفهوم التنمية الشاملة التي تأخذ في الإعتبار حقائق التحولات الإقتصادية في عالم اليوم.

ومن أبرز تلك المسائل تحديد العلاقة بين مفهوم العرض والطلب وبين الإستثمار في قطاع السياحة، وتحديد الوسائل والأساليب الخاصة بتشجيع السياح العرب والأجانب لزيارة المغرب، إضافة إلى كيفية استغلال وتوظيف بعض المواقع الأثرية القديمة كمعالم سياحية تهم الكثير من السياح خاصة الأجانب منهم.

ويشكل قطاع السياحة رافداً مهماً من روافد النمو الإقتصادي والإجتماعي المغربي، إذ تقدر قيمة الإستثمارات الموظفة فيه بحوالى ٢٠ مليار درهم مغربي كما يوفر أكثر من مليون ونصف مليون يوم عمل سنوياً.

وتمثل عائدات قطاع السياحة المغربي المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد تحويلات المغاربة العاملين في الخارج، حيث بلغ اجمالي عائدات قطاع السياحة في السنة الماضية حوالى ١٢ مليار درهم مغربي.

وقد وفرت الخطوات التي قطعتها الحكومة المغربية في مجال تنفيذ برنامج الخطة في قطاع السياحة مجالاً رحباً للقطاع الخاص للإستفادة من الإمكانيات والقدرات غير المستغلة التي يزخر بها هذا القطاع.

ويقول مسؤولون مغاربة إنه في إطار برنامج الخصخصة «بيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص» تركت الدولة للقطاع الخاص مهام ومسؤوليات الإستثمار في السياحة.

إلا أن الدولة ما زالت تتولى مسؤوليات أخرى في هذا القطاع مثل انشاء البنيات الأساسية وإقامة التجهيزات الأولية في المواقع السياحية المتميزة.

وكان محمد العلوي المحمدي، وزير السياحة أعلن أن وزارته بدأت بإجراءات انشاء وكالة عقارية سياحية تسمى «الشركة المغربية للتجهيز السياحي» لتتولى تشييد منشآت عقارية سياحية تقوم الدول ببيعها بأثمان مناسبة للمستثمرين في قطاع السياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة السياحة تعمل الآن على توسيع مجالات الأنشطة السياحية لتشمل بعض المناطق الجبلية التي تتسم بمناخات طبيعية معتدلة خلال المواسم السياحية إضافة إلى التركيز على ما يعرف بإسم سياحة الشواطيء، خصوصا وأن حوالى ٧٠ في المائة من السياح الذين يزورون المغرب سنويا يهتمون بالشواطيء والمناطق المجاورة.

وفي رد على سؤال حول ما يتعرض اليه بعض السياح الأجانب من مضايقات في عدد من المناطق السياحية قال الوزير، إن شرطة السياحة كونت لمكافحة مثل هذه الظواهر، وأن هذه الشرطة بدأت نشاطها الآن في مدينتي «مراكش» و«طنجة» اللتين تعتبران من اكثر مدن المغرب جذباً للسياح من مختلف انحاء العالم.

ويبدي المسؤولون المغاربة تفاؤلا كبيرا بأن الأشهر المقبلة ستشهد تحولات عميقة في قطاع السياحة بحيث يصبح بمثابة رافد مهم من روافد التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المملكة المغربية.

مجلس ترويج السياحة يبحث عن السياح في جنوب افريقيا واسكندينافيا

تراجع عدد السياح الروس يشغل دبي

■ أعلن «مجلس ترويج التجارة والسياحة» في دبي عن نيته على إفتتاح مكتبين تمثيليين في جنوب افريقيا واسكندينافيا لزيادة عدد السياح القادمين من تلك الدول.

وفيما يبدأ مكتب جنوب افريقيا عمله السنة الجارية، يظل مكتب اسكندينافيا تحت الدراسة.

وذكر عن المجلس أنه يضع أيضاً اللمسات الأخيرة على مشروع لفتح مكتب جديد في موسكو من اجل تنشيط حركة السياح بين الإمارات وروسية بعدما شهدت الحركة تراجعاً ملحوظاً أخيراً. ونفى مصدر مسؤول في «مجلس ترويج التجارة والسياحة» ان يكون لإنخفاض عدد السياح القادمين من دول الكومنولث (الإتحاد السوفياتي سابقا) اي تأثير على العدد الإجمالي للسياح الذين يزورون دبي سنوياً، موضحاً أن دبي ما زالت تجتذب اعداد متزايدة من السياح من كل انحاء العالم. وأضاف المصدر ذاته، ان وفداً من المجلس كان زار موسكو منذ مدة وانهى اغلبية المتطلبات اللازمة لإفتتاح المكتب هناك. وكشف عن أن وفداً ثانيا سيزور موسكو مجدداً لإكمال الترتيبات.

وسيقوم المكتب عند إفتتاحه بتوزيع المعلومات والنشرات السياحية عن دبي. وقد يتبع ذلك في مراحل لاحقة افتتاح مكاتب أخرى للمجلس في مناطق أخرى من جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقاً.

من ناحية أخرى أعلن المجلس عن مبادرة جديدة ترمي إلى استقطاب المواطنين للعمل في القطاع الفندقي. وقال خالد بن سليم الرئيس التنفيذي للمجلس، إن المجلس أبرم إتفاقاً مع ١١ فندقاً في دبي لتدريب الطلاب والطالبات خلال الصيف الحالي، لإتاحة الفرصة لهم لإكتساب الخبرة في قطاع الصناعة الفندقية. وقال ان المجال سيكون مفتوحاً امام ٣٢ من طلاب وطالبات الجامعة والصفوف الثانوية لتسجيل أسمائهم في البرنامج الصيفي.

وسيتم تدريب الطلاب في الفنادق الفخمة لمدة شهر كامل اعتباراً من منتصف تموز/يوليو الماضي على ان تكون ساعات التدريب اثناء فترة العمل الصباحية. ولكي يكون هناك حافز إضافي سيمنح الطلاب راتباً في نهاية فترة التدريب.

اما الفنادق المشاركة في هذا البرنامج فهي «الخليج بالاس»، «شيكاغو بيتش»، «دبي انتركونتيننتال»، «فورتي غراند»، «جميرابيتش»، «هيلتون إنترناشونال»، «دبي مارين»، «هوليداي إن»، «حياة ريجنسي»، «جي دبليو ماريوت»، «رامادا» و«رويال ابجر».

وحول إنشاء معهد او كلية لتأهيل المواطنين للعمل بهذا القطاع قال خالد بن سليم، إن الحاجة ماسة الى إنشاء هذا المعهد مستقبلا، أما الآن فإن بعض مؤسسات القطاع الخاص بمجال الفندقة تتولى التأهيل من خلال معاهد متخصصة في سويسرا وأوروبا.

١١ مشروعاً سياحياً جديداً في السعودية:

«قرية النخيل» أولاً و«شاطيء نصف القمر» بعدها..

■ بدأت «الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية» والشركات المنبثقة عنها وهي ١١ شركة، تنفيذ مشاريع سياحية وترفيهية يبلغ إجمالي رؤوس اموالها ١,٤ مليار ريال (نحو ٤٠٠ مليون دولار) تبلغ حصة «الشركة السعودية للفنادق» فيها نحو ٣٤ في المائة اي ما يعادل ٤٦٩,١٢٠ مليون ريال.

وبين المشاريع التي يجري تنفيذها حالياً مشروع «قرية النخيل» السياحية في جدة والتي وضع حجر أساسها في حزيران/يونيو الماضي. وتتكون من ١٢٠ فيللا وموتيلاً يضم ٥٠ غرفة بكلفة تناهز ٢٢٨ مليون ريال، وتتولى تنفيذ الأعمال الإنشائية للقرية «مجموعة بن لادن» السعودية على ان يكتمل التنفيذ السنة المقبلة.

وبدأت الشركة كذلك في تنفيذ «البحيرة» الداخلية بمشروع شاطيء «نصف القمر» في المنطقة الشرقية والتي تمثل العنصر الأساسي للمرحلة الثانية البالغة ٢٥٠ وحدة سكنية مختلفة الأحجام من قرية الخليج.

وتستكمل حالياً أيضاً أعمال تجديد الفرش والتأثيث لكل من «فندق اجياد مكة» و«فندق الرياض ماريوت» و«صحاري تبوك».

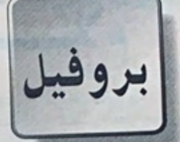
وتستعد الشركة لإستصدار التراخيص اللازمة لإقامة مشروعها السكني بحي السفارات المكون من ٢٠٠ وحدة سكنية إضافة إلى مبنى المركز الرئيس لها.

ويشار إلى أن الشركة حصلت على امتياز تطوير ذلك المشروع وامتلاك الأراضي المخصصة له بالإتفاق مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

سليمان الحمد، رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية، ذكر ان الشركة تتميز بسعيها إلى نشر مشاريعها في الكثير من المناطق متوخية في جميع إستثماراتها تحقيق معادلة تستهدف الجمع بين تنمية قطاع السياحة وتقديم الخدمات الفندقية على أعلى مستوى.

وفي نية الشركة بعد الإنتهاء من تنفيذ المواقع الأولى لسلسلة المطاعم من «بقي بوي» و«كي سي بي واي» التي تم البدء الفعلي بتشغيلها في أواخر السنة الماضية أن يصل عدد المنشآت التي تديرها وتتولى تشغيلها الى سبع منشآت هي «فندق اجياد مكة» و«فندق صحارى تبوك» و«فندق قصر السياحة» و«فندق صحاري المطار» و«حديقة الروضة الترفيهية» و«قرية الخليج السياحية».





بروفيل

القيادة المرقسية...

كانت زيارة البابا شنودة الثالث، بابا الاقباط في مصر، الى بيروت في شهر حزيران/ يونيو الماضي، من أبرز التطورات التي شهدها لبنان منذ مؤتمر الطائف. ومما زاد من أهمية تلك الزيارة الملفتة انها ترافقت مع انتخاب كاثوليكوس «لبناني» لعموم الأرمن في العالم. كما جاءت في أعقاب اللقاء النادر بين البطريرك الارثوذكسي المسكوني المقيم في استانبول (بطريرك الفنار) مع البابا يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان.

وقد اعتبر البعض في لبنان ان هذه التطورات كان لها فعل رفع معنويات المسيحيين اللبنانيين، بسبب الاحباط الذي أصيبوا به وأدى الى تهميشهم في الحياة السياسية اللبنانية من جراء الحرب الأهلية، وخاصة الاقتتال الداخلي فيما بينهم. وربما كان للتطورات المشار اليها مثل هذا الفعل، لكنها في الأغلب أبعد مدى وأثراً في المنطقة كلها بأخراج المسألة المسيحية من عنق الزجاجة الذي حشرها فيه اللبنانيون بين نهر الكلب وجسر المدفون الى النطاق الاقليمي الاوسع.

وبمعنى من المعاني، يشكل هذا التطور نوعاً من نزع الثقة بالقيادات المسيحية اللبنانية، السياسية منها والروحية، لان إدارتها للمسألة أدت الى هزيمة المسيحيين في لبنان وعرضت الوجود المسيحي خارج لبنان الى مخاطر ومواقف حرجة.

بل يمكن القول ان المسألة المسيحية في الشرق أصبحت منذ الآن تحت القيادة القبطية - الأرمنية، وهي قيادة لها امتدادات اقليمية ودولية قوية، ولها مواقف تستطيع أن تقدم وأن تؤخر في القضايا الجوهرية للعالم العربي والشرق الأوسط عموماً.

ولعل البابا شنودة يعرف، بصفته راعي الكرازة المرقسية، إن مدينة البندقية في إيطاليا عندما توجت قوتها التجارية والبحرية بنقل بقايا القديس مرقس من مصر إليها في العصور الوسطى، كانت تعلن ولادة ما يمكن تسميته بالرأسمالية المسيحية، وإلا لما كانت بحاجة الى رفات القديس مرقس، وقد بلغت بالفعل من القوة المالية ما جعلها قوة عظمى في العالم القديم.

بل إن الروائي والشاعر الانكليزي وليم شكسبير عندما وضع مسرحيته «تاجر البندقية»، لم يفعل ذلك من قبيل «العداء للسامية» كما يقال اليوم، بل لاظهار الفوارق بين الرأسمالية المسيحية الرحبة والرأسمالية اليهودية المتزمتة. لكن إخفاق التجربة اللبنانية بعد خمسمائة سنة على تجربة البندقية، يمثل في هذا الاطار انهياراً خطيراً أكبر حجماً من الطاقات الفكرية للقيادات الراهنة.

أما البابا شنودة، وهو البطريرك السابع عشر بعد المائة منذ القديس مرقس، فان مواقفه المشهودة في مواجهة أنور السادات واتجاهات التطبيع مع اسرائيل، تشير الى فهم عميق للمسألة المسيحية على أنها تتعلق بالعالم الاسلامي حصراً في الدرجة الاولى. وللبابا شنودة خطابان يدلان بوضوح على إطار المسألة المسيحية في تفكيره. الخطاب الاول كان أمام السادات في عام ١٩٨١ مما جعل الرئيس المصري أنذاك يتخذ قراراً بعزله ونفيه، وفيه قال شنودة للسادات: نحن معك إنما نحن نشاركك. طبعاً، لم يكن البابا شنودة يتوخى شراكة كالشراكة بين الرئيس الياس الهراوي والرئيس رفيق الحريري، بل قصد الشراكة في الوجود وفي القرار.

والخطاب الثاني ألقاه شنودة عشية عيد الميلاد بالتقويم القبطي، أي ليلة الخامس من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٥ يوم افراج الرئيس مبارك عنه من إقامة جبرية دامت ٤٠ شهراً. فقد قال شنودة على مسامع عشرة آلاف من المصلين احتشدوا لسماعه في كاتدرائية القديس مرقس، ان الشأن الأساسي والاستراتيجي هو التصالح بين المصريين إلى أي دين انتموا، ودعا الاقباط الى معانقة المسلمين على أنهم «من لحمهم ودمهم وعظمهم».

بل إن شنودة في هذا الخطاب الاخير حدد ملامح القيادة المسيحية الحقة، اي القيادة التي تتوخى مصالح المسيحيين والبلاد، على أنها تلك القيادة التي تحظى بثقة واحترام المسلمين وتمثلهم أيضاً عند تخلي قياداتهم عن قضاياهم، كما مثل شنودة المسلمين عندما شط أنور السادات.

وفي عهد شنودة أيضاً تجددت الحركة الرهبانية في مصر على يد متى المسكين في دير القديس مكاريوس في وادي النطرون، وأخذت بعداً جديداً قائماً على العلوم الحديثة وعلى التنمية الاقتصادية الانتاجية. فالعلم، في مفهوم متى المسكين (وهو صيدلي سابق مثل بيار الجميل) هو هبة من الخالق، وبالتالي فان الحياة الرهبانية يجب ان تقوم على الطاعة وعلى المحبة وعلى العلم. وهكذا أدخل رهبان مصر الى أديرتهم أجهزة الكومبيوتر المتطورة، وراحوا يستصلحون الصحراء، ويخصبونها من أجل مصر كلها، وكأنهم على ثقة بأن حل مشكلة مصر وافريقيا في المستقبل في يدهم.

لكن البعد الارمني في المسألة المسيحية في الشرق اكثر التصاقاً بلبنان، بل يكاد يكون بعداً لبنانياً، ليس فقط لأن هناك عدداً كبيراً من اللبنانيين من أصول أرمنية، بل لأن أرمن لبنان ابتعدوا عن الحرب الاهلية والاقتتال الداخلي ولم تظهر بينهم مطايا لقوى خارجية. فضلاً عن التواجد الارمني في العديد من الاقطار العربية. ولذا، فان التأثير القيادي والمعنوي للكرازة المرقسية في لبنان لا يقوم ولا يعطي مفعوله الحقيقي إلا بالشراكة الارمنية بحيث يصبح الوجود المسيحي في الشرق قوة اقليمية لا غنى للعالم الاسلامي عنها، من خلال التطور الجدي للرأسمالية المسيحية كقوة موازنة حافظة للاستقرار.

ذلك انه لم يعد ممكناً أن تقوم رأسمالية مسيحية في الاطار اللبناني وحده، ليس فقط بسبب ظروف المسيحيين اللبنانيين بعد فشل المشروع الكتائبي - القواتي، وضعف القيادات المسيحية اللبنانية الراهنة، بل لأن قيام مثل هذه الرأسمالية يحتاج الى سوق واسعة، وإلى كسب ثقة العالم الاسلامي بخدمة مصالح شعوبه.

ومن غير الممكن أن تقوم بهذا الدور رأسمالية أجنبية (أميركية - اوروبية) لارتباطها في الذاكرة الاسلامية الجماعية بمراحل الاستعمار والامبريالية، ولكونها مفهومة في العقل الاسلامي بانها تعمل في إطار «النظام اليهودي» أو هي مسخرة له، وهو مفهوم مكمل للمفهوم الاستعماري الامبريالي مضافاً اليه المفهوم الاستيطاني.

وليس صعباً أو نابياً أن يعود المصرف الى الهيكل، شرط ألا يتحول الهيكل من جديد الى مغارة للصوص فيقع عليه النهي الذي أنزله المسيح بصيارفة اليهود عندما انتهرهم بالسوط. اي أن تكون الرأسمالية، والرأسمالية ليست مجرد توافر المال، في إطار عبادة الله، لا أن يكون الهيكل في إطار عبادة المال، لأن المال مجرد أداة او وسيلة، أو هكذا يجب أن يكون لكي تقوم عليه رأسمالية انسانية تقدمية خيرة تحقق العدالة الاشتراكية بطريقة أخرى. طبعاً، لا يضير موارنة لبنان في شيء أن يكونوا جزءاً من كل، بعد فشل المشروع الذي أوهموا بأنه من شأنه أن يجعلهم الكل بالكل. ففي القرون الماضية مثلاً كان الاتراك العثمانيون يصنفون الموارنة في لبنان في خانة «ملة الارمن» من قبيل اختصار الاعتراف الرسمي بالملل والمذاهب الكثيرة.

هذا في الوقت الذي كان فيه قادة رأي من الموارنة أمثال سليمان البستاني يدعون الى الحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية والعمل على «تعريب» الخلافة بدل تفكيك الامبراطورية.

الضيف

يتستر على علاقته بأمين الجميل... بمهاجمته

لو كان روجيه تمرز «فيلسوفا» لصار مثل الحريري!

■ قد يكون من حسن الحظ أن رجل الأعمال اللبناني الفار من لبنان روجيه تمرز ليس «فيلسوفاً» كما قال انه كان يود أن يكون لو لم يستغرق في «البيزنس»، وذلك في حديث أجرته معه جريدة «الحياة» اللندنية أخيرا. فلو كان تمرز فيلسوفاً، لا سمح الله، لكان الآن مثل رفيق الحريري متربعاً على العرش أو مدندلا رجليه!

فالشيء الوحيد اللفت للنظر فعلا في حديث تمرز المذكور إعلانه انه اكبر ملاك للعقارات في لبنان بعد الحريري. والشيء الآخر، انه كانت تراوده فكرة الترشيح لرئاسة الجمهورية لو لم يفسد عليه ذلك ادمون نعيم حاكم البنك المركزي انذاك والذي كانت تراوده الفكرة ايضا، فأوحى بأن موقف نعيم منه لم يكن بسبب المخالفات او الإرتكابات، بقدر ما كان بدافع «الغيرة» والتنافس على رئاسة الجمهورية!

طبعاً، جميع الناس في لبنان تعرف ان هذا الكلام مجرد هراء، وأن حلم روجيه تمرز برئاسة الجمهورية هو مثل «حلم إبليس بالجنة».

أما باقي ما قاله تمرز بعدما فتحت له المنابر «دفعة واحدة» فإنه من قبيل التمويه والتغطية، وخاصة بالنسبة الى أمين الجميل الذي يعتبره البعض ولي نعمته، لأن التغطية على خاطفيه أمر متوقع.

وهذه النقطة هي الوحيدة التي تستحق تسليط الأضواء عليها لأنها «أفظع» ما نطق به تمرز بعد تهجمه على القضاء اللبناني. فلم نسمع أحداً حتى غلاة المعادين للوضع الراهن في لبنان، اتهم الجسم القضائي كله من غير تمييز كما اتهمه تمرز. فلا أحد، حتى في الجسم القضائي اللبناني، ينكر أن هناك قلة قليلة من القضاة لا تستحق هذا اللقب، إلا ان الجسم القضائي وخاصة في مراتبه العليا لا يرقى إليه الشك.

وفيما يتعلق بأمين الجميل، رئيس الجمهورية الأسبق الذي جاء بروجيه تمرز من المجهول إلى الواجهة، فإن القول بأنه ليس رجل أعمال صحيح مائة في المائة، وأنه لا يستطيع أن يكون رجل أعمال ناجحاً صحيح أيضا أو هو الأصح. ولو كان الأمر غير ذلك لما احتاج أمين الجميل الى رجل أعمال «ناجح» مثل تمرز. فروجيه تمرز بهذا المعنى هو «أمين الجميل رجل الأعمال». ولا أحد يصدق بأنه كان بمقدور روجيه تمرز أن يبيع مصفاته الإيطالية للنفط، بخسائرها المتفاقمة إلى الليبيين لولا أمين الجميل. وزيارات الرئيس اللبناني الأسبق إلى خيمة القذافي في طرابلس الغرب تعتبر من العلائم البارزة أو «العلامات الفارقة» في فترة رئاسة الشيخ أمين. وأغرب ما في الأمر قول تمرز بأن الرئيس الجميل ربما جاء به ليكون صلة الوصل بينه وبين الأميركان. وغرابة هذا القول تبعث على الضحك، بل هي تكشف في الحقيقة خطل الحديث بمجمله وتثير الإشتباه بدوافعه.

أولا، العالم كله يعرف أن أمين الجميل انتخب رئيساً للجمهورية في ظل الإحتلال الإسرائيلي لبيروت وضواحيها، وفي ظل الوجود السياسي الأميركي، ومن غير المعقول ان يكون الجميل انتخب رئيساً للجمهورية من غير ان تكون له صلة وصل بالأميركان في مثل تلك الظروف. فبالنسبة إلى الأميركان، فان أمين الجميل قطعاً هو «المعرفة»، وروجيه تمرز قطعاً هو «النكرة». إلا إذا كان أحدهما أو كلاهما مدمناً على «التنكر».

ثانيا، خلال ولايته وبعدها وربما قبلها قام أمين الجميل بزيارات مباشرة إلى واشنطن واتصل شخصيا بأهل الحل والربط هناك، ومنهم الرئيس ريغان المصاب حاليا بداء فقدان الذاكرة شفاه الله، والرئيس جورج بوش الذي استيقظت ذاكرته على لبنان بعد خروجه من الحكم وتعمق صداقته مع عصام فارس رجل الأعمال اللبناني الذي عاد إلى لبنان بعدما استيقظ حنينه إليه.

ثالثا، لا أحد في لبنان او في غير لبنان يصدق أن روجيه تمرز يمكن أن يكون أقرب إلى الأميركان أو اكثر مصداقية لديهم من بعض رجالات عهد أمين الجميل المولجين بالعلاقات الدولية مثل الدكتور إيلي سالم وزير الخارجية في ذلك الوقت (ورئيس جامعة البلمند التى تحظى برعاية البطريرك الأرثوذكسي اغناطيوس هزيم وبدعم الرئيس رفيق الحريري)، او مثل الدكتور وديع حداد الذي استحدث له أمين الجميل رتبة مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، وهي وظيفة لم يكن لصاحبها من شأن سوى الإتصال بالأميركان والتنسيق معهم.

فاذا لم يكن كل ذلك كافيا للإتصال بين أمين الجميل والأميركان حتى يأتي بنكرة مثل روجيه تمرز ليقوم بهذه المهمة، تكون العيون قد زاغت والعقول قد انفلتت. وإذا ظن تمرز بأنه يستطيع أن «يستهبل» الأميركان، فانه لا يستطيع ان يستهبل اللبنانيين، لأن لبنان بلد صغير والناس تعرف بعضها. والطبقة اللبنانية التي يطلقون عليها طبقة «رجال الأعمال» والتي ينتمي إليها تمرز، متمرسة بفنون «البيزنس» وتعرف على وجه الدقة كيف ومن أين تؤكل الكتف، وبالتالي تعرف انه ما كان بمقدور نكرة مثل روجيه تمرز أن يصبح أكبر ملاك في لبنان بعد رفيق الحريري (الذي انتقل من صف «النكرة» إلى صف «المعرفة») لمجرد انه «عصامي» او «فهيم» أو «فيلسوف متنكر».

فإذا كان الحريري أكبر مالك للعقارات في لبنان، وتمرز هو ثاني أكبر مالك للعقارات، فإنه من المستحسن في هذه الحالة انتخاب تمرز لرئاسة الجمهورية بعد شهرين، حتى تكتمل وحدة لبنان العقارية وتتحقق المناصفة السياسية على أساس المناصفة العقارية!

والفرص الآن مؤاتية طالما ان ادمون نعيم قد زاح من الدرب!

النــاس

● تقرر ان تصدر طبعة بيروت من جريدة «الشرق الأوسط» السعودية، في مطلع شهر أيلول/ سبتمبر المقبل، بعدما تكون التجهيزات التقنية قد اكتملت وارتبطت بشبكة التحرير المركزي في لندن. وينتظر ان يعين سعودي على رأس المكتب، يساعده صحافيون لبنانيون من العاملين مع «الشركة السعودية للأبحاث والتسويق» ناشرة الجريدة. وتردد أن الشركة صرفت حتى الآن على طبعة بيروت حوالي مليون دولار.

● صدر في لندن العدد الأول من «نشرة الخير»، وهي تتضمن موضوعاً واحداً بعنوان: «هل إشترى الحريري جريدة الحياة».. والمعروف ان صاحب «الحياة» هو الأمير خالد بن سلطان، وموضوع النشرة يتعرض لسلوك أحد محرري الجريدة ويشهر به.

● وصل الزميل ابراهيم البرجاوي، المشارك في تحرير مجلة «كلام الناس» شقيقة «الوطن العربي» إلى لندن من القاهرة لإجراء فحوصات طبية، بعدما امضى اياما مع ابنته لولو والتقى عدداً من الأصدقاء، قبل عودته إلى مقر عمله.

● نقل الزميل رياض نجيب الريس مقاله الأسبوعي من جريدة «النهار» إلى جريدة «السفير»، بعد تفاهم تردد في بيروت ان غسان تويني عقده مع المملكة العربية السعودية عبر سفيرها في بيروت.

● احتفل جوزف رعيدي، نقيب اصحاب المطابع في لبنان، بصدور مجلة «الطباعة». وتقدم الحضور وزير الإعلام فريد مكاري، ونقيبا الصحافة والمحررين محمد البعلبكي وملحم كرم.

● ينزل قريباً الى الأسواق العربية والأوروبية كتاب جديد للصحافي الفلسطيني الكبير ناصر الدين النشاشيبي عنوانه: «حضرات الزملاء المحترمين».

الكتاب من منشورات دار «أخبار البلد» في القدس، ومن المتوقع ان يثير عاصفة في الوسط السياسي والصحافي، لأنه يتناول أصحاب اسماء معروفة في بلاط صاحبة الجلالة.

● أمضى عبد الرحمن فتح الله، بضعة أيام في لندن قبل عودته إلى باريس، انجز خلالها بعض الأعمال وجدد الإتصالات مع قدامى الأصدقاء.

● حمل خلدون الصلح العدد صفر من مجلته السياحية باللغة الإنكليزية، لإطلاع الوزير نقولا فتوش واركان الوزارة عليه، والإستئناس برأيهم في مضمون المجلة وشكلها، قبل المباشرة في إصدارها بانتظام من لندن لتوزع في العالم وتكون خير داعية للسياحة اللبنانية.

AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 LYON ROAD
HARROW ON THE HILL
MIDDLESEX HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

برج السادات الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٠٢ ٢٧٨
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات
بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠
كويك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: 0181 863 9558
FAX: 0181 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738